النائب العام يدين جريمة قتل القاضي بن سميدع ويشدد على تقديم الجاني للعدالة

محكمة استئناف تعز تنجز 33 حكمًا قضائيًا في يوم واحد رغم الحرب والحصار

القضائية

صحيفة السلطة القضائية - شهرية - تصدرها وزارة العدل

الموقع الإلكتروني: https://alqadaeya-ye.net

العدد/ 28 - السبت 31 أكتوبر 2026م الموافق 20 جماد أول 1448 هـ - 12 صفحة

إضاءة



الدكتور رشاد محمد العليمي
رئيس مجلس القيادة الرئاسي

«إن صمود تعز في وجه الحرب والحصار يجسد إرادة اليمنيين الصلبة في الدفاع عن الدولة ومؤسساتها، كما ان استمرار القضاء في أداء رسالته يؤكد أن إرادة الحياة والعدالة جاهزة لحماية المواطنين وردع محاولات النيل من استقرار المجتمع».

برعاية وزير العدل..

المعهد العالي للقضاء يختتم دورة تدريبية في المنازعات الإدارية لموظفي شركة النفط اليمنية





عدن – القضائية

اختتم المعهد العالي للقضاء بالعاصمة عدن، دورة تدريبية متخصّصة في المنازعات الإدارية، استهدفت 16 موظفًا من الإدارة العامة للشؤون القانونية في شركة النفط اليمنية، واستمرت خمسة أيام، برعاية وزير العدل، رئيس مجلس المعهد العالي للقضاء، القاضي بدر العارضة.

وهدفت الدورة، التي أُقيمت في مبنى الإدارة العامة لشركة النفط اليمنية بمديرية خورمكسر، إلى تعزيز معارف المشاركين القانونية،

04

النائب العام يدين جريمة قتل القاضي مبارك بن سميدع ويؤكد تقديم الجاني للمحاكمة



عدن – القضائية

أدان معالي النائب العام، القاضي قاهر مصطفى، جريمة قتل عضو نيابة استئناف سيئون، القاضي مبارك بن سميدع، التي وقعت في مديرية سيئون بوادي حضرموت، مؤكدًا اتخاذ الإجراءات القانونية الحازمة بحق الجاني، وتقديمه للمحاكمة لينال جزاءه العادل وفقًا للقانون.

وأشاد النائب العام بجهود نيابة سيئون والأجهزة الأمنية في متابعة القضية والقبض على الجاني، والتحقيق في ملابسات الجريمة، مشددًا على أهمية استكمال الإجراءات القانونية اللازمة، بما يكفل تحقيق العدالة وترسيخ سيادة القانون وحماية الأرواح.

وعبّر القاضي قاهر مصطفى عن بالغ حزنه وعميق أسفه إزاء هذا المصاب الأليم، الذي فقدت فيه النيابة العامة أحد أعضائها، ممن عُرفوا بحسن السيرة والإخلاص في أداء الواجب، والتحلي بالأخلاق الرفيعة، والتفاني في خدمة العدالة وإعلاء سيادة القانون.

وفي ختام تصريحه، تقدّم النائب العام بخالص التعازي وصادق المواساة إلى أسرة الفقيد وذويه، وزملائه في النيابة العامة، وكافة منتسبي السلطة القضائية، مبتهلًا إلى الله العلي القدير أن يتغمد القاضي مبارك بن سميدع بواسع رحمته ومغفرته، ويسكنه فسيح جناته، وأن يلهم أهله ومحبيه وزملاءه الصبر والسلوان.

04

رئيس هيئة التفتيش القضائي يتفقد سيرها..

المعهد العالي للقضاء يستكمل الامتحانات التحريرية والشفهية لطلبة الدفعة الـ24



عدن – القضائية

استكمل المعهد العالي للقضاء بالعاصمة المؤقتة عدن، الامتحانات التحريرية والشفهية للدور الأول لطلبة السنة الثالثة، الدفعة الـ24 بقسم الدراسات التخصّصية

04

خلال مشاركته في الاجتماع الـ34 للمعاهد القضائية العربية..

القاضي نضال شيخ يؤكّد أهمية تعزيز التعاون العربي في التدريب والتأهيل القضائي



مصر – القضائية

أكّد عميد المعهد العالي للقضاء، القاضي الدكتور نضال شيخ عبيد، أهمية تعزيز التعاون العربي في مجال التدريب والتأهيل القضائي، وتطوير آليات العمل في المعاهد والمراكز القضائية، بما يسهم في رفع كفاءة القضاة والكوادر القانونية، ومواكبة المستجدات في المجالات القانونية والقضائية.

جاء ذلك خلال مشاركته في الاجتماع السنوي الـ34 لعمداء ومديري المعاهد والمراكز والمدارس القضائية العربية، المنعقد في مبنى الأمانة

04

الشعبة الجزائية الأولى بمحكمة استئناف تعز تنطق بـ33 حكمًا قضائيًا في يوم واحد



تعز – القضائية

حقّقت الشعبة الجزائية الأولى بمحكمة استئناف محافظة تعز إنجازًا قضائيًا لافتًا، تمثّل في النطق بـ33 حكمًا قضائيًا في يوم واحد، في خطوة تعكس الجهود المبذولة؛ لتسريع الفصل في القضايا الجنائية الاستئنافية، والحدّ من تراكمها، وتعزيز وصول المواطنين إلى العدالة.

04

محكمة الشيخ عثمان الابتدائية بعدن تصدر أربعة أحكام في قضايا قتل عمد

عدن – القضائية

أصدرت محكمة الشيخ عثمان الابتدائية في العاصمة عدن أربعة أحكام قضائية في قضايا جنائية جسيمة تتعلق بجرائم قتل عمد، قضت فيها بالإعدام قصاصًا شرعيًّا بحق عدد من المدانِينَ، إلى جانب أحكام بالحبس لمدانِينَ آخرِينَ، وبراءة عدد من المتهمِينَ، وإلزام المحكوم عليهم بدفع مخاسير التقاضي لورثة المجني عليهم، ومصادرة الأسلحة المستخدمة في إحدى الجرائم.

وصدر الحكم الأول في القضية الجنائية الجسيمة رقم (14) لسنة 1439هـ برئاسة القاضي الدكتور محمد مثنى العبدي، وبحضور عضو النيابة القاضي عبدالله الحسني، وأمينة سرّ الجلسة أميمة علي، وقضى بإدانة المتهم (م. ن. م. ا) بجريمة القتل العمد للمجني عليه عصام أحمد عبدالله فريد، ومعاقبته بالإعدام قصاصًا شرعيًّا رميًا بالرصاص حتى الموت، مع إلزامه بدفع خمسة ملايين ريال مخاسير التقاضي، تُسلَّم لورثة المجني عليه.

وفي القضية الجنائية الجسيمة رقم (99) لسنة 1446هـ، قضت المحكمة بإدانة المتهم (ص. ن. ع. م) بجريمة القتل العمد لشقيقته المجني عليها صباح ناصر علي مهدي، والحكم عليه بالإعدام قصاصًا شرعيًّا رميًا بالرصاص حتى الموت، مع إلزامه بدفع مليون ريال مخاسير التقاضي، تُسلَّم لورثة المجني عليها.

كما قضت المحكمة، في القضية الجنائية الجسيمة رقم (136) لسنة 1446هـ، ببراءة خمسة متهمِينَ من واقعة التمالؤ على قتل المجني عليه أكرم سالم محسن سالم، وإدانة المتهم (ي. م. س. ا) بقتله عمدًا وعدوانًا، والشروع في قتل المجني عليه علوي عوض محمد نصر، والحكم عليه بالإعدام قصاصًا شرعيًّا رميًا بالرصاص حتى الموت. وأدانت المتهم (ط. ي. ط. م) بالتحريض

04

النيابة العامة بحضرموت تفرج عن 34 سجينًا ممن أمضوا ثلاثة أرباع المدة



المكلا – القضائية

نفذت النيابة الجزائية المتخصصة بمحافظة حضرموت، اليوم، توجيهات معالي النائب العام القاضي قاهر مصطفى علي، بالإفراج عن 34 سجينًا من المحكوم عليهم في قضايا تعاطي المخدرات، ممن أمضوا ثلاثة أرباع مدة العقوبة المحكوم بها عليهم فأكثر، وذلك وفقًا للإجراءات القانونية المتبعة.

وجرت إجراءات الإفراج بإشراف رئيس النيابة الجزائية المتخصصة بمحافظة حضرموت القاضي فهمي الشدادي، في إطار متابعة النيابة العامة لأوضاع السجناء، وتنفيذ الأحكام والإجراءات المتعلقة بهم وفقًا للقانون.

04

رئيس نيابة استئناف شبوة القاضي الدكتور صالح المدحجي لـ(القضائية):

تنفيذ 22 حكمًا باتًا بالقصاص خلال ثلاث سنوات يعزّز سيادة القانون ويحد من الثأر



تفاصيل ص6

رئيس نيابة استئناف شبوة القاضي الدكتور صالح المدحجي لـ(القضائية):

تنفيذ 22 حكمًا باتًا بالقصاص خلال ثلاث سنوات يعزّز سيادة القانون ويحد من الثأر



في ظل الظروف الاستثنائية والتحديات التي فرضتها الحرب على مؤسسات الدولة، يبرز دور النيابة العامة بوصفها إحدى الركائز الأساسية لحماية الحقوق والحريات، وملاحقة مرتكبي الجرائم، وترسيخ سيادة القانون، وتعزيز ثقة المواطنين بمؤسسات العدالة.

وفي محافظة شبوة، التي تواجه تحديات جغرافية وأمنية ومؤسسية متشابكة، تواصل النيابات العامة أداء مهامها في متابعة القضايا، وتحريك الملفات المتراكمة، مع إيلاء قضايا القتل والقصاص اهتمامًا خاصًا لما تمثله من أهمية في حماية السلم المجتمعي، والحدّ من الثأر.

وفي هذا السياق، تتجلّى أبرز مؤشرات الأداء في إحصائيات عام 2025، التي أظهرت أن نيابات محافظة شبوة الابتدائية تلقت 921 قضية، تصرّفت في 801 منها، بنسبة إنجاز تقارب 87%، فيما تلقت نيابة الاستئناف 303 قضايا، تصرّفت في 299 منها، بنسبة إنجاز تقارب 98%.

كما شهدت المحافظة خلال السنوات الثلاث الأخيرة تنفيذ 22 حكمًا باتًا بالقصاص، في مؤشر على الجهود المبذولة لاستكمال الإجراءات القانونية، ومتابعة تنفيذ الأحكام القضائية، رغم الصعوبات التي تواجه العمل النيابي والقضائي.

وفي هذا الحوار مع صحيفة وموقع «القضائية»، يتحدث الدكتور صالح أحمد فرج المدحجي، رئيس نيابة استئناف محافظة شبوة، عن واقع أداء النيابة العامة، وأبرز الإنجازات والتحديات، وسبل معالجة تراكم القضايا، وضمان حماية الحقوق والحريات، إلى جانب رؤيته لتطوير العمل النيابي من خلال التأهيل والتدريب، والتحول الرقمي، والاستفادة من التجارب العربية.

كما يتناول دلالات تكريمه ضمن المتميّزين من أعضاء النيابات العامة في الوطن العربي خلال اجتماع جمعية النواب العموم العرب بمدينة العلمين الجديدة، ودور قيادة النيابة العامة في دعم الأداء المؤسسي، وتعزيز تطبيق القانون.

نص الحوار

حوار - القضائية

القاضي الدكتور صالح المدحجي: إنجاز نحو 98 % من القضايا الواردة إلى نيابة الاستئناف خلال عام 2025

القاضي المدحجي: لا تحقيق من دون أدلة.. وهيبة العدالة تقوم بتطبيق القانون على الجميع من دون تمييز

1 - بدايةً، كيف تقيمون مستوى أداء نيابة استئناف محافظة شبوة خلال المدة الماضية، في ظل الظروف الاستثنائية التي تمرُّ بها البلاد والمحافظة؟

رغم الظروف الاستثنائية التي تمرُّ بها البلاد، وما خلفته الحرب من تحديات، شهد أداء النيابة العامة في شبوة تحسنًا تدريجيًّا وملحوظًا، كل ذلك بتوفيق من الله، وجهود معالي النائب العام وتوجيهه، وكذلك جهود أعضاء النيابة والموظفين فيها، وتحسن مستوى التنسيق مع الأجهزة الأمنية والقضائية.

ومع ذلك، فإننا نؤمن بأن تطوير الأداء مسؤولية مستمرة لا تتوقف عند حد معين، وأن تحقيق العدالة يقتضي المراجعة الدائمة، ومعالجة أوجه القصور.

2 - ما أبرز الإنجازات التي تحقّقت في نيابة استئناف شبوة، وما الملفات التي ترون أنّها تمثل نقلة نوعية في مستوى العمل النيابي؟

هناك الكثير من الإنجازات التي تحقّقت، ومن أبرزها: تعزيز ثقة المواطنين بالنيابة العامة، وتحريك القضايا المتراكمة، وإيلاء قضايا القتل اهتمامًا خاصًا لكونها الأكثر تهديدًا للسلم المجتمعي في محافظة شبوة، ومتابعة استكمال إجراءاتها، وتنفيذ عدد من الأحكام وخاصة أحكام القصاص، حيث تم تنفيذ عدد (22) حكمًا باتًا بالقصاص خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

وتُعَدُّ تلك الإنجازات ثمرةً لجهود متكاملة من منظومة الجهات المختصّة، تستهدف ترسيخ سيادة القانون، والحدّ من الثأر، وتعزيز الاحتكام إلى القضاء.

3 - كيف انعكس تنظيم العمل داخل النيابة، وتعزيز التنسيق بين النيابة والمحاكم والأجهزة الأمنية، على سرعة إنجاز القضايا، وتحسين مستوى العدالة؟

أسهم تنظيم العمل والالتزام بالتسلسل الرئاسي والقضائي، وضبط السجلات والقيود، ومتابعة القضايا المتعثرة، في تحسين مستوى الأداء.

كما كان للتنسيق مع المحاكم والأجهزة الأمنية أثر إيجابي في تسريع الإجراءات، مع التأكيد أن التعاون المؤسسي لا يعني تداخل الاختصاصات أو المساس باستقلال القرار القضائي.

4 - ما أبرز المؤشرات أو الإحصاءات التي يمكن من خلالها قياس مستوى الإنجاز في النيابة العامة بشبوة خلال المدّة الأخيرة؟ (القضايا الصادرة - القضايا الواردة خلال العام الماضي)؟

تُظهر الإحصائيات مستوى الإنجاز الذي حقّقته نيابات محافظة شبوة خلال عام 2025م؛ إذ بلغ إجمالي القضايا الواردة إلى النيابات الابتدائية (921) قضية، تم التصرُّف في (801) قضية منها، بنسبة إنجاز تقارب 87 %.

أمَّا نيابة استئناف شبوة، فقد وردت (303) قضية، تم التصرُّف في (299) قضية منها، بنسبة إنجاز تقارب 98 %.

وتعكس هذه المؤشرات مستوى الجهود المبذولة في إدارة القضايا ومتابعتها، رغم الظروف والتحديات التي تواجه العمل القضائي في المحافظة، كما أن تقييم الأداء لا يقتصر على الأرقام ونسب الإنجاز، بل يشمل أيضًا سلامة الإجراءات، وصحة التكييف القانوني، وكفاية الأدلة، وحماية الحقوق، ومتابعة تنفيذ الأحكام.

5 - كيف تعاملت النيابة مع تراكم القضايا والملفات، وما الآليات التي اتبعتموها لتسريع إجراءات التحقيق والتصرُّف في القضايا من دون الإخلال بالضمانات القانونية؟

لقد عملنا على تحريك القضايا المتراكمة، واستكمال الإجراءات القانونية، ومتابعة ضبط المتهمين الفارين، وتوعية المواطنين بأن هروب المتهم لا يعني سقوط الدعوى الجزائية أو ضياع الحقوق. كما حرصنا على ترتيب الأولويات، وتسريع الإنجاز من دون الإخلال بالضمانات القانونية؛ لأن الغاية ليست إنهاء الملفات، بل إنجازها بصورة قانونية سليمة.

ومن أبرز المعضلات التي واجهتنا في معالجة القضايا المتراكمة أن بعض هذه القضايا تعود إلى فترة تواجد مليشيات الحوثي في المحافظة، ومنها إفراج مليشيات الحوثي على المتهمين من السجن المركزي، وكان ظهور بعض القضايا في مدّة فراغ أمني ولم تُتخذ حينها إجراءات جمع الأدلة وتوثيقها؛ الأمر الذي أدّى إلى صعوبة الحصول على الأدلة اللازمة لإثبات الوقائع، واستكمال إجراءات التصرُّف فيها قانونًا.

6 - في ظل الظروف الأمنية والاقتصادية الصعبة التي تشهدها البلاد، ما أبرز التحديات التي تواجه عمل النيابة العامة في شبوة؟ وكيف تعملون على تجاوزها؟

تتمثل أبرز التحديات في اتّساع مساحة المحافظة التي تزيد على (49) ألف كيلومتر مربع، حيث يصعب أحيانًا الوصول للمطلوبين سواء شهود أو متهمين، ونقص أعضاء النيابة والكوادر الإدارية، وعدم تكامل الأجهزة المساعدة كالأدلة الجنائية التي تعاني من نقص في أدواتها وتجهيزاتها، وعلى الخصوص مختبر لفحص المخدرات، وتعذر مباشرة بعض النيابات والمحاكم أعمالها من مقارها في عدد من المديريات، فضلًا عن نقص وسائل النقل والإمكانات اللوجستية، وضعف فرص التدريب والتأهيل.

يوجد نقص كبير في عدد أعضاء النيابة، إذ كثير من النيابات لا يتواجد فيها إلا وكيل النيابة، فهو المحقّق والكاتب والمراسل، وهذا الموضوع مشكلة بمقدور مجلس القضاء حلها عبر زيادة أعداد المقبولين من أبناء المحافظة في معهد القضاء أو إلزام خريجي المعهد من الخدمة في الأرياف. وأملنا كبير في مجلس القضاء الأعلى والجهات المعنية بمعالجة هذه التحديات، وتعزيز استقرار الكادر القضائي فيها، وتوفير المختبرات والإمكانات اللازمة، وإلزام المحاكم بمباشرة أعمالها من مقارها في المديريات.

كما نثمّن الدعم المقدم للقطاع القضائي من الأشقاء في المملكة العربية السعودية، لما له من أثر ملموس في مساندة العمل القضائي.. إن دعم النيابة العامة في شبوة هو دعم لسيادة القانون، وتقريب للعدالة من المواطنين في مختلف المديريات.

7 - إلى أي مدى أسهم التعاون مع السلطة المحلية والأجهزة الأمنية والقضائية في المحافظة في تعزيز قدرة النيابة على أداء مهامها؟

نلمس تعاونًا إيجابيًا من السلطة المحلية بقيادة المحافظ الشيخ عوض بن محمد الوزير، ولا سيما في معالجة الصعوبات، وأهمها: حرصه على تنفيذ القوانين، وما يصدر من قرارات لإنفاذه، وحثّ الجهات المعنية على تنفيذ واجباتها القانونية، وما يصدر لها من قرارات.

وهذا التعاون يعزّز حضور الدولة واحترام القانون، والتنسيق مع المحاكم أيضًا ممتاز وبيسر وفقًا لمتطلبات القانون، ولا ننكر وجود بعض العقبات التي تعترض الواقع العملي، ونأمل التغلب عليها.

8 - ما الدور الذي تضطلع به النيابة العامة في حماية الحقوق والحريات، وضمان عدم تعرض المواطنين للظلم أو التعسف، خصوصًا في ظل الظروف الاستثنائية؟

تقوم النيابة العامة بدور محوري في حماية الحقوق والحريات، ومراقبة قانونية خطوات الضبط والتحقيق، ومحاسبة القائمين على تجاوز سلطاتهم.

نحن نؤكد أن متطلبات الأمن لا تبرر انتهاك القوانين، وأن حماية المجتمع من الجريمة يجب أن تسير بالتوازي مع حماية الأفراد من التعسف، فلا تحقيق من دون إثبات أدلة، ولا إجراء يقيد الحرية من دون مبرر قانوني.

ونعمل على منع الانتهاكات بمجرد العلم، سواء كان من خلال تفتيش السجون أو الشكاوى التي ترد إلينا، ونتخذ الإجراءات المناسبة حسب القوانين المعمول بها، التي تجد تجاوبًا من الأجهزة الأمنية.

ولا ننكر حصول بعض التجاوزات التي قد ترتكب من جهات أو أشخاص لديها قصور في فهم القوانين حيث يعتقد أنَّه بمجرد لبس البزة العسكرية هو الدولة وهو القانون، ولكن مع المتابعة يصير تصحيح المفاهيم لديهم.

9 - كيف تتعاملون مع قضايا الرأي العام والقضايا ذات الطبيعة الحساسة، بما يضمن تطبيق القانون بعيدًا عن أي تأثيرات أو ضغوط؟

نتعامل مع جميع القضايا بناءً على القوانين والأدلة المتوفرة، بعيدًا عن تأثيرات الرأي العام أو الضغوط الاجتماعية والإعلامية.

نحن نحرص على الحفاظ على سرية التحقيقات، وعدم استباق النتائج، واحترام حقوق جميع الأطراف في الدعوى؛ لذا فإن الأهمية تكمن في حقيقة الواقعة، ونوعية الأدلة، وصحة تطبيق القوانين؛ بدلًا من مدى اهتمام الرأي العام بالقضية، خصوصًا أن المشاعر العامة بشأن هذه الحالات قد تختلف تمامًا عن الحقائق والأدلة الموجودة في القضية، فمن أخطر العوامل التي من الممكن أن تؤثر في حيادية التحقيق تتبع الإعلام وانطباعات الشارع، فقد تدفع المحقّق إلى تبني فكرة مسبقة قد تقود إلى الانحراف عن مسار الأدلة الحقيقية؛ لذا يكون التصرُّف بحسب ما هو ثابت في الأوراق.

10 - ما أبرز القضايا أو الملفات التي شكلت تحديًا حقيقيًا لنيابة استئناف شبوة خلال المدّة الماضية، وكيف نجحتم في التعامل معها؟

تأتي قضايا القتل في مقدمة القضايا التي تمثل تحديًا حقيقيًّا، وقد عملنا على تحريك القضايا المتعثرة ومتابعة المتهمين الفارين، وهذه القضايا تتطلب سرعة استكمال إجراءات التحقيق، والمحاكمة، وإصدار الأحكام؛ لما لذلك من أثر في تحقيق الردع، وتعزيز الأمن المجتمعي.

كذلك من أهم الصعوبات التي نواجهها هي بطء عملية تجهيز الأحكام حيث تتأخر طباعة الأحكام وخاصة في بعض المحاكم الابتدائية، وقد تصل في حالات إلى أكثر من ستة أشهر على الرغم من استئناف الحكم من أحد الأطراف، وكذلك طلب إكمال وثائق الطعن بعد انتهاء مدّة الأربعين يومًا المحددة قانونيًا في الأحكام الصادرة بالقصاص، بما يشمل عرائض الطعن والردّ المناسب عليها ووكالات المحامين، حيث يقوم المحكوم عليهم وبعض المحامين للأسف بالتأخير المتعمد في تقديم الوثائق المتعلقة بالطعن، ومع ذلك يتم إعادتها من الهيئات العليا بداعي استكمال تلك المستندات، رغم وضوح مبادئ المحكمة العليا التي تقرّر على أن التأخير لا يجب أن يفيد الطاعن على حساب الآخرين، وأن تجاوز المهلة المحددة للطعن يستوجب عدم قبولها شكلًا من دون النظر في بقية الشروط الشكلية، كما أن عدم تقديم المحكوم عليه بالقصاص للطعن لا يمنع من ضرورة عرض الحكم على المحكمة العليا بمذكرة من النيابة العامة.

لذلك نرى أنَّه من الضروري إصدار تعاميم وفقًا للقانون ومبادئ المحكمة العليا التي تنظم هذه الإجراءات، وتسارع إحالة ملفات القضايا للمحكمة العليا فور انتهاء المدة القانونية للطعن، دون أي تأخير مرتبط باستكمال أي متطلبات شكلية لاحقة صارت غير ذي جدوى أو ضرورة لضمها بملف القضية بعد انقضاء مدّة الطعن، أيضًا جرى التعامل على إلزام النيابة العامة بإرفاق صورة من بطاقة المحامي، يشترط أن يكون معتمدًا لدى المحكمة العليا، فالنيابة العامة غير ملزمة بذلك خاصة أن عدم تلبية الشروط الشكلية للطعن قد يُعَدُّ سببًا يمكن النيابة العامة من طلب عدم قبول الطعن شكلًا.

11 - إلى أي مدى ساعدت الخبرات والكفاءات الموجودة في النيابة العامة بشبوة في تحقيق مستوى الأداء الذي وصلتم إليه؟ وهل هناك احتياج إلى مزيد من التأهيل والتدريب؟

يشكل العنصر البشري أساس نجاح العمل في النيابة، ولدينا كفاءات نفخر بها جراء جهودها وإخلاصها، لكن الظروف الناجمة عن الحرب أثرت على نقل الخبرات وتواصُل برامج التدريب، مما يستدعي إعادة تفعيل الدورات المتخصّصة في مجالات مثل التحقيق الجنائي، والتكييف القانوني، وقواعد الإثبات، وصياغة القرارات والمذكرات والمرافعات.

ونتمنى أن تشمل برامج التدريب جميع المحافظات، فالتأهيل يُعَدُّ أمرًا ضروريًا؛ لضمان سلامة الإجراءات، وحفظ الحقوق.

كما يجب ألا نغفل أهمية تدريب جهات الضبط القضائي في كيفية إعداد محاضر الضبط، والتعامل مع مسرح الجريمة، وجمع الأدلة بشكل عام، خاصة وأن الخبرات في الأجهزة المعنية تلاشت بسبب الحرب الدائرة في البلاد، إذ تُعَدُّ إجراءات الاستدلال وجمع الأدلة البداية الأساسية لتحقيق العدالة، وتفادي الإفلات من العقاب.

12 - كيف تنظرون إلى أهمية التحول الرقمي واستخدام التقنيات الحديثة في تطوير العمل النيابي، وهل هناك خطوات عملية بهذا الجانب في نيابة شبوة؟

أصبح التحول الرقمي أمرًا ضروريًّا لتطوير إدارة القضايا والسجلات، وتسريع إنجاز المعاملات، وتحسين عملية التوثيق والإحصاء، ومراقبة الأداء.

ويتطلب ذلك إنشاء بنية تحتية من الأنظمة التقنية الآمنة، وشبكات سريعة، وتدريب الكوادر، وضمان حماية سرية التحقيقات والبيانات.

وفي النهاية، يبقى التحول الرقمي رفيقًا للعدالة، كما أشار معالي النائب العام في كلمته بالمؤتمر السادس للنواب العموم العرب، حيث قال: إن العدالة ليست مجموعة من الإجراءات الرقمية الدقيقة، بل هي ضمير إنساني يسعى للحقيقة ويحقّق الإنصاف.. فلنعمل جميعًا تحت شعار: الذكاء الاصطناعي خادمٌ للعدالة وليس بديلًا عنها.

ونتطلع الى إدراج نيابات شبوة ضمن مشاريع التحول الرقمي عند اعتماده على مستوى النيابة العامة في الجمهورية، بما يضمن تكامل العمل المؤسسي.

13 - خلال مشاركتكم في اجتماع جمعية النواب العموم العرب بمدينة العلمين الجديدة، ما أبرز القضايا التي لفتت اهتمامكم فيما يتعلق بتطوير العمل النيابي عربيًا؟

أثار انتباهي مستوى التنظيم والجدية في المناقشات، والانسجام الكبير بين معالي النواب العموم في الدول الأعضاء، وحرصهم واهتمامهم بتعزيز دور النيابات العامة في حماية المجتمع، وصون الحقوق والحريات.

كما برزت أهمية ندوة العمل حول استخدامات الذكاء الاصطناعي في تطوير العمل النيابي، التي نظمت بالتزامن مع الاجتماع السادس، بمشاركة عدد من المتخصصين في مجال الذكاء الاصطناعي، وناقشت كيفية توظيف الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات، وتصنيف القضايا، وتسريع البحث في التشريعات والأحكام، وأتمتة الأعمال الإدارية، بما يعزّز كفاءة الأداء ويوفر الوقت للمهام التي تحتاج إلى تقدير من قبل العنصر البشري.

14 - حصلتم خلال الاجتماع على تكريم ضمن المتميزين من أعضاء النيابات العامة في الوطن العربي.. ماذا يعني لكم هذا التكريم شخصيًا، وما الذي يمثله لكم على المستوى المهني؟

أعتز بهذا التكريم، وأعدّه تقديرًا لمسيرة من العمل في النيابة العامة، وحافزًا لمواصلة العطاء.

وأتمنى أن أكون عند حسن الظن، لكنه بالنسبة إليّ ليس إنجازًا شخصيًّا فحسب، بل يعكس أيضًا جهود الزملاء في النيابة العامة، وما يبذلونه من عمل في ظروف غير عادية.. والتكريم الحقيقي، هو شعور المواطن بأن حقوقه مصونة، وأن القانون يطبق على الجميع من دون تمييز.

15 - هل ترون أن التكريم الذي حصلتم عليه يمثل تقديرًا لجهد شخصي، أم أنَّه يعكس أيضًا مستوى الأداء الذي وصلت إليه النيابة العامة في محافظة شبوة؟

أراه تقديرًا يتجاوز الجهد الشخصي إلى الهيئة التي أتشرف بالعمل فيها، وإلى جهود أعضاء النيابة والعاملين فيها والجهات المتعاونة معها.

وما تحقّق في شبوة هو ثمرة عمل جماعي ومسؤولية متكاملة، ونأمل أن يكون هذا التكريم دافعًا لمزيد من التطوير، ومعالجة أوجه القصور، وتعزيز ثقة المجتمع بالعدالة.

16 - رافقكم خلال اجتماع جمعية النواب العموم العرب النائب العام القاضي قاهر مصطفى علي، كيف تقيمون دور فضيلته في قيادة النيابة العامة؟

نقدر بشكل كبير جهود معالي النائب العام القاضي قاهر مصطفى علي، الذي منذ توليه المنصب أولى عناية كبيرة بمتابعة تطبيق القانون، خاصةً فيما يتعلق بأحكام القصاص وتأكيد تنفيذها، مدركًا أهمية تنفيذ الأحكام القضائية، وتنفيذ سيادة القانون.

كما يؤدي توجيهه المتكرر لعملنا، من خلال اتصالاته الدائمة ومتابعته المستمرة لأعمال النيابات، دورًا كبيرًا في مساعدتنا على مواجهة التحديات التي تواجهنا.

لقد كان لهذا الدعم دور بارز في تعزيز تنظيم العمل، وتحفيزنا على المثابرة، رغم الظروف الصعبة.

نثمن جهوده في الحفاظ على تماسك النيابة العامة، وتحسين الأداء، ونتطلع لاستمرارية هذا الدعم بما يسهم في تعزيز الرسالة القانونية للنيابة العامة.

17 - ما الذي يمكن أن تستفيد منه النيابة العامة في اليمن من تجارب النيابات العامة العربية التي اطلعتم عليها خلال الاجتماع، خصوصًا في مجالات التدريب والتوثيق الرقمي وتطوير الأداء المؤسسي؟

يمكن الاستفادة من التجارب العربية في مجالات رئيسة عدّة، منها: التدريب المستمر، والتحول الرقمي، وإدارة الملفات، وتحسين الأداء المؤسسي، وقياس الإنجازات.

كما تبرز أهمية التركيز في تحقيق الجرائم الفنية، مثل الجرائم الإلكترونية.. ويمكن أيضًا للنيابة العامة في اليمن أن تستفيد من الدعوات والمقترحات التي تم الاتفاق عليها في الاجتماع السادس للنواب العموم، مثل: وضع إطار قانوني عربي موحد لتنظيم استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي، وكذلك إنشاء منصة إلكترونية عربية موحدة لتدريب أعضاء النيابات في الدول الأعضاء، خاصة في مجالات الجرائم السيبرانية والأدلة الرقمية، متى أُنجزت وأصبحت واقعًا.

18 - من واقع تجربتكم، ما أبرز الأولويات التي تحتاجها النيابة العامة في المرحلة المقبلة لتعزيز كفاءتها، سواء على مستوى الكادر أو الإمكانات أو البنية المؤسسية؟

تتمثل الأولويات في تأهيل الكادر القضائي المستمر مع التركيز على التأهيل في مجال الجرائم المستحدثة، مثل: جرائم غسيل الأموال، وجرائم الإتجار بالبشر، والجرائم العابرة للحدود، وتوفير الإمكانات المادية واللوجستية، وكذلك، واستعدادًا للمستقبل، تأهيل الكادر الإداري الحالي في مجال التعامل مع أنظمة التحقيق الرقمية، ووضع من ضمن شرط قبول المتقدمين للعمل في النيابة العامة أن يكون لدى المتقدّم شهادات التعامل مع الأجهزة الرقمية.

وبالنسبة للبنية المؤسسية، فهناك حاجة لتنظيم الهيكل الداخلي وتحديثه، وإنشاء نيابات متخصّصة، بالإضافة إلى تدعيم الروابط بين النيابة العامة، وأجهزة إنفاذ القانون لرصد الأعمال، وتفعيل دور التفتيش القضائي داخل النيابة العامة.

كما أن التعديلات القانونية على التشريعات أصبحت ضرورة فرضها التقدّم التكنولوجي، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: اعتماد التوقيع الإلكتروني، عدّ إعلان الحضور الرقمي إعلانًا صحيحًا، وسماع أقوال الشهود واعتمادها عبر الدائرة الإلكترونية، هذه وغيرها تتطلّب تعديلات تشريعية؛ لتكسب المشروعية الإجرائية.

19 - ما رسالتكم لأعضاء النيابة العامة والعاملين في الجهاز القضائي في ظل الظروف الصعبة التي تمرُّ بها البلاد، وما الذي تُعَدُّونه أساسًا للحفاظ على هيبة العدالة وثقة المجتمع؟

أوجه دعوة إلى زملائي لتقدير الأمانة الملقاة على عاتقهم، والتمسك بالنزاهة والاستقلالية والتجرد، والتفاعل مع المواطنين بقدر كبير من الاحترام، والاهتمام الجاد بالشكوى، وعدم التهاون في تأمين الضمانات القانونية، إن هيبة العدالة تتجلّى في تطبيق القانون بشكل عادل على الجميع، وحماية الأطراف الضعيفة، ومحاسبة ذوي النفوذ، وعدم إدانة أي شخص إلا بناءً على دليل موثوق، والسعي لعدم الإفلات من العقاب، فثقة المجتمع تُكتسَب عبر الالتزام بالإجراءات القانونية والقرارات العادلة والمساواة أمام القانون، ومن أجل سرعة إنجاز القضايا يجب أن يكون وضع يد النيابة العامة على القضية منذ حدوثها، وعدم انتظار أجهزة الضبط استكمال إجراءات جمع الاستدلال.. بل متى تطلب ذلك يتم تكليفها.

كما أقول لهم إن الوطن هو وطننا وحمايته من الداخل هي مهمتنا الأسمى والأولى، وهي أمانة في عنق كل منتسب للنيابة العامة، فكلّ مظلمة يرفعها عضو نيابة هي لبنة تضاف في جدار حماية هذا الوطن.

20 - ما تطلعاتكم لنيابة استئناف شبوة خلال المرحلة المقبلة، وما الملفات أو الأهداف التي تسعون إلى تحقيقها بما يعزّز حضور النيابة ودورها في ترسيخ سيادة القانون وتحقيق العدالة؟

نهدف لمواصلة تعزيز سرعة الإنجاز ودقة التحقيقات، مع إيلاء قضايا القتل والمخدرات والاعتداء على المال العام اهتمامًا خاصًا، فضلًا عن تطوير الكوادر القضائية والإدارية، وتوفير الموارد اللازمة.

ونرغب أيضًا في تمكين نيابات نصاب وحبان والصعيد من مباشرة عملها من عواصم مديرياتها، وسيتحقق ذلك بتفعيل أقسام الشرطة في المديريات، كما يتطلّب ذلك تفعيل عمل المحاكم في هذه المديريات، وضمان مباشرتها لمهامها من مقارها.

سيظل هدفنا الرئيس هو تعزيز ثقة المواطنين في النيابة العامة، وترسيخ إيمانهم بأن اللجوء إلى القانون هو السبيل الصحيح لتحقيق الحقوق بعيدًا عن الانتقام.

نحن مقتنعون بأن سيادة القانون لا تتحقق من خلال الشعارات، بل من خلال هيئات مستقلة ونزيهة وكفؤة تؤدي واجبها في حماية المجتمع وحقوق الإنسان بغض النظر عن الظروف والتحديات.

21 - وأخيرًا، شكرًا لكم على إتاحة هذه الفرصة، ونتمنى لكم التوفيق في أداء مهامكم.

شكرًا لصحيفة «القضائية» وموقعها، ونتمنى للإعلام القضائي مزيدًا من النجاح في أداء رسالته، وتعزيز الوعي القانوني، وتسليط الضوء على جهود مؤسسات العدالة في خدمة المواطنين، وترسيخ سيادة القانون.

نبذة عن السيرة الذاتية



الدكتور صالح أحمد فرج المدحجي، رئيس نيابة استئناف محافظة شبوة، من مواليد 13 ديسمبر 1966م في مديرية الصعيد بمحافظة شبوة. حصل على درجة البكالوريوس في الحقوق من جامعة عدن عام 1990م، والتحق بالعمل في النيابة العامة عام 1991م، وتدرج في عدد من المناصب النيابية، وعمل وكيلًا للنيابة في عدد من مديريات المحافظة. وفي عام 2020م عُيّن رئيسًا لنيابة استئناف محافظة شبوة، ويحمل شهادة الدكتوراه في القانون العام، ويتمتع بخبرة قضائية ونيابية تزيد على ثلاثة عقود.

القضائية

صحيفة السلطة القضائية - شهرية - تصدرها وزارة العدل - عدن

خلال زيارته إلى كلية الشرطة..

رئيس محكمة استئناف حضرموت يؤكّد أهمية تكامل أدوار أجهزة الضبط القضائي والسلطة القضائية





المكلا - القضائية

أكّد رئيس محكمة استئناف حضرموت، القاضي طه عمر الهدار، أهمية التكامل بين أجهزة الضبط القضائي، والسلطة القضائية، والالتزام بأحكام القانون، والضوابط المنظمة للعمل؛ بما يعزّز سلامة الإجراءات، ويكرّس حماية الحقوق والحريات، وسيادة القانون.

جاء ذلك خلال زيارة قام بها إلى كلية الشرطة بحضرموت، حيث التقى قيادة الكلية وطلابها، وتناول طبيعة العلاقة التكاملية بين العمل الشرطي والسلطة القضائية، والدور المحوري الذي يضطلع به رجال الشرطة بصفتهم من مأموري الضبط القضائي في منظومة العدالة الجنائية.

وكان في استقبال رئيس محكمة استئناف حضرموت، مدير كلية الشرطة بحضرموت العميد الركن الدكتور صالح عبد بن ناصر التميمي، ونائب مدير الكلية للشؤون التعليمية العميد الدكتور أحمد الأشولي، وكبير معلمي الكلية العميد الركن محمد محمد الربيح، وعدد من مديري الإدارات بالكلية.

وفي كلمته أمام قيادة الكلية والطلاب، ثمّن القاضي الهدار جهود كلية الشرطة في إعداد وتأهيل كوادر أمنية، تجمع بين المعرفة القانونية والكفاءة المهنية، مشيرًا إلى أن رجل الشرطة يمثل حلقة أساسية في منظومة العدالة الجنائية، بوصفه من مأموري الضبط القضائي، الذين يباشرون مهام تلقي البلاغات والشكاوى، وجمع الاستدلالات، والمحافظة على الأدلة، واتّخاذ الإجراءات التي يجيزها القانون.

وأوضح أن سلامة الإجراءات في مراحل الاستدلال الأولى تمثل ركيزة أساسية لما يليها من إجراءات التحقيق والمحاكمة، مؤكّدًا أن دقة العمل والتزام مأموري الضبط القضائي بالضوابط القانونية، والضمانات المقرّرة للحقوق والحريات، يسهمان في تحقيق العدالة، وسلامة الإجراءات القضائية.

وشدّد القاضي الهدار على أن العلاقة بين أجهزة الشرطة والسلطة القضائية تقوم على التكامل في الاختصاصات، والالتزام بالقانون، وفهم كل جهة لطبيعة مسؤولياتها، وحدود اختصاصها، بما يضمن حسن سير العدالة، ويعزّز الثقة في مؤسساتها.

من جانبه، رحب مدير كلية الشرطة بحضرموت العميد الركن الدكتور صالح عبد بن ناصر التميمي بزيارة رئيس محكمة استئناف حضرموت، مُعَدًّا إياها إضافة مهمة للمسار التعليمي والتأهيلي بالكلية، وفرصة لتعزيز الصلة بين المعارف القانونية التي يتلقاها الطلاب، والتطبيقات العملية في منظومة العدالة الجنائية.

وأشار إلى أهمية تعزيز التواصل العلمي والمهني مع السلطة القضائية، والاستفادة من خبرات رجال القضاء في إثراء المعارف القانونية لدى طلاب الكلية، مؤكّدًا حرص قيادة الكلية على الربط بين التأهيل الأكاديمي والتطبيق العملي، بما يسهم في إعداد ضباط مؤهلين للاضطلاع بمسؤولياتهم المستقبلية بكفاءة واقتدار.

شهد اللقاء نقاشًا تفاعليًّا مع طلاب الكلية، أجاب خلاله القاضي الهدار عن عدد من أسئلتهم واستفساراتهم المتعلّقة بطبيعة عمل مأموري الضبط القضائي، وصلتهم بالسلطة القضائية، مقدّمًا إيضاحات حول عدد من الجوانب القانونية والعملية ذات الصلة بمهامهم المستقبلية.

محكمة الاستئناف العسكرية بمأرب تؤيد حكمًا بالإعدام قصاصًا في قضية قتل عمد



مأرب - القضائية

أيّدت محكمة الاستئناف العسكرية، الشُّعبة الجزائية الثانية بمحافظة مأرب، الحكم الابتدائي القاضي بإعدام أحد المدانين قصاصًا، في القضية الجنائية رقم (8) لسنة 2025م (ج.ج).

وعقدت المحكمة جلستها العلنية اليوم الاثنين، برئاسة القاضي الدكتور سمير الحاج، رئيس الشُّعبة، بعضوية القاضي الدكتور نافع العلفي والقاضي أمين الشيباني، وبحضور ممثل الادّعاء العام العسكري القاضي محمد راشد الخضمي، رئيس نيابة استئناف المنطقة العسكرية السابعة.

وخلال الجلسة الختامية، جاء منطوق الحكم كالآتي:

أولًا: قبول الاستئناف المُقدَّم من المستأنف (ق.ع.أ.ش) شكلًا ورفضه موضوعًا.

ثانيًا: تأييد الحكم الابتدائي، فيما قضى به، بإعدام المدان (ق.ع.ا.ش) قصاصًا قودًا بحي المجني عليه (أكرم علي حسن المحفلي).

ثالثًا: إعادة ملف القضية للنيابة للتصرُّف طبقًا للقانون.

رئيس نيابة استئناف حضرموت يثمّن جهود البرنامج الإنمائي في دعم منظومة العدالة



المكلا - القضائية

بحث رئيس نيابة استئناف محافظة حضرموت، القاضي محمد عوض بن علي الحاج، اليوم، مع نائبة الممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، السيدة نادية العوالمة، والوفد المرافق لها، سُبل تعزيز التنسيق والتعاون المشترك في دعم سيادة القانون، وتطوير المؤسسات العدلية، وتيسير الوصول إلى العدالة.

وخلال اللقاء، ثمّن القاضي الحاج جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم سيادة القانون في إطار تنفيذ مشروع تعزيز الوصول الشامل إلى العدالة في اليمن - المرحلة الثانية، وما يتضمّنه من دعم لمعالجة قضايا السكن والأراضي والممتلكات، وحماية حقوق النساء، والفئات الأكثر ضعفًا.

كما أشاد بالجهود الجارية لإنشاء مركز لفض منازعات السكن والأراضي في مدينة المكلا، مؤكّدًا أن المركز سيمثل آلية مؤسسية لتيسير معالجة هذه النزاعات والنظر فيها، وتعزيز التنسيق والإحالة بين الجهات المعنية، بما يسهم في تحسين فرص الوصول إلى العدالة.. مؤكّدًا استعداد النيابة العامة لمساندة هذه الجهود والتعاون مع البرنامج؛ بما يضمن إنجاح أنشطته، وتحقيق أهدافه.

من جانبها، عبّرت نائبة الممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السيدة نادية العوالمة، عن شكرها وتقديرها للقاضي محمد الحاج؛ لجهوده في دعم عمل البرنامج، وتعزيز التعاون المشترك، مشيدةً بالجهود المبذولة؛ لدعم البنية التحتية للسلطة القضائية في حضرموت.

رئيس نيابة استئناف المنطقة العسكرية السابعة يتفقد السجون وأماكن التوقيف العسكرية



مأرب - القضائية

نفّذ رئيس نيابة استئناف المنطقة العسكرية السابعة، القاضي محمد الخضمي، زيارات ميدانية تفقدية إلى السجون، وأماكن التوقيف التابعة لدائرة وشعبة الأمن العسكري، وشعبة استخبارات المنطقة العسكرية السابعة، برفقة محامي المنطقة العسكرية السابعة، المحامي ماجد ردمان.

وخلال الزيارة، اطّلع القاضي الخضمي على أوضاع السجون، وأماكن التوقيف، وأحوال المحتجزين، واستمع إلى مطالبهم وملاحظاتهم، وناقش معهم أوضاعهم القانونية والمعيشية، كما تفقد مستوى الخدمات المقدّمة داخل مراكز الاحتجاز.

واطّلع رئيس النيابة، خلال الزيارة، على السجلات الخاصة بالسجناء والموقوفين، وتعرّف على سير العمل في مراكز الاحتجاز، ومدى التزام مأموري الضبط القضائي بالمهام القانونية المناطة بهم، والإجراءات المتبعة في التعامل مع المحتجزين.

وأكّد القاضي الخضمي أهمية استمرار النزول الميداني إلى السجون، وأماكن التوقيف العسكرية، ومتابعة أوضاع المحتجزين، والتحقّق من سلامة الإجراءات القانونية المتّخذة بحقّهم، بما يضمن احترام الحقوق القانونية والإنسانية للمحتجزين، وتعزيز الالتزام بأحكام القانون في إجراءات الضبط والاحتجاز.

وتأتي هذه الزيارة في إطار مواصلة النزول الميداني للنيابة العسكرية إلى السجون، وأماكن التوقيف، انطلاقًا من مسؤوليتها القانونية، وتنفيذًا للتوجيهات القضائية العليا، وحرصًا على ضمان سلامة الإجراءات القانونية، والتحقّق من عدم وجود حالات احتجاز خارج إطار القانون، وتعزيز التنسيق بين النيابة العسكرية، وجهات الضبط القضائي، بما يكفل احترام القانون، وحماية الحقوق.

برعاية وزير العدل..

السلطة القضائية بتعز تبحث تطوير الأداء وتسريع الفصل في القضايا



تعز - القضائية

برعاية وزير العدل القاضي بدر العارضة، عُقِدَ بمحافظة تعز اللقاء التشاوري الأول والموسع للسلطة القضائية، تحت شعار «معًا لتعزيز العدالة، وتجويد العمل القضائي والإداري»، برئاسة رئيس محكمة استئناف المحافظة القاضي الدكتور عبدالكريم قاسم محبوب، وبمشاركة رؤساء وقضاة الشعب الاستئنافية والمحاكم الابتدائية والمتخصّصة، والكوادر الإدارية، وأعوان القضاء.

وكرّس اللقاء لمناقشة مستوى الأداء القضائي والإداري خلال الربع الأول من العام القضائي 1448هـ، واستعراض الإنجاز في الفصل بالقضايا، وتقييم أبرز الصعوبات التي تواجه المحاكم والنيابات في المحافظة، وبحث الحلول والمقترحات الكفيلة بتطوير الأداء، وتسريع إجراءات التقاضي، وتعزيز كفاءة العمل القضائي والإداري.

واستعرض المشاركون تقريرًا موجزًا عن مستوى الإنجاز القضائي خلال المُدّة الماضية، شمل الأحكام الصادرة عن شعب محكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية والمتخصّصة، إلى جانب عدد من الملاحظات المتعلقة بسير العمل، والسُبل الكفيلة بتحسين الأداء والارتقاء بمستوى الخدمات القضائية.

وتناول اللقاء أبرز التحديات التي تواجه السلطة القضائية بالمحافظة، وفي مقدمتها الظروف الاستثنائية التي تمرُّ بها تعز، والأضرار التي لحقت بمقرّات ومرافق السلطة القضائية جراء الاستهداف، فضلًا عن الصعوبات التي تعترض وصول المتقاضين والعاملين من المديريات الريفية إلى مدينة تعز، وما تفرضه هذه الظروف من تحديات أمام انتظام العمل، وتيسير وصول المواطنين إلى العدالة.

وفي كلمته، نقل رئيس محكمة استئناف تعز القاضي الدكتور عبدالكريم قاسم محبوب تحيات وزير العدل إلى المشاركين، مؤكّدًا أن اللقاء يمثل فرصة للوقوف بمسؤولية أمام واقع العمل القضائي، وتشخيص التحديات بصورة مباشرة، والخروج بتوصيات عملية تسهم في تحسين الأداء، ورفع مستوى الإنجاز.

وشدّد على أهمية تعزيز الانضباط الوظيفي لدى جميع منتسبي السلطة القضائية، والالتزام بانتظام عقد الجلسات من قبل رؤساء الشُّعب الاستئنافية وأعضائها، وقضاة المحاكم الابتدائية والمتخصّصة، والعمل على سرعة الفصل في القضايا، وإصدار الأحكام، واستكمال إجراءات تنفيذها.

وشهد اللقاء نقاشات ومداخلات من القضاة والكوادر الإدارية، استعرضوا خلالها أبرز الإشكالات التي تواجههم في أداء مهامهم؛ بما في ذلك الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية لمؤسسة القضاء، وتزايد أعداد القضايا، واحتياجات المحاكم من التجهيزات والإمكانات اللازمة، إلى جانب أهمية تنفيذ برامج تدريب وتأهيل مستمرة للقضاة والعاملين؛ بما يعزّز قدراتهم المهنية، ويرفع كفاءة الأداء القضائي والإداري.

وأكّد القاضي محبوب اهتمام قيادة محكمة الاستئناف بمختلف الآراء والملاحظات المطروحة، مشيرًا إلى العمل على معالجة الصعوبات التي تقع ضمن الإمكانات المتاحة، ورفع القضايا التي تستدعي تدخلًا ودعمًا إلى قيادة وزارة العدل وهيئة التفتيش القضائي، بهدف إيجاد المعالجات المناسبة، وضمان استمرار العمل القضائي بكفاءة.

وأوضح أن اللقاء يأتي ضمن توجّه نحو تعزيز التواصل والتشاور المستمر بين مكونات السلطة القضائية بالمحافظة، مؤكّدًا أن لقاءات أخرى ستُعقَد؛ لمتابعة تنفيذ التوصيات والمخرجات، وتقييم مستوى الإنجاز، ومناقشة المُستجدَّات والتحديات التي تواجه سير العمل.

ودعا رئيس محكمة استئناف تعز جميع منتسبي السلطة القضائية إلى استشعار مسؤولياتهم الوطنية والمهنية في ظل الظروف الراهنة، ومضاعفة الجهود لإنجاز القضايا، والإسراع في طباعة الأحكام، واستكمال إجراءات تنفيذها، بما يعزّز ثقة المواطنين بمؤسسة القضاء، ويكفل وصول العدالة إلى مستحقيها.

حضر اللقاء مدير عام محكمة استئناف تعز عبدالجليل الصلوي.

نيابة استئناف سيئون تكرّم عددًا من أعضاء النيابة والإداريين تقديرًا لجهودهم



سيئون - القضائية

برعاية النائب العام القاضي قاهر مصطفى، كرّمت نيابة استئناف سيئون عددًا من القضاة، وأعضاء النيابة، ووكلاء النيابات، والإداريين العاملين في نيابة الاستئناف والنيابات الابتدائية؛ تقديرًا لجهودهم، وعطائهم في أداء مهامهم، وما حقّقوه من مستويات مُتقدّمة في الإنجاز.

وجرى حفل التكريم بحضور رئيس شُعبة استئناف سيئون القاضي علي هائل، ورئيس نيابة استئناف المكلا القاضي محمد بن علي الحاج، وعدد من القضاة، ورؤساء النيابات السابقين.

وأكّد رئيس نيابة استئناف سيئون بمحافظة حضرموت، القاضي فؤاد جابر لرضي أن إقامة الحفل جاء بتنسيق وإشراف ومتابعة من النائب العام القاضي قاهر مصطفى، مشيرًا إلى أن التكريم يجسد التقدير للجهود التي يبذلها العاملون في النيابة العامة، ويمثّل حافزًا لمواصلة العطاء، والارتقاء بمستوى الأداء.

وأوضح القاضي لرضي أن المرحلة المقبلة تتطلّب مواصلة تطوير العمل القضائي والنيابي، والتعامل بمسؤولية وإيجابية مع القضايا المعروضة على النيابة العامة، بما يسهم في تسريع وتيرة الإنجاز، وتحسين الأداء، ويعزّز حضور العدالة، وترسيخ سيادة القانون.

شهد الحفل إلقاء عدد من الكلمات التي أكّدت أهمية تكريم الكوادر القضائية والإدارية تقديرًا لجهودها، وتعزيزًا لروح العطاء والتميّز، مشيدةً بمستوى الأداء الذي حقّقته النيابة العامة في وادي حضرموت والصحراء، وبالعلاقات المتميّزة التي تربطها بالسلطة المحلية، والأجهزة الأمنية، وما تشهده من تنسيق وتكامل يسهمان في تعزيز سير العدالة، وإنفاذ القانون.

حضر الحفل وكيل وزارة الداخلية لشؤون المنطقة الشرقية اللواء الركن سعيد العامري، والوكيل المساعد لشؤون مديريات الوادي عبد الهادي التميمي، ونائب مدير عام أمن الوادي العميد الركن علي الصاعي، ومدير إدارة البحث الجنائي العميد ياسر العامري، إلى جانب عدد من المسؤولين، والشخصيات القضائية والأمنية.

رئيس نيابة استئناف حضرموت يتفقد أوضاع المحتجزين بمركز حجز أمن روكب



حضرموت - القضائية

اطّلع رئيس نيابة استئناف حضرموت، القاضي محمد عوض بن علي الحاج، برفقة القائم بأعمال وكيل نيابة الأمن والبحث والسجون، القاضي عبدالله سعيد مصاقع، على سير العمل الأمني والقانوني بمركز حجز أمن روكب، وأوضاع المحتجزين والقضايا المنظورة بحقهم، في إطار متابعة النيابة العامة للإجراءات القانونية، وضمان صون حقوق المحتجزين.

وخلال الزيارة، التقى القاضي الحاج بإدارة أمن المركز والبحث، واستمع إلى شرح حول أبرز القضايا والصعوبات التي تواجه سير العمل، والسُبل الكفيلة بمعالجتها؛ بما يعزّز الأداء الأمني والقانوني، ويكرّس الالتزام بالإجراءات القانونية في التعامل مع القضايا والمحتجزين.

كما انتقل رئيس النيابة والوفد المرافق له إلى مركز الحجز، حيث التقوا بالمحتجزين، واطّلعوا على قضاياهم، والمُدد التي أمضوها في الحجز، والإجراءات المتّخذة بشأنها، ومراحل التحقيق أو الإحالة إلى المحاكم المختصّة.

وثمّن القاضي الحاج جهود منتسبي أمن مركز روكب، مشيدًا بالتزامهم بالنظام والقانون في التعامل مع قضايا المحتجزين، مشيرًا إلى خلو حجز المديرية من أي سجناء، فيما لا تزال قضايا غالبية المحتجزين، البالغ عددهم 35 محتجزًا، منظورة أمام محكمة شرق المكلا.

وأكّد رئيس نيابة استئناف حضرموت حرص النيابة العامة على متابعة قضايا المحتجزين، سواء ما يزال منها قيد التحقيق أو أُحيل إلى المحاكم المختصّة، والعمل على متابعة الإجراءات القانونية المتعلّقة بها، بما يكفل تطبيق القانون، وصون الحقوق وفقًا للإجراءات النافذة.

وشدّد على ضرورة التزام المحتجزين بالنظام والقانون واحترامهما، مؤكّدًا أهمية ترسيخ سيادة القانون، وتعزيز احترامه؛ بما يسهم في تحقيق العدالة، وحفظ الحقوق.

نيابة الصناعة والتجارة بتعز تنفذ حملة ميدانية لضبط الأسواق ومكافحة الاحتكار



تعز – القضائية

نفذت نيابة الصناعة والتجارة بمحافظة تعز، بالتنسيق مع مكتب الصناعة والتجارة، حملة ميدانية مشتركة شملت عددًا من الأسواق، والمحلات التجارية، والمخازن؛ بهدف ضبط المخالفات التموينية، ومنع احتكار السلع وإخفائها، وإلزام المحلات الممتنعة عن البيع باستئناف نشاطها.

وأكّد وكيل نيابة الصناعة والتجارة بمحافظة تعز، القاضي الدكتور سامي الحاج، أن الحملة تأتي في إطار ممارسة النيابة العامة لاختصاصاتها القانونية في حماية المستهلك، ومواجهة الممارسات التجارية المخالفة للقانون، والحفاظ على استقرار الأسواق، وتوافر السلع الأساسية للمواطنين.

وأوضح أن الفرق الميدانية باشرت تحرير محاضر ضبط بحق عدد من المحلات، والتجار المخالفين، واتّخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بشأن المخالفات المرصودة، مشيرًا إلى إلزام أصحاب المحلات المغلقة بالفتح، واستئناف البيع للمواطنين، والالتزام بالأسعار الرسمية المعتمدة من مكتب الصناعة والتجارة.

وشدّد القاضي الحاج على أن النيابة العامة لن تتهاون مع حالات احتكار السلع الغذائية، أو إخفائها، أو الامتناع عن بيعها؛ بقصد افتعال الأزمات والتلاعب بالأسعار، مؤكّدًا أن الإجراءات القانونية ستُتخذ بحق كل من تثبت مخالفته وفقًا للقوانين النافذة.

وأشار إلى أن الحملة لا تقتصر على محلات البيع بالتجزئة، بل تشمل أيضًا المخازن، وكبار الموردين؛ للتحقّق من توافر السلع، ومنع الممارسات الاحتكارية، التي تؤثر على استقرار الأسواق، وتضرُّ بمصالح المستهلكين.

ودعا وكيل النيابة المواطنين إلى التعاون مع الجهات المختصّة، والإبلاغ عن أي حالات امتناع عن البيع، أو إخفاء للسلع، أو تلاعب بالأسعار؛ بما يسهم في تعزيز الرقابة على الأسواق، وحماية حقوق المستهلكين.

وتأتي الحملة في إطار جهود النيابة العامة، بالتنسيق مع الجهات الرقابية المختصّة؛ لتعزيز الالتزام بالقوانين المنظمة للنشاط التجاري، ومكافحة المخالفات التموينية، وضمان اتّخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين.

تتمات الصفحة الأولى.. تتمات الصفحة الأولى.. تتمات الصفحة الأولى.. تتمات الصفحة الأولى.. تتمات الصفحة الأولى..

برعاية وزير العدل

وتطوير مهاراتهم المهنية في التعامل مع المنازعات الإدارية، والقضايا المرتبطة بعمل الشركة؛ بما يسهم في رفع كفاءة الأداء القانوني والمؤسسي.

وتضمنت الدورة عددًا من المحاور القانونية المتخصّصة، أبرزها الأحكام العامة في الدعاوى الإدارية، والدعوى والدفوع في قانون المرافعات اليمني، والنظام القانوني للحجز التنفيذي؛ بما يعزّز إلمام المشاركين بالجوانب القانونية والإجرائية ذات الصلة بمهامهم العملية.

وخلال حفل الختام، أكّد القاضي الدكتور نضال شيخ عبيد أهمية الدورات التدريبية المتخصّصة في تعزيز المعارف القانونية، وتطوير القدرات المهنية للعاملين في الإدارات القانونية، مشيرًا إلى دور المعهد العالي للقضاء في الإسهام في التأهيل والتدريب القانوني، بما يسهم في رفع كفاءة الأداء، وترسيخ المعرفة بالتشريعات والإجراءات المنظمة للمنازعات الإدارية.

من جانبه، أوضح المدير العام التنفيذي لشركة النفط اليمنية، الأستاذ طارق عبدالله منصور، أهمية الدورة في تأهيل موظفي الإدارة العامة للشؤون القانونية، وتعزيز قدراتهم في التعامل مع القضايا، والمنازعات ذات الصلة بعمل الشركة؛ بما يدعم أداء الإدارة القانونية، ويعزّز كفاءة العمل المؤسسي.

ويأتي تنظيم هذه الدورة في إطار جهود المعهد العالي للقضاء؛ لتوسيع برامج التدريب والتأهيل القانوني، وتعزيز الشراكة مع المؤسسات الحكومية، والإسهام في تطوير قدرات كوادرها القانونية بما يواكب متطلبات العمل المؤسسي، ويرتقي بمستوى الأداء.

رئيس هيئة التفتيش

العليا للعام الدراسي 2025-2026م، بمشاركة 294 طالبًا وطالبة.

وتفقد القاضي ناظم باوزير، رئيس هيئة التفتيش القضائي وعضو مجلس المعهد العالي للقضاء، بمعية عميد المعهد القاضي الدكتور نضال شيخ عبيد، ونائب العميد الدكتور جمال الحاج، ورؤساء الأقسام العلمية؛ سير العملية الامتحانية، ومستوى التنظيم، ومدى الالتزام بالضوابط، والإجراءات المعتمدة.

وأكّد القاضي باوزير أهمية الامتحانات في تقييم مستوى التحصيل العلمي، والمعرفي للطلبة، ومدى استيعابهم للمقررات التخصّصية، بما يسهم في تعزيز جودة التأهيل العلمي والمهني، وإعداد كوادر مؤهلة للعمل في المجال القضائي، مشيدًا بجهود قيادة المعهد، والهيئة التدريسية والإدارية؛ في إنجاح العملية التعليمية والامتحانية.

وفي سياق متصل، أكّد عميد المعهد عبيد أهمية الامتحانات الشفهية في استكمال تقييم المستوى العلمي والمعرفي للطلبة، وقياس مدى استيعابهم للمقرّرات التخصّصية، موضحًا أنّها تشمل ست مواد دراسية، منها خمس مواد أساسية تخصّصية، ومادة ضمن المتطلبات الدراسية.

وأضاف أن الاختبارات مثّلت مرحلة مهمة في عملية التقييم الأكاديمي لطلبة السنة الثالثة؛ لقياس مستوى تحصيلهم العلمي، ومدى استيعابهم للمقرّرات الدراسية، مشيرًا إلى أن الاختبارات سارت بصورة منظمة، وفق اللوائح والإجراءات المعتمدة.

ومن المقرّر أن يعقب استكمال الامتحانات انتقال الطلبة إلى المرحلة التدريبية في المحاكم والنيابات بالمناطق المحرّرة، بهدف تعزيز معارفهم النظرية بالخبرات والتطبيقات العملية، وتهيئتهم؛ لممارسة العمل القضائي، وفق الأسس العلمية والمهنية المعتمدة.

خلال مشاركته في

العامة لجامعة الدول العربية بالعاصمة المصرية القاهرة، بتنظيم من المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية التابع لمجلس وزراء العدل العرب.

وناقش الاجتماع عددًا من الموضوعات المتعلقة بتطوير أداء المعاهد، والمراكز القضائية العربية، وتعزيز التعاون، وتبادل الخبرات في مجالات التدريب والتأهيل، ونشر الثقافة القانونية، وفي مقدمتها إنشاء قاعدة بيانات للمحكّمِينَ في المجلات العلمية لدى المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، ومشروع دليل التوثيق الموحد للبحوث القانونية والقضائية، ومسودة الدليل الاسترشادي لإجراءات التدريب في المعاهد القضائية، إلى جانب اختصاص المعاهد القضائية في نشر الثقافة القانونية.

وخرج الاجتماع بعدد من التوصيات، أبرزها إنشاء قاعدة بيانات عربية للمحكّمِينَ في المجلات العلمية بالمركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، والعمل على تحديثها بصورة مستمرة، والموافقة على مشروع دليل توثيق البحوث القانونية العربية (ALCG)، بوصفه دليلًا عربيًّا استرشاديًّا للبحوث والدراسات القانونية والقضائية، مع التوصية برفعه إلى المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العدل العرب لاعتماده.

وفيما يتعلق بتطوير التدريب القضائي، أوصى الاجتماع بإعداد استبيان بشأن مسودة الدليل الاسترشادي لإجراءات التدريب في المعاهد والمراكز القانونية والقضائية، وتشكيل فريق عمل لإعداد مشروع الدليل الاسترشادي للتدريب في المعاهد القضائية.

كما شدّدت التوصيات على تعزيز دور المعاهد القضائية في نشر الثقافة القانونية، من خلال إدماج دراسات الحالة، وأساليب المحاكاة في برامج التوعية القانونية، وتنظيم الندوات والفعاليات المتخصّصة؛ لمناقشة القضايا القانونية، والقضائية المُستجدّة.

الشعبة الجزائية الأولى

وفي تصريح لـ«القضائية»، أكّد رئيس محكمة استئناف محافظة تعز، رئيس الشعبة الجزائية الأولى، القاضي الدكتور عبدالكريم قاسم محبوب، أن هذا الإنجاز يأتي في ظل ظروف بالغة التعقيد تعيشها المحافظة، جراء الحرب المستمرة، والحصار المفروض عليها من قبل مليشيات الحوثي الإرهابية، مشيرًا إلى أن القضاء اليمني يبعث من قلب تعز رسالة واضحة؛ مفادها أن العدالة ستظل مستمرة، وأن حقوق المواطنين، وحرياتهم ستبقى في صدارة مسؤوليات المؤسسة القضائية.

وأوضح القاضي محبوب أن الأحكام الـ33 لا تمثّل مجرد أرقام في سجل العمل القضائي، بل تعني إنهاء معاناة عدد من المتقاضين، والفصل في قضايا جنائية استئنافية، تراكمت في ظل الظروف الاستثنائية التي تمرُّ بها البلاد، مؤكّدًا أن تحقيق هذا الإنجاز جاء رغم شحة الإمكانات، والتحديات التي تواجه العمل القضائي في المحافظة.

وأشاد بالجهود التي بذلتها رئاسة الشُّعبة الجزائية الأولى وأعضاؤها وطاقمها الإداري، وما أبدوه من التزام، ومثابرة في مواصلة العمل، وتكريس الجهود لإنجاز القضايا، والفصل فيها؛ بما يسهم في تعزيز ثقة المواطنين بالقضاء، وترسيخ مبدأ سيادة القانون.

وأشار إلى أن النطق بهذا العدد من الأحكام خلال يوم واحد يجسد صمود المؤسسة القضائية في تعز، وإصرار منتسبيها على أداء رسالتهم الدستورية والقانونية، رغم الظروف الصعبة، مؤكّدًا أن التحديات التي تواجهها المدينة لم تثنِ القضاة عن مواصلة أداء واجبهم، وتحمل مسؤولياتهم تجاه المجتمع.

واختتم القاضي محبوب تصريحه بالتأكيد على أن استمرار العمل القضائي، والفصل في القضايا، يمثلان ركيزة أساسية لحماية الحقوق والحريات، وتعزيز السلم المجتمعي، وترسيخ حضور مؤسسات الدولة، مشددًا على أن الحصار والظروف الاستثنائية لن يحولا دون مواصلة القضاء أداء رسالته، وتحقيق العدالة بين المواطنين.

محكمة الشيخ عثمان

على القتل، والشروع فيه، ومعاقبته بالحبس ثلاث سنوات، تُحتَسب من تاريخ القبض عليه.

وفي القضية الجنائية الجسيمة رقم (85) لسنة 1440هـ، قضت المحكمة ببراءة متهمَينِ، ممّا نُسِبَ إليهما في قرار الاتهام، وإدانة المتهمين: (ع. ع. ر. م)، الملقب بالسمبتيك، وَ(ا. ع. ع. ا)، الملقب حمودي شاكير؛ بما نُسِبَ إليهما في قرار الاتّهام في البند أولًا، في جريمة التمالؤ على قتل المجني عليه هادي راشد صالح مثنى عمدًا وعدوانًا، ويعاقبان عليها بالآتي:

1. يعاقب المدانان: (ع. ع. ر. م) وَ(ا. ع. ع. ا)؛ بعقوبة الإعدام رميًا بالرصاص حتى الموت قصاصًا شرعيًّا، قودًا بالمجني عليه هادي راشد صالح مثنى، جزاءً لما اقترفاه من جرم؛ لما علّلناه في الحيثيات.

2. لزم المحكوم عليهما المذكوران سابقًا بدفع مبلغ مليون ريال مخاسير التقاضي، تُسلَّم لورثة المجني عليه.

ثالثًا: إدانة المتهمَينِ: (ي. ع. ي. ح)، وَ(ا. ن. س. م)؛ بما نُسِبَ إليهما في قرار الاتّهام في البند ثانيًا؛ لاشتراكهما بتقديم العون والمساعدة للمحكوم عليهما المذكورين سابقًا لارتكاب جريمة قتل المجني عليه هادي راشد صالح مثنى؛ لما علّلناه في الحيثيات، ويعاقبان عليها بالآتي:

يعاقب المدانان: (ي. ع. ي. ح)، و(ا. ن. س. م)؛ بعقوبة الحبس تعزيرًا لمُدَّة سنة، تُحتَسب من تاريخ القبض عليهما، جزاءً لما اقترفاه من جرم، مع إلزامهما بدفع مبلغ مليون ريال مخاسير التقاضي، تُسلَّم لورثة المجني عليه.

رابعًا: مصادرة الأسلحة المستخدمة في ارتكاب الجريمة المُحرَزة لدى النيابة على ذمة هذه القضية.

خامسًا: حقُّ الطعن بالاستئناف مكفول خلال المُدَّة المُحدَّدة قانونًا.

النيابة العامة بحضرموت

وحضر إجراءات الإفراج وكيل النيابة القاضي مسعود علي الغتنيني، ومدير الإصلاحية المركزية بالمكلا العقيد علي بازبيدي العكبري، ونائبه النقيب يسلم النوحي.

ويأتي ذلك في إطار توجيهات معالي النائب العام بمتابعة أوضاع السجناء، ومراجعة مدد العقوبات والإجراءات القانونية المتعلقة بهم، واتخاذ ما يلزم بشأن المستحقين للإفراج وفقًا لأحكام القانون.

قودًا بالمجني عليها صباح ناصر علي مهدي، جزاءً له بما اقترفه من جرم.

2. إلزام المحكوم عليه المذكور سابقًا بدفع مبلغ مليون ريال مخاسير التقاضي، تُسلَّم لورثة المجني عليها.

ثانيًا: حقُّ الطعن بالاستئناف مكفول خلال المُدَّة المُحدَّدة قانونًا.

ثالثًا: إعادة ملف القضية إلى النيابة العامة؛ للتصرُّف فيه وفقًا للقانون.

رابعًا: منطوق الحكم في القضية الجنائية الجسيمة رقم (136) لسنة 1446هـ

أولًا: براءة المتهمِينَ:

1. (ا. م. س. ع).
2. (ي. ن. س. ع).
3. (ا. أ. ع. س).
4. (ن. أ. ع. س).
5. (ع. م. أ. ح).

وذلك من واقعة التمالؤ على قتل المجني عليه أكرم سالم محسن سالم، المُسنَدة إليهم في قرار الاتّهام؛ لما علّلناه في الحيثيات.

ثانيًا: إدانة المتهم (ي. م. س. ا) بواقعة قتل المجني عليه أكرم سالم محسن سالم عمدًا وعدوانًا، والشروع في قتل المجني عليه علوي عوض محمد نصر، ويعاقب على ذلك بالإعدام رميًا بالرصاص حتى الموت قصاصًا شرعيًّا، قودًا بالمجني عليه أكرم سالم محسن سالم، جزاءً لما اقترفه من جرم؛ لما علّلناه في الحيثيات.

ثالثًا: إدانة المتهم (ط. ي. ط. م) بواقعة التحريض على قتل المجني عليه أكرم سالم محسن سالم، والشروع في قتل المجني عليه علوي عوض محمد نصر، ويعاقب على هذا الفعل بالحبس لمدة ثلاث سنوات، تُحتَسب من تاريخ القبض عليه؛ لما علّلناه في الحيثيات.

رابعًا: إلزام المحكوم عليهما المذكورَينِ سابقًا بدفع مبلغ وقدره مليون ريال مخاسير التقاضي، تُسلَّم إلى ورثة المجني عليه.

خامسًا: حقُّ الطعن بالاستئناف مكفول خلال المُدَّة المُحدّدة قانونًا.

رابعًا: منطوق الحكم في القضية الجنائية الجسيمة رقم (85) لسنة 1440هـ

أولًا: إدانة المتهم (م. ن. م. ا) بجريمة القتل العمد لقتله حيًّا المجني عليه عصام أحمد عبدالله فريد، المنسوبة إليه في قرار الاتّهام؛ لما علّلناه في الحيثيات.

ثانيًا: يعاقب المدان (م. ن. م. ا) بعقوبة الإعدام قصاصًا شرعيًّا، رميًا بالرصاص حتى الموت، قودًا بالمجني عليه عصام أحمد عبدالله فريد، جزاءً له بما اقترفه من جرم.

ثالثًا: إلزام المحكوم عليه المذكور سابقًا بدفع مخاسير التقاضي، مبلغ وقدره خمسة ملايين ريال، تُسلَّم لورثة المجني عليه.

رابعًا: حقُّ الطعن بالاستئناف مكفول خلال المدة المحددة قانونًا.

خامسًا: إعادة ملف القضية إلى النيابة العامة؛ للتصرُّف فيه وفقًا للقانون.

ثانيًا: منطوق الحكم في القضية الجنائية الجسيمة رقم (99) لسنة 1446هـ

أولًا: إدانة المتهم (ص. ن. ع. م) بجريمة القتل العمد؛ لقتله حيًّا المجني عليها شقيقته صباح ناصر علي مهدي، المنسوبة إليه في قرار الاتّهام؛ لما علّلناه في الحيثيات، ويعاقب عليها بالآتي:

1. يعاقب المدان (ص. ن. ع. م) بعقوبة الإعدام قصاصًا شرعيًّا، رميًا بالرصاص حتى الموت.

ثانيًا: لما علّلناه في الحيثيات.

ثانيًا: إدانة المتهمَينِ: الأول والثاني (ع. ع. ر. م)، الملقب بالسمبتيك، وَ(ا. ع. ع. ا)، الملقب حمودي شاكير؛ بما نُسِبَ إليهما في قرار الاتّهام في البند أولًا، في جريمة التمالؤ على قتل المجني عليه هادي راشد صالح مثنى عمدًا وعدوانًا، ويعاقبان عليها بالآتي:

1. يعاقب المدانان: (ع. ع. ر. م) وَ(ا. ع. ع. ا)؛ بعقوبة الإعدام رميًا بالرصاص حتى الموت قصاصًا شرعيًّا، قودًا بالمجني عليه هادي راشد صالح مثنى، جزاءً لما اقترفاه من جرم؛ لما علّلناه في الحيثيات.

2. لزم المحكوم عليهما المذكوران سابقًا بدفع مبلغ مليون ريال مخاسير التقاضي، تُسلَّم لورثة المجني عليه.

ثالثًا: إدانة المتهمَينِ: (ي. ع. ي. ح)، وَ(ا. ن. س. م)؛ بما نُسِبَ إليهما في قرار الاتّهام في البند ثانيًا؛ لاشتراكهما بتقديم العون والمساعدة للمحكوم عليهما المذكورين سابقًا لارتكاب جريمة قتل المجني عليه هادي راشد صالح مثنى؛ لما علّلناه في الحيثيات، ويعاقبان عليها بالآتي:

يعاقب المدانان: (ي. ع. ي. ح)، و(ا. ن. س. م)؛ بعقوبة الحبس تعزيرًا لمُدَّة سنة، تُحتَسب من تاريخ القبض عليهما، جزاءً لما اقترفاه من جرم، مع إلزامهما بدفع مبلغ مليون ريال مخاسير التقاضي، تُسلَّم لورثة المجني عليه.

رابعًا: مصادرة الأسلحة المستخدمة في ارتكاب الجريمة المُحرَزة لدى النيابة على ذمة هذه القضية.

خامسًا: حقُّ الطعن بالاستئناف مكفول خلال المُدَّة المُحدَّدة قانونًا.

النيابة العامة بحضرموت

وحضر إجراءات الإفراج وكيل النيابة القاضي مسعود علي الغتنيني، ومدير الإصلاحية المركزية بالمكلا العقيد علي بازبيدي العكبري، ونائبه النقيب يسلم النوحي.

ويأتي ذلك في إطار توجيهات معالي النائب العام بمتابعة أوضاع السجناء، ومراجعة مدد العقوبات والإجراءات القانونية المتعلقة بهم، واتخاذ ما يلزم بشأن المستحقين للإفراج وفقًا لأحكام القانون.

إِنَّا لِلّٰهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ

" يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي "

البقاء لله

بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره تلقينا نبأ وفاة

نجل القاضي نياز محمد

رئيس الشعبة الجزائية الثانية
بمحكمة استئناف محافظة عدن

ووفاة نجل القاضي عبدالوهاب الشيباني

رئيس نيابة الأموال العامة الابتدائية بتعز

ووفاة والدة القاضي عثمان معنقر

رئيس محكمة الخوخة الابتدائية

وبهذا المصاب الأليم نتقدم بالتعازي والمواساة القلبية إلى أسر المتوفين.
سائلين المولى عزّ وجلّ أن يتغمد المتوفينِ بواسع الرحمة والمغفرة، وأن يُلهم أهليهما وذويهما الصبر والسلوان..
إنا لله وإنا إليه راجعون

الأسيفون:

القاضي/ محسن يحيى طالب أبو بكر
رئيس مجلس القضاء الأعلى

القاضي/ بدر العارضة
وزير العدل

القاضي/ قاهر مصطفى
النائب العام للجمهورية

إِنَّا لِلّٰهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ

" يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي "

البقاء لله

بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره تلقينا نبأ وفاة

القاضي عبدالله كليب
عضو نيابة استئناف محافظة أبين

وفاة والد القاضي شاكر محفوظ بنش
نائب رئيس المكتب الفني بديوان النيابة العامة

وفاة والدة القاضي زين الرشيدي
وكيل نيابة رصد الابتدائية بمحافظة أبين

وبهذا المصاب الأليم نتقدم بالتعازي والمواساة القلبية إلى أسر المتوفين
سائلين المولى عزّ وجلّ أن يتغمدهم بواسع الرحمة والمغفرة، وأن يُلهم أهلهم وذويهم الصبر والسلوان..
إنا لله وإنا إليه راجعون

الأسيفان:

القاضي/ محسن يحيى طالب أبو بكر
رئيس مجلس القضاء الأعلى

القاضي/ قاهر مصطفى
النائب العام للجمهورية

إِنَّا لِلّٰهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ

" يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي "

البقاء لله

بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره تلقينا نبأ وفاة

القاضي/ نجمي المشرقي

أمين سرّ الشعبة الجزائية والأموال
بمحكمة استئناف محافظة لحج

سائلين المولى عزّ وجلّ أن يتغمد الفقيد بواسع الرحمة والمغفرة، وأن يُلهم أهله وذويه الصبر والسلوان.
إنا لله وإنا إليه راجعون.

الأسيفان:

القاضي/ بدر العارضة
وزير العدل

القاضي/ ناجي اليهري
رئيس محكمة استئناف محافظة لحج

محكمة صيرة الابتدائية تصدر حكمًا بالإعدام قصاصًا في جريمة قتل عمد



عدن – القضائية

عقدت محكمة صيرة الابتدائية، جلستها العلنية برئاسة القاضي نزار السمان، رئيس المحكمة، وبحضور عضو النيابة العامة القاضي سالم الزامكي، وأمين سرّ الجلسة زكي باسل، وذلك للنطق بالحكم في القضية الجنائية المتعلقة بمقتل المجني عليه (جمال نجيب صالح بن صالح).

وجاءت الجلسة عقب إقفال باب المرافعة، وحجز القضية للحكم، واستكمال إعداد مسودة الحكم، وإيداعها في ملف القضية، حيث قضت المحكمة بمنطوق الحكم الآتي:

أولًا: رفض جميع الدفوع المُقدّمة من هيئة الدفاع عن المتهمين: (أ.أ.س.ع.ا)، وَ(أ.ع.ع.ن)، وَ(أ.ي.ح.ع)، وَ(أ.ع.ص.س) موضوعًا.

ثانيًا: إدانة (أ.أ.س.ع.ا) بارتكاب جريمتي القتل العمد للمجني عليه (جمال نجيب صالح بن صالح)، والفعل الفاضح المخل بالحياء.

ثالثًا: يعاقب المدان في البند السابق بالإعدام قصاصًا.

رابعًا: براءة (أ.أ.س.ع.ا) من ارتكاب جريمة شرب الخمر.

خامسًا: إدانة (أ.ع.ع.ن) بارتكاب جريمتي هتك العرض من دون إكراه، والفعل الفاضح المخل بالحياء.

سادسًا: تعاقب المدانة في البند السابق بالحبس لمدة سنة كاملة.

سابعًا: إدانة كل من: (أ.ي.ح.ع)، وَ(أ.ع.ص.س)؛ بارتكاب جريمة الفعل الفاضح المخل بالحياء.

ثامنًا: يعاقب المدانان في البند السابق بالحبس لمدة ستة أشهر مع إيقاف التنفيذ في المدّة المتبقية من حبسهما.

تاسعًا: مصادرة السلاح المضبوط، أداة الجريمة إلى الخزينة، وإتلاف الخمر والحبوب المخدرة.

وفي ختام الجلسة، وعقب النطق بالحكم، طلب المتهم الأول ومحاميه من المحكمة قيد استئنافهما للحكم.

محكمة رضوم الابتدائية بشبوة تقضي بإعدام مدانَين في قضية قتل عمد



شبوة – القضائية

أصدرت محكمة رضوم الابتدائية بمحافظة شبوة، حكمًا بالإعدام رميًا بالرصاص حتى الموت قصاصًا، بحقّ مدانَين بواقعة قتل عمد، وذلك في القضية الجنائية رقم (3) لسنة 1446هـ.

وجاء الحكم خلال الجلسة العلنية التي عقدتها المحكمة، برئاسة القاضي مصلح محمد راجح، رئيس المحكمة، وبحضور القاضي زكي محمد عتش، وكيل نيابة رضوم الابتدائية، ومحمد أحمد الحداد، أمين سرّ الجلسة.

وقضى منطوق الحكم بالآتي:

أولًا: إدانة (ع.ع.م.ب) وَ(ي.م.م.ب) بواقعة القتل العمد المسندة إليهما في قرار اتّهام النيابة العامة.

ثانيًا: معاقبة المدانَين بالإعدام رميًا بالرصاص حتى الموت قصاصًا بالمجني عليه رشدي صالح لعوج باداس.

ثالثًا: إلزام المدانَين بدفع مبلغ أربعة ملايين ريال يمني لأولياء دم المجني عليه تعويضًا عن الضرر، وتكاليف علاج المجني عليه.

رابعًا: إلزام المدانَين بدفع مبلغ مليون ريال يمني لأولياء دم المجني عليه أتعابًا ومخاسير للتقاضي.

خامسًا: استحقاق المحامي المنصّب من قِبل المحكمة أجرته المقدرة بثلاثمائة ألف ريال يمني.

وفي سياق متصل، واصلت المحكمة عقد جلساتها للنظر في عدد من القضايا المنظورة أمامها.

وكيل نيابة الأمن والبحث والسجون بلحج يشدّد على سرعة إحالة القضايا والالتزام بالاختصاصات القانونية



لحج – القضائية

وجّه وكيل نيابة الأمن والبحث والسجون بمحافظة لحج، القاضي علي الحريري، بسرعة استكمال إجراءات القضايا وإحالتها إلى الجهات القضائية المختصّة، مشددًا على ضرورة الالتزام بالاختصاصات القانونية، وعدم الخوض في القضايا المدنية الخارجة عن اختصاص الجهات الأمنية، وإحالتها إلى الجهات المعنية، بما يكفل احترام الاختصاص القضائي، ومنع تداخل الصلاحيات.

جاء ذلك خلال زيارة ميدانية نفّذها القاضي الحريري إلى إدارة أمن المحافظة، في إطار متابعة سير الإجراءات القانونية، وتعزيز التنسيق بين النيابة العامة والأجهزة الأمنية، والوقوف على مستوى الإنجاز في القضايا المنظورة أمام إدارة البحث الجنائي.

والتقى خلال الزيارة نائب مدير البحث الجنائي، الرائد أيوب بارجيلة، ومدير الحبس الاحتياطي، النقيب محي الدين يحيى، وعددًا من ضباط البحث الجنائي والمحقِقِينَ، ناقش معهم عددًا من القضايا والإجراءات المتّخذة بشأنها، واستمع إلى إيضاحات حول سير التحقيقات، ومستوى الإنجاز في الملفات المعروضة.

وفي ختام الزيارة، أجرى القاضي الحريري، برفقة مدير الحبس الاحتياطي النقيب محي الدين يحيى، جولة تفقدية داخل السجن الاحتياطي بأمن المحافظة، اطّلع خلالها على أوضاع النزلاء وظروف احتجازهم، وتفقّد أحوالهم، في إطار متابعة قانونية إجراءات الاحتجاز، والوقوف على سير العمل داخل السجن.

النيابة العامة في لحج تنفذ حكمي قصاص شرعي في جريمتي قتل عمد

لحج – القضائية

نفذت النيابة العامة بمحافظة لحج، في ساحة السجن المركزي بمدينة صبر بمديرية تُبن، حكمي القصاص الشرعي بحق المدانَين: (أنيس رشاد صالح أحمد)، و(زيد عبدالرحمن محمد محسن)؛ لإدانتهما بارتكاب جريمتي قتل عمد وعدوان بحق المجني عليهما: معين محمد ناجي أحمد، ووضاح عبدالله ثابت، وذلك استنادًا إلى أحكام قضائية نهائية مستوفية للإجراءات القانونية.

وجرى تنفيذ الحكم الأول بحق المدان أنيس رشاد صالح أحمد، استنادًا إلى الحكم الصادر عن محكمة كرش القبيطة الابتدائية، والمؤيد من محكمة استئناف محافظة لحج، والمُقرّ من المحكمة العليا، والمصادق عليه من فخامة رئيس مجلس القيادة الرئاسي، وذلك بتوجيهات النائب العام القاضي قاهر مصطفى علي؛ باستكمال إجراءات التنفيذ.

كما نُفِّذَ الحكمُ الثاني بحق المدان زيد عبدالرحمن محمد محسن، استنادًا إلى الحكم الصادر عن محكمة المفلحي الابتدائية، والمؤيد من محكمة استئناف محافظة لحج، والمُقرّ من المحكمة العليا، والمصادق عليه من رئيس مجلس القيادة الرئاسي، بناءً على توجيهات النائب العام؛ باستكمال إجراءات التنفيذ.

وسبق تنفيذ الحكمين مساعٍ بذلتها النيابة العامة؛ لترغيب أولياء دم المجني عليهما في العفو، سواء كان عفوًا مطلقًا أو مقابل الدية، غير أنَّهم رفضوا ذلك، وأصروا على تنفيذ حكمي القصاص الشرعي.

وتُلي منطوق الحكم في القضية الأولى من قبل القاضي محمد عبده محمود، وكيل نيابة كرش القبيطة الابتدائية، فيما تلا منطوق الحكم في القضية الثانية القاضي وجيد عوض الحمزة، وكيل نيابة المفلحي الابتدائية.

حضر تنفيذ الحكمين القاضي عبدالحميد هيثم بن جحزر، رئيس نيابة استئناف محافظة لحج، والقاضي فارس سالم، عضو نيابة استئناف المحافظة، والقاضي علي أحمد الحريري، وكيل نيابة الأمن والبحث والسجون بمحافظة لحج، إلى جانب أولياء دم المجني عليهما، وجمع من المواطنين.

النيابة العامة تدفن 21 جثةً مجهولة الهوية في عدن وفق الإجراءات القانونية والإنسانية



عدن – القضائية

باشرت النيابة العامة، بالتنسيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، إجراءات دفن 21 جثة مجهولة الهوية، كانت محفوظة في ثلاجات الطب الشرعي بمستشفيي الجمهورية والصداقة في العاصمة المؤقتة عدن، وذلك بتوجيهات من معالي النائب العام القاضي قاهر مصطفى علي، ومعالي وزير العدل القاضي بدر العارضة.

وتأتي عملية الدفن في إطار الجهود المشتركة؛ لمعالجة مشكلة تكدّس الجثث مجهولة الهوية في ثلاجات المستشفيات، وضمان التعامل معها وفقًا للإجراءات القانونية، والمعايير الإنسانية المعتمدة، بما يكفل صون كرامة المتوفين، وحفظ حقوق ذويهم.

وأوضح مدير عام المركز الوطني للطب الشرعي بوزارة العدل، القاضي جعفر فضل عبدالله، أن هذه العملية تأتي استكمالًا للجهود التي تبذلها النيابة العامة، بالتنسيق مع وزارة العدل واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والجهات المختصّة؛ لمعالجة أوضاع الجثث المتراكمة في ثلاجات المستشفيات، وفق إجراءات تراعي الاعتبارات القانونية والإنسانية.

وأشار إلى أن عملية الدفن نُفِّذَت عقب استكمال الإجراءات القانونية اللازمة من قبل النيابة العامة، التي شملت إعداد ملفات خاصة بالجثث، وتصويرها، وتوثيق البيانات والمعلومات المتاحة عنها، واستصدار أوامر الدفن، بما يضمن حفظ المعلومات المتعلقة بكل جثة، وإمكانية الرجوع إليها عند الحاجة.

وأكّد القاضي جعفر فضل عبدالله أهمية استكمال إجراءات التوثيق، والتعريف بالجثث مجهولة الهوية، من خلال تخصيص أرقام تعريفية لكل جثة، وتدوين البيانات اللازمة على شواهد القبور، إلى جانب حفظ السجلات ورقيًا وإلكترونيًا، بما يتيح الاستدلال على هوية المتوفين مستقبلًا، ويساعد ذويهم على التعرّف عليهم وفق الإجراءات المعتمدة.

وتندرج هذه العملية ضمن سلسلة من عمليات الدفن التي نفذتها النيابة العامة بالتنسيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والجهات المختصّة، في إطار الجهود الرامية إلى الحدّ من تكدّس الجثث في ثلاجات المستشفيات، وضمان التعامل معها بما يتفق مع أحكام القانون، والضوابط الإنسانية ذات الصلة.

وأكّدت النيابة العامة استمرار جهودها في معالجة أوضاع الجثث مجهولة الهوية، واستكمال الإجراءات القانونية اللازمة بشأنها، بما يحفظ كرامة المتوفين، ويصون حقوق ذويهم، ويضمن توثيق البيانات، وحفظها بما يتيح الرجوع إليها مستقبلًا.

محكمة الأموال العامة بلحج تقضي بإعادة 50 فدانًا للدولة في جعولة وإدانة 13 متهمًا



لحج – القضائية

عقدت محكمة الأموال العامة الابتدائية بمحافظة لحج، جلستها العلنية برئاسة القاضي محمد الطيب، وبحضور عضو النيابة العامة القاضي مروان الأمير، وأمين سرّ الجلسة طارق عياش، وذلك للنظر في القضية الجنائية رقم (25) لسنة 1441هـ.

وقضت المحكمة في منطوق حكمها بما يلي:

أولًا: إدانة كل من المتهمين:

١-(ع.س.ا).
٢-(ح.ع.س.ا).
٣-(ص.س.ص.ب).
٤-(ص.س.ع.ا).
٥-(س.ع.ا).
٦-(م.س.ع.ا).
٧-(ع.ع.ا).
٨-(م.ع.ا).
٩-(ف.ع.ه).
١٠-(م.م.ه).
١١-(أ.م.ب.س).
١٢-(ع.م.ل).
١٣-(ع.س.ا).

بما نُسِبَ إليهم في قرار اتّهام نيابة الأموال العامة بمحافظة لحج، ومعاقبة كل مدان منهم بالحبس مدة سنتين مع النفاذ، يبدأ احتسابها من تاريخ القبض على أي منهم أو تسليمه لنفسه طواعية اقتضاءً للحقّ العام.

ثانيًا: قبول الدفع القانوني المُقدّم من قبل المحامية المنصبة عن جميع المتهمين الفارين من وجه العدالة المذكورين في البند أولًا على قرار الاتّهام، وقائمة أدلة الإثبات، وعلى طلب التدخل شكلًا؛ لتقديمه وفق الشروط والإجراءات المُحدّدة بالقانون، وخلال الموعد المسموح به قانونًا.

وفي الموضوع: رفض الطلبات الواردة في ختام الدفع القانوني المُقدَّم من قبل المحامية المنصبة بكافة فقراتها عدا ما يتعلّق بالأتعاب المستحقّة للمحامية المنصبة، بوصفها أجرة تنصيب لما عللناه في حيثيات، وأسباب حكمنا هذا.

ثالثًا: ثبوت ملكية رقبة الأرض المعتدى عليها محل الدعوى الجزائية للدولة ممثلة بالهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني فرع محافظة لحج، وإلزام جميع المدانِينَ المحكوم عليهم، وعددهم ثلاثة عشر متهمًا، سالفي الذكر بعاليه، برفع أيديهم عن الأرض المُقدَّر مساحتها بـ(50 فدانًا) خمسين فدانًا، حسب ما جاء في قرار الاتّهام، ومحضر الضبط، والتقرير والإسقاط الفنيين، والكائنة في منطقة جعولة الرباط الغربي مديرية تُبن م/لحج، وتسليمها لمكتب أراضي وعقارات الدولة م/لحج، وإزالة ما قاموا به من استحداث، يتمثّل بتسوير الأرض بسور قائم على مساحة (20 فدانًا) عشرين فدانًا، مقسم إلى عدد أربعة أحواش بأسوار يبلغ ارتفاعها عشرة صفوف من البلوك (البردين)، وبناء أساسات حجرية داخل تلك الأحواش القائمة على أرض الدولة غصبًا وعدوانًا من دون وجه حقّ، كما يظهر ذلك جليًا من خلال ما ورد في التقرير الفني، ومحضر النزول، والمعاينة المعزّز بالصور الفوتوغرافية المرفوعة بملف القضية، على أن تكون الإزالة على نفقة المتهمين الخاصة بالتضامن فيما بينهم جميعًا في المسؤولية وبالتساوي كونهم متواطئين على الفعل بالاتّفاق الجنائي المسبق، وأسهموا في ارتكاب الجريمة بالمباشرة والاشتراك فيما بينهم، وفقًا لما عللناه تفصيلًا آنفًا، في موضعه من أسباب منطوق هذا الحكم.

رابعًا: قبول الدعوى المدنية التبعية وموضوعها المطالبة بالحقّ المدني المرفوعة من قبل أجير الدولة (باسل محمد محسن المفلحي) عبر وكيله المحامي (عبدالخالق محمد مرشد) شكلًا لتوفر شرطي الصفة والمصلحة المشروعة لدى مُقدّم الدعوى، وتقديم الدعوى بالإجراءات والشروط المُحدّدة قانونًا وفقًا لما أوضحناه وبيّناه سلفًا في التسبيب.

وفي الموضوع:

1 - الحكم بإلزام المدعى عليهم المعتدِينَ، وهم المتهمون المشمولة أسمائهم بصحيفة اتّهام نيابة الأموال العامة محافظة لحج، وعددهم ثلاثة عشر متهمًا، بعدم التعرّض بأي نوع من أنواع التعرّض المادي أو المعنوي بقصد إعاقة انتفاع أجير الدولة، مُقدّم الدعوى بالحقّ الخاص المجني عليه بالأرض المملوكة للدولة والمصروفة له من قبل الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني فرع م/لحج، بموجب ومقتضى عقود إجازة بالتأجير عددها تسعة عقود، والمفصلة بياناتها بمذكرة مدير عام فرع الهيئة حسب ما هو ثابت بالأوراق، والمرفق صور من تلك العقود بعد مطابقتها بالأصول بملف القضية، والبالغ مساحتها الإجمالية (79483) متر مربع ما يساوي (18,9) فدانًا تقريبًا، والكائنة ضمن وحدة جوار رقم (591)، مع تمكين باقي أجزاء الدولة في الموقع السابق الإشارة إليه، والمصروفة لهم عقود إجازة بالانتفاع في باقي المساحة البالغة تقريبًا (30) فدانًا من وضع اليد والحيازة كلًا في الموقع المُحدّد له، بالعقد المصروف له، من قبل فرع الهيئة بالمحافظة.

2 - الحكم بإلزام المدانِينَ، المحكوم عليهم من الأول وحتى الثالث عشر المذكورِينَ في البند الأول من منطوق هذا الحكم، بتعويض أجير الدولة المجني عليه المدعي مدنيًا (باسل محمد محسن المفلحي) عن الأضرار المادية والمعنوية التي ثبت للمحكمة تعرُّض أجير الدولة لها بأفعال البسط والتسوير، وما فاته من كسب، وما لحقه من خسارة، جراء الاعتداء وإعاقته من الانتفاع والاستثمار بالأرض المؤجّرة له من قبل الدولة، والمرتكبة تلك الأفعال الإجرامية من قبل المحكوم عليهم المذكورِينَ آنفًا، وذلك بدفع مبلغ وقدره (عشرون مليون ريال يمني) تُسلَّم نقدًا وعدًا يدًا بيد بأداء وتخلية وقبض لصالح أجير الدولة (باسل محمد محسن المفلحي) اقتضاءً للحقّ المدني بالتعويض.

خامسًا: يقع على عاتق نيابة الأموال العامة م/لحج، والهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني م/لحج: تمكين أجير الدولة المدعي مدنيًا (باسل محمد محسن المفلحي) من الانتفاع بالأرض المذكورة وصفًا ومكانًا ومساحةً بقرار اتّهام نيابة الأموال العامة م/لحج، وبحدودها المبينة في محضر الضبط المرفوع من قبل فريق التفتيش الميداني، والتقرير والإسقاط الفنيين المُعدَّين من قبل المهندسِينَ المختصّينَ لدى مكتب أراضي وعقارات الدولة م/لحج، استنادًا للبيانات المقيّدة والمُدوّنة في كل عقد من العقود التسعة، المصروفة لأجير الدولة سالف الذكر، من قبل فرع الهيئة، والمرفق صور منها بعد مطابقتها بأصولها في ملف القضية، حيث إن أجير الدولة قد تحصل على مركزه القانوني من خلال تلك العقود التي يحوزها ووفقًا لسندات السداد وقسائم المتحصلات، التي تؤكّد، فضلًا عن إفادة مدير عام فرع الهيئة، استكمال كافة الإجراءات النهائية القانونية، وأداءه كافة الرسوم والإيجارات السنوية المُستحقّة للهيئة، والمقرّرة عليه، وتوثيقه العقود المصروفة له، في السجل العقاري؛ وبما يتوافق مع الشروط، والإجراءات، والنظم القانونية المتّبعة لدى فرع هيئة أراضي وعقارات الدولة م/لحج.

سادسًا: إلزام المحكوم عليهم من الأول المدعو (ع.س.ا) وحتى الثالث عشر والمدعو (ع.س.ا) جميعهم بدفع مبلغ وقدره (مليون ريال يمني) لصالح الهيئة العامة لأراضي وعقارات الدولة فرع م/لحج على أن يتم تحصيل المبلغ بمعرفة نيابة الأموال العامة وفقًا لإجراءات التحصيل الإداري المتّبعة؛ لتنفيذ المبالغ المحكوم بها للدولة، والمنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية اليمني النافذ.

سابعًا: إلزام المحكوم عليهم المبينينَ في البند السابق من منطوق حكمنا هذا؛ بدفع مبلغ وقدره (مليون ريال يمني) لصالح المحامية المُنصّبة عنهم (جوهرة علي أحمد قائد البعداني)، بوصفه أجرة تنصيب على أن يتم تقسيم المُقرّر على كل منهم سداده بالتساوي على عدد الرؤوس.

ثامنًا: تُعَدُّ أسباب وحيثيات هذا الحكم جزء لا يتجزأ من منطوقه.

تاسعًا: حقُّ الطعن بالاستئناف مكفول بالطرق والمواعيد والمُدَّة المُحدَّدة قانونًا.

عاشرًا: إعادة ملف القضية إلى نيابة الأموال العامة م/لحج للتنفيذ وفقًا للقانون، وعلى أمانة السرّ تسديد السجلات بما يفيد ذلك.

الموقع الإلكتروني: https://alqadaeya-ye.net

القضائية تنشر قرارات وتعاميم بشأن إدراج أفراد وكيانات وسفن بحرية ضمن قوائم الإرهاب

عدن – القضائية

تنشر الصحيفة «القضائية» في هذا الملف مجموعة من الوثائق والقرارات الرسمية الصادرة عن النائب العام ووزير العدل بشأن الإجراءات القانونية المتصلة بإدراج أفراد وكيانات وسفن ضمن قوائم الإرهاب والعقوبات الوطنية، وما ترتب عليها من إجراءات قانونية ومالية وتوثيقية.

وتأتي هذه الوثائق في سياق توجيه الجهات القضائية والتوثيقية إلى الالتزام بما ورد في القرارات الصادرة من الجهات المختصة، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة حيال المشمولين بالقوائم، بما في ذلك تجميد الأموال والأصول، وحظر التعاملات المالية والتجارية، والتحقق من بيانات المشمولين بالقرارات، ومنع إجراء التصرفات والمعاملات المخالفة لها.

تنشر «القضائية» في الصفحات التالية الوثائق والتعاميم كاملة دون اختصار، كما وردت من مصادرها الرسمية، وذلك حفاظًا على مضمونها، وتوثيقًا للإجراءات القانونية الواردة فيها.

تعميم وزارة العدل بشأن تنفيذ قرار النائب العام



























قرار النائب العام بشأن إدراج المشمولين في قائمة الإرهاب والعقوبات الوطنية





















ثورة 14 أكتوبر والقضاء في جنوب اليمن.. من إنهاء الاستعمار إلى بناء مؤسسات العدالة

القضائية – تقرير

لم تكن ثورة الرابع عشر من أكتوبر 1963م، التي انطلقت شرارتها من جبال ردفان، مجرد محطة في مسيرة التحرّر الوطني من الاستعمار البريطاني، بل مثلت بداية مرحلة تاريخية جديدة ارتبطت بإعادة تشكيل مؤسسات الدولة في جنوب اليمن، ومنها المؤسسات القضائية والقانونية التي كان عليها أن تنتقل من واقع تشكّل في ظل الاستعمار، وتعدد السلطنات، والمشيخات، إلى بناء منظومة عدلية وطنية، تتولّى الفصل في المنازعات، وحماية الحقوق، وتنظيم العلاقات القانونية داخل الدولة المستقلة.

وبعد الاستقلال الوطني في الثلاثين من نوفمبر 1967م، واجهت الدولة الجديدة تحديًا مؤسسيًّا وقانونيًّا، يتمثّل في إعادة تنظيم الجهاز القضائي، وتطوير التشريعات، وتحديد اختصاصات المحاكم، والجهات العدلية، في واقع لم تكن فيه المناطق الجنوبية تخضع لنظام قضائي موحد؛ إذ اختلفت الأوضاع القانونية بين مستعمرة عدن المباشرة الحكم والسلطنات والمشيخات والمحميات التي كانت قائمة آنذاك.

ومن هنا، فإن قراءة ذكرى ثورة 14 أكتوبر من منظور قضائي وقانوني تفتح نافذة على مرحلة مهمة من تاريخ العدالة في جنوب اليمن، وتكشف عن التحولات التي شهدتها المحاكم والتشريعات والمؤسسات العدلية، وصولًا إلى قيام الجمهورية اليمنية في 22 مايو 1990م، وما ترتب على الوحدة من إعادة تنظيم للسلطة القضائية على مستوى الجمهورية.

القضاء قبل الاستقلال.. تعدّد الأنظمة واختلاف التشريعات

لفهم التحولات التي شهدها القضاء بعد ثورة 14 أكتوبر والاستقلال الوطني، تبرز أهمية استعادة صورة التنظيم القضائي في جنوب اليمن قبل عام 1967م، حيث لم تكن المناطق الجنوبية تخضع لمنظومة قضائية موحدة، بل تعدّدت أنظمة المحاكم والقوانين تبعًا لطبيعة الإدارة السياسية والقانونية في كل منطقة.

ففي مستعمرة عدن، التي خضعت للإدارة البريطانية المباشرة، تشكّل نظام للمحاكم المدنية والجنائية، تأثر بالتشريعات والإجراءات التي كانت تطبقها الإدارة الاستعمارية. وتناولت دراسات تاريخ القضاء في عدن طبيعة المحاكم الجزئية، ومحكمة رئيس القضاة الجزئيين، والمحكمة العليا للمستعمرة، إلى جانب القوانين التي نظمت الاختصاصات المدنية والجنائية، وإجراءات التقاضي.

أمّا في السلطنات والمشيخات والإمارات الجنوبية، فقد اختلفت الترتيبات القضائية من منطقة إلى أخرى، وتداخلت أدوار القضاة والجهات المحلية والعرفية، دون وجود جهاز قضائي موحد يشمل مختلف المناطق الجنوبية.

وفيما يتعلق بتشريعات الدين الإسلامي فقد اعتمدت بعض سلطنات جنوب اليمن قوانين جنائية تقنن مؤسسات الشريعة الإسلامية، ومن الأمثلة على ذلك قانون العقوبات الإسلامي لسلطنة القعيطي لعام 1950م، الذي نصّ على تطبيق حدود وعقوبات التعزير، أما في مستعمرة عدن فلم تُطبق الشريعة الإسلامية عمليًا منذ منتصف خمسينيات القرن الماضي.

وكان قانون العقوبات لعام 1955 ساريًا هناك، وظل نافذاً حتى اعتماد قانون العقوبات لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية عام 1976م، وقد استند هذا القانون إلى مبادئ مختلفة جوهريًّا عن الشريعة الإسلامية، إذ كان مصمّمًا على غرار قانون العقوبات لجمهورية ألمانيا الديمقراطية.

ويشير كتاب تنظيم السلطة القضائية وفقًا لتشريعات الجمهورية اليمنية، الصادر عن دار جامعة عدن للطباعة والنشر، إلى هذه الاختلافات في التنظيم القضائي قبل الاستقلال، كما يتناول القوانين والمحاكم في عدن والسلطنات والمناطق الجنوبية، ومراحل بناء الجهاز القضائي بعد الاستقلال.

وقد جعل هذا التعدد من توحيد التنظيم القضائي، وتحديد الاختصاصات، وتطوير التشريعات إحدى القضايا المؤسسية المهمة التي واجهت الدولة بعد الاستقلال.

ثورة أكتوبر والاستقلال.. بداية مرحلة قانونية جديدة

مثّل الاستقلال الوطني في الثلاثين من نوفمبر 1967م تحوّلًا أساسيًّا في إدارة شؤون الدولة، إذ انتقلت السلطة إلى دولة مستقلة شرعت في إعادة تنظيم مؤسساتها، بما فيها القضاء، وفق التصورات الدستورية والقانونية التي تبنتها الجمهورية الجديدة.

وبعد استلام الجبهة القومية، وتأسيس الحزب الاشتراكي اليمني، وخلال فترة التوجه الاشتراكي؛ شهد النظام القانوني علمنة ملحوظة مع أنّه لم ينفصل تمامًا عن التقاليد القانونية الإسلامية، وقد أعلن دستور عام ١٩٧٨م أن جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية دولة تعبّر عن مصالح العمال والفلاحين والمثقفين والطبقة العاملة، وكل من يسعى إلى بناء يمن ديمقراطي موحد، وتحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية، التي تُعَدُّ المرحلة التمهيدية للانتقال إلى بناء الاشتراكية، ولم تطبق بعض قواعد الشريعة الإسلامية إلا في حالات معزولة، ولا سيما تلك التي أقرها قانون الأسرة لعام ١٩٧٤م.

ولم يكن إنهاء الوجود الاستعماري يعني انتهاء جميع الآثار القانونية والمؤسسية التي خلفتها المرحلة السابقة؛ فقد تطلب بناء الدولة الجديدة مراجعة الأطر التنظيمية القائمة، وإعادة ترتيب اختصاصات المحاكم، ووضع تشريعات تنظم عمل المؤسسات القضائية، وتحديد علاقتها ببقية سلطات الدولة.

وفي هذا السياق، برزت الحاجة إلى بناء جهاز قضائي يعمل في إطار الدولة المستقلة، بدلًا من تعدّد الأنظمة القضائية التي ارتبطت بالتقسيمات السياسية والإدارية السابقة.

وكانت هذه العملية جزءًا من التحولات الأوسع التي شهدها جنوب اليمن بعد الاستقلال، وشملت صياغة دستور للدولة، وتنظيم مؤسساتها التشريعية، والتنفيذية، والقضائية.



دستور 0197.. تنظيم القضاء في الدولة المستقلة

اتّسمت المرحلة التي أعقبت الاستقلال بتوجهات تشريعية جديدة عكست التحولات السياسية والاجتماعية، التي شهدتها جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، ولا سيما مع تبني النهج الاشتراكي، وإعادة صياغة عدد من القواعد القانونية، بما يتوافق مع توجهات الدولة الجديدة.

وامتدت هذه التحولات إلى قوانين الأحوال الشخصية، التي شهدت تعديلات تناولت تنظيم العلاقة بين الزوجين، وتوزيع المسؤوليات الأسرية، والحدّ من تعدّد الزوجات وفق شروط قانونية محددة. كما استمر حضور بعض الأحكام المستمدة من التقاليد القانونية الإسلامية، وإن تراجع نطاق تطبيقها في عدد من المجالات مقارنة بالمراحل السابقة.

ومن أبرز المحطات القانونية التي أعقبت الاستقلال صدور دستور جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في الثلاثين من نوفمبر 1970م، الذي تناول تنظيم القضاء ضمن مؤسسات الدولة.

وبحسب النبذة التاريخية المنشورة على موقع مجلس القضاء الأعلى بالعاصمة المؤقتة عدن، نصّت المادة (118) من دستور 1970م على ممارسة القضاء بواسطة المحاكم التي تشكل بمقتضى القوانين، وعلى إنشاء محكمة عليا للجمهورية، كما أسندت إلى وزير العدل اختصاصات إشرافية على إدارة القضاء في المحاكم.

ومثّل إدراج تنظيم القضاء في الوثيقة الدستورية خطوة في مسار بناء المؤسسات القانونية للدولة المستقلة، إذ وضع إطارًا دستوريًّا لوجود المحاكم، وتشكيلها وفق القانون، وحدّد جانبًا من العلاقة بين وزارة العدل وإدارة الجهاز القضائي.

ثم شهد الإطار الدستوري تطورًا آخر مع صدور الدستور المعدل في 31 أكتوبر 1978م، الذي تناول عددًا من المسائل المرتبطة بتنظيم المحاكم، والادّعاء العام، ووضع القضاة.

وتكشف هذه المحطات عن أن بناء النظام القضائي بعد الاستقلال لم يكن عملية إدارية فحسب، بل ارتبط كذلك بالتشريعات الدستورية التي حدّدت شكل المؤسسات القضائية، وآليات تنظيمها في الدولة.

المحاكم والادعاء العام.. ملامح التنظيم المؤسسي

تطورت ملامح التنظيم القضائي في جنوب اليمن خلال السنوات التي أعقبت الاستقلال، في إطار التشريعات التي تناولت تشكيل المحاكم واختصاصاتها، وتنظيم الادّعاء العام، وإدارة شؤون القضاء.

وتوضح الوثائق التاريخية أن دستور 1970م أقرّ وجود المحاكم بوصفها الجهات التي تمارس الوظيفة القضائية، فيما تناول دستور 1978م تنظيم الادّعاء العام ومسؤولياته، ضمن البناء المؤسسي للدولة.

وقد شكّلت المحاكم والجهات المعنية بالادّعاء العام حلقات أساسية في منظومة العدالة، بوصفها مؤسسات تتولّى اختصاصات مختلفة في تطبيق القانون، ومباشرة الإجراءات القانونية، والفصل في القضايا، وفق القواعد المنظمة لعملها.

كما ارتبط تطوير التنظيم القضائي بالحاجة إلى تحديد الاختصاصات، وتنظيم إجراءات التقاضي، وإعداد الكوادر المؤهلة للعمل في المحاكم والجهات القانونية، وهي مسائل ظلت حاضرة في تطور القضاء اليمني خلال المراحل اللاحقة.

ومن المهم، عند قراءة هذه المرحلة، التمييز بين التنظيم الدستوري والقانوني الذي كان قائمًا في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وبين المنظومة القضائية التي تشكّلت بعد قيام الجمهورية اليمنية الموحدة؛ فلكل مرحلة تشريعاتها وترتيباتها المؤسسية الخاصة.

الوحدة اليمنية.. إعادة تنظيم السلطة القضائية

مع قيام الجمهورية اليمنية في الثاني والعشرين من مايو 1990م، دخل القضاء اليمني مرحلة جديدة من التنظيم القانوني والمؤسسي، تمثّلت في توحيد الإطار الدستوري للدولة، وإعادة تنظيم السلطة القضائية على مستوى الجمهورية.

وفي السادس والعشرين من يناير 1991م، صدر القانون رقم (1) لسنة 1991م بشأن السلطة القضائية، متضمنًا أحكامًا لتنظيم عدد من المؤسسات القضائية، ومنها مجلس القضاء الأعلى، ووزارة العدل، والنيابة العامة، والمعهد العالي للقضاء، وهيئة التفتيش القضائي.

ونصّ القانون في مادته الأولى على استقلال القضاء في أداء مهامه، واستقلال القضاة في أحكامهم، وعدم خضوعهم لغير القانون، كما تناول تشكيل المحاكم واختصاصاتها، وحدّد درجات التقاضي التي تشمل المحكمة العليا، ومحاكم الاستئناف، والمحاكم الابتدائية.

وتعكس هذه المرحلة انتقال التنظيم القضائي إلى إطار تشريعي موحد للجمهورية اليمنية، بعد أن كانت المؤسسات القضائية في الشمال والجنوب تعمل في ظل أطر قانونية وتنظيمية مختلفة قبل الوحدة.

ومن ثم، فإن استعادة تاريخ القضاء في جنوب اليمن قبل الاستقلال وبعده، تساعد على فهم الخلفية التاريخية التي تشكلت في سياقها المؤسسات القضائية اليمنية، كما توضّح أهمية التشريعات في الانتقال من أنظمة قانونية متعددة إلى منظومة قضائية موحدة.

استقلال القضاء وسيادة القانون.. جوهر العدالة

لا تكتمل قراءة تاريخ القضاء بمجرد استعراض تواريخ إنشاء المحاكم أو صدور القوانين؛ فالقيمة الأساسية لأي نظام قضائي تكمن في قدرته على تحقيق العدالة، وحماية الحقوق، وضمان المساواة أمام القانون.

وقد تطورت المبادئ الدستورية المنظمة لاستقلال القضاء في الجمهورية اليمنية، وصولًا إلى النصوص التي تقرّر استقلال السلطة القضائية قضائيًّا وماليًّا وإداريًّا، وتؤكد أن القضاة لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون.

ويؤسس هذا المبدأ لضمانات أساسية في العمل القضائي، من بينها عدم التدخل في القضايا، والالتزام بالإجراءات القانونية، وتمكين الخصوم من عرض طلباتهم ودفوعهم، وإتاحة طرق الطعن التي يقرّرها القانون.

كما أن بناء مؤسسات العدالة لا ينفصل عن تطوير التشريعات، وتأهيل القضاة، وأعضاء النيابة، والعاملين في المحاكم، وتحسين الإدارة القضائية، وتوفير الإمكانات التي تساعد المحاكم على أداء مهامها.

ومن هذه الزاوية، فإن تاريخ القضاء في جنوب اليمن يقدّم مادة مهمة للبحث والتوثيق، ليس فقط لما يتضمنه من تحولات تشريعية ومؤسسية، بل لما يكشفه أيضًا من تحدّيات رافقت بناء الدولة، وتطوير منظومة العدالة عبر مراحل مختلفة.

14 أكتوبر.. ذاكرة التحرر ومسؤولية بناء العدالة

بعد عقود على انطلاق ثورة الرابع عشر من أكتوبر، تظل ذكراها مناسبة لاستحضار مسيرة التحرر الوطني، وما أعقبها من جهود لبناء مؤسسات الدولة المستقلة، ومن بينها المؤسسات القضائية والقانونية.

وتكشف التجربة التاريخية أن الانتقال من مرحلة الاستعمار إلى مرحلة الدولة الوطنية لم يتوقف عند تغيير السلطة السياسية، بل امتد إلى إعادة بناء المؤسسات، وصياغة القواعد القانونية، وتنظيم المحاكم، وتحديد اختصاصات الجهات العدلية.

كما تؤكّد المحطات التي أعقبت الاستقلال، من دستور 1970م إلى دستور 1978م، ثم قيام الجمهورية اليمنية الموحدة، وصدور قانون السلطة القضائية عام 1991م، أن تطور القضاء اليمني ارتبط بمسار طويل من التحولات الدستورية، والتشريعية.

وبالنسبة إلى المؤسسة القضائية، فإن استحضار ذكرى 14 أكتوبر يحمل قيمة توثيقية ومهنية؛ فهو يتيح للأجيال الجديدة من القضاة والقانونيين التعرّف على تاريخ المؤسسات التي يعملون فيها، وفهم الظروف التي نشأت في ظلها، والتطورات التي طرأت على بنيتها القانونية، والتنظيمية.

إن العدالة لا تُبنى بقرار واحد، ولا تكتمل بمجرد إنشاء المحاكم أو إصدار القوانين، بل تحتاج إلى مؤسسات فاعلة، وقضاة مستقلين، وتشريعات واضحة، وضمانات تكفل حقوق المتقاضين.

ومن هنا، فإن الصلة بين ثورة 14 أكتوبر والقضاء لا تقتصر على التسلسل التاريخي للأحداث، بل تتمثل في مسيرة الانتقال من واقع الاستعمار، وتعدد الأنظمة إلى بناء مؤسسات الدولة الوطنية، وهي مسيرة تظل دراستها وتوثيقها جزءًا من فهم تاريخ القضاء اليمني وتطوره.

فكما كانت ثورة 14 أكتوبر محطة مفصلية في تاريخ التحرر الوطني، فإن ما أعقبها من بناء للمؤسسات والتشريعات القضائية يمثل فصلًا مهمًّا من تاريخ العدالة في جنوب اليمن؛ فصلًا يستحق المزيد من البحث والتوثيق، وفاءً للذاكرة الوطنية، وإسهامًا في تعزيز الوعي القانوني بتاريخ مؤسسات الدولة.

البريجابالين في اليمن.. من الاستخدام العلاجي إلى خطر التهريب والترويج غير المشروع

إتلاف أكثر من 855 ألف كبسولة في عدن يسلّط الضوء على مخاطر إساءة استخدام العقار

تقرير – القضائية

لم تَعُدْ مخاطر إساءة استخدام الأدوية تقتصر على تناولها من دون استشارة طبية، بل امتدت إلى تهريب بعض العقاقير ذات التأثير في الجهاز العصبي، وتداولها خارج الأطر العلاجية، بما يهدّد صحة الأفراد، وسلامة المجتمع، ويضع الجهات الصحية والأمنية والقضائية أمام مسؤوليات متكاملة لمواجهة هذه الظاهرة.

ويبرز عقار البريجابالين، ولا سيما الكبسولات بتركيز 300 ملجم، ضمن العقاقير التي تستدعي رقابة مشدّدة، في ظل المخاوف من إساءة استخدامها لأغراض غير علاجية، وتهريبها وترويجها خارج القنوات القانونية، إلى جانب ضرورة التحقّق من الالتزام بالضوابط المنظمة لصرفها في الصيدليات.

وتتجلّى أهمية القضية في ضرورة التمييز بين الاستخدام الطبي المشروع للعقار، وفق وصفة مختصّ وإشرافه، وبين إساءة استخدامه أو الإتجار به بصورة غير قانونية؛ فالبريجابالين دواء له استخدامات علاجية محدّدة، لكنّه قد يشكل خطرًا صحيًا عند تناوله عشوائيًا، أو بجرعات غير موصوفة، أو بالتزامن مع مواد أخرى تؤثر في الجهاز العصبي.

855 ألف كبسولة.. ضبطيات تعزّز أهمية الرقابة

في مؤشر على حجم الجهود المبذولة لمكافحة الإتجار غير المشروع بالعقاقير، أتلفت نيابة الأمن والبحث بالعاصمة عدن 855 ألفًا و810 كبسولات من البريجابالين بتركيز 300 ملجم، بتوجيهات النائب العام للجمهورية القاضي قاهر مصطفى، وبإشراف رئيس نيابة استئناف جنوب عدن القاضي وضاح باذيب، وبمشاركة الجهات الأمنية والصحية المختصّة.

جرت عملية الإتلاف بإشراف وكيل نيابة الأمن والبحث القاضي بسام غالب، وبحضور مدير إدارة مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية بشرطة العاصمة عدن المقدّم مياس حيدرة الجعدني، وممثل مكتب الصحة بعدن مروان الشرجبي، وعدد من ضباط قوات الأمن الوطني.

وتعود الكمية المتلفة، إلى قضايا سابقة ضبطتها قوات الأمن الوطني بالعاصمة عدن خلال عامي 2024 و2025، بعد استكمال الإجراءات القانونية المتعلقة بالمضبوطات.





وتبرز أهمية هذه العملية في التنسيق بين النيابة العامة والأجهزة الأمنية والجهات الصحية، بدءًا من الضبط والتحقيق، مرورًا باستكمال الإجراءات القانونية، وصولًا إلى إتلاف المواد المضبوطة، ومنع إعادة تداولها خارج القنوات المشروعة.

دواء علاجي.. ومخاطر عند إساءة الاستخدام

يُستخدم البريجابالين طبيًّا لعلاج حالات محدّدة، من بينها آلام الأعصاب، وبعض أنواع نوبات الصرع بوصفه علاجًا مساعدًا، كما يُستخدَم لعلاج اضطراب القلق العام لدى البالغين في البلدان التي تجيز ذلك.

وتُحدَّد الجرعة المناسبة وفق الحالة الصحية للمريض، ووظائف الكلى، والأدوية الأخرى التي يتناولها، فيما يُعَدُّ تركيز 300 ملجم أحد التراكيز الدوائية المتاحة، ولا يعني وجوده بحدّ ذاته أن العقار يُستخدَم بصورة غير مشروعة.

وتبدأ المخاطر عند تناول الدواء من دون حاجة طبية أو إشراف مختصّ، أو تجاوز الجرعات المقرّرة، أو استخدامه للحصول على تأثيرات نفسية، أو خلطه بمواد أخرى كتناول القات؛ ليزيد ذلك تأثيرها في الجهاز العصبي.

ومن آثاره الجانبية المحتملة الدوار، والنعاس، وضعف التركيز والتوازن، كما قد يؤدي سوء استخدامه إلى الاعتماد عليه، وصعوبة التوقف عنه.. كذلك تزداد المخاطر عند تناوله مع الأدوية الأفيونية أو المهدئات، إذ قد يتسبّب الجمع بينها في تثبيط خطير للتنفس، بما يهدّد الحياة.

الرقابة القانونية ومسؤولية الصيدليات

تثير المخاوف من صرف البريجابالين من دون وصفات طبية تساؤلات بشأن مستوى الالتزام المهني والرقابي داخل الصيدليات، وفاعلية التفتيش على تداول الأدوية الخاضعة للرقابة.

فالصيدليات جزء أساسي من منظومة حماية الصحة العامة، وتقع على عاتق العاملين فيها مسؤولية الالتزام بالضوابط المنظمة للصرف، والتحقّق من الوصفات، والاحتفاظ بالسجلات المطلوبة، وعدم تسهيل تداول العقاقير خارج القنوات القانونية.

وتتطلّب معالجة أي مخالفات تكثيف التفتيش على الصيدليات، ومخازن الأدوية، ومراجعة سجلات الشراء والتوزيع والصرف، والتحقّق من مصادر الكميات المتداولة، ومساءلة المخالفين وفقًا للقانون.

وفي هذا السياق، أصدرت وزارة الصحة العامة والسكان القرار الوزاري رقم (168) لعام 2025م، القاضي بإضافة مواد مخدرة ومؤثرات عقلية إلى الجدولين (1) و(3) الملحقين بالقانون رقم (3) لسنة 1993م بشأن مكافحة الإتجار والاستعمال غير المشروعَين للمخدرات والمؤثرات العقلية، ومن بينها مادة البريجابالين.

وتمثّل هذه الخطوة إطارًا لتعزيز الرقابة القانونية على تداول العقار، وتقتضي فاعليتها تطبيق الضوابط المنظمة للاستيراد والتوزيع والصرف، وتوحيد الإجراءات بين الجهات الصحية والأمنية والقضائية، ومتابعة المخالفات وفق طبيعة كل واقعة، والأدلة المتاحة، والنصوص القانونية المنطبقة عليها.

مسؤولية مشتركة بين الأمن والقضاء والصحة

تتطلب مكافحة تهريب البريجابالين وترويجه منظومة متكاملة تبدأ برصد الشحنات المشبوهة وضبطها، وتمتد إلى التحقيق في مصادرها ومسارات توزيعها، وصولًا إلى استكمال الإجراءات القانونية، وملاحقة المتورطين استنادًا إلى الأدلة.

وتبرز هنا أهمية دور النيابة العامة في الإشراف على الإجراءات القانونية المتعلقة بالمضبوطات، ومتابعة القضايا المرتبطة بالإتجار غير المشروع، وضمان سلامة الإجراءات، وتوثيق الأدلة؛ بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية، والصحية المختصّة.

كما تقتضي المواجهة تعزيز تبادل المعلومات بين الجهات الأمنية، والهيئة العليا للأدوية والمستلزمات الطبية، ومكاتب الصحة، والنيابات المختصّة، وتطوير آليات تتبع الأدوية الخاضعة للرقابة، بما يساعد على اكتشاف أي تسرب غير قانوني من قنوات التوريد، والتخزين، والصرف.

ولا يكفي التعامل مع كل ضبطية بوصفها واقعة منفصلة؛ إذ ينبغي أن تقود نتائج التحقيقات إلى تحديد مصادر المواد المضبوطة، والكشف عن شبكات التهريب والتوزيع عند ثبوت وجودها، ومعالجة الثغرات التي تسمح باستمرار تداول العقاقير خارج الأطر القانونية.

التوعية المجتمعية.. حماية الشباب تبدأ بالمعلومة

إلى جانب الإجراءات الأمنية والقانونية، تمثل التوعية الصحية ركيزة أساسية للحدّ من إساءة استخدام البريجابالين، خصوصًا بين الشباب، والأسر، والعاملين في المؤسسات التعليمية والصحية.

وتبرز الحاجة إلى حملات إعلامية توضح الاستخدامات العلاجية للعقار، ومخاطر تناوله من دون وصفة، وتحذر من مشاركة الأدوية مع الآخرين، أو تغيير الجرعات بصورة ذاتية، وتشجع على طلب المساعدة الطبية عند ظهور علامات الاعتماد، أو صعوبة التوقف.

كما ينبغي توعية المرضى بأن إيقاف البريجابالين بصورة مفاجئة قد يؤدي إلى أعراض انسحابية، ما يستدعي خفض الجرعة، أو إيقاف العلاج تحت إشراف طبي، ويجب طلب المساعدة الطبية العاجلة عند ظهور أعراض خطيرة، مثل صعوبة التنفس، أو النعاس الشديد، الذي يصعب معه إيقاظ الشخص.

وتتطلب هذه الرسائل خطابًا متوازنًا لا يوصم المرضى الذين يستخدمون الدواء لأغراض علاجية، ولا يحرمهم من العلاج اللازم، وفي الوقت نفسه يوضح المخاطر المرتبطة بالاستخدام العشوائي، والإتجار غير المشروع.

توصيات للحدّ من الظاهرة

إن الحدّ من تهريب البريجابالين، وإساءة استخدامه، يتطلب الانتقال من الاستجابة للضبطيات إلى منظومة مستمرة من الرقابة والوقاية، تقوم على تشديد التفتيش على الصيدليات، ومخازن الأدوية، وتتبع سلاسل الإمداد من الاستيراد حتى الصرف، وتعزيز الرقابة على المنافذ، ومسارات التهريب.

كما يستدعي الأمر تطوير آليات الإبلاغ عن المخالفات، وتكثيف حملات التوعية الصحية والإعلامية، وتعزيز التنسيق بين النيابة العامة، والأجهزة الأمنية، والجهات الصحية، إلى جانب توفير مسارات علاجية آمنة للأشخاص الذين يعانون من الاعتماد على العقار.

ويظل ضمان حصول المرضى على الدواء الموصوف لهم جزءًا أساسيًا من هذه المنظومة، بما يحقّق التوازن بين حماية الصحة العامة، وإنفاذ القانون.

خاتمة: دواء للمرضى.. وليس سلعة للترويج غير المشروع

تضع واقعة إتلاف 855 ألفًا و810 كبسولات بريجابالين في العاصمة عدن؛ قضية إساءة استخدام العقاقير ذات التأثير في الجهاز العصبي أمام مسؤولية مشتركة تتقاسمها الجهات الصحية، والأمنية، والقضائية، إلى جانب الصيدليات، والمؤسسات الإعلامية، والمجتمع.

ويمثّل القرار الوزاري رقم (168) لعام 2025م خطوة مهمة في تنظيم الرقابة على العقار، غير أن تحقيق أهدافه يرتبط بفاعلية التنفيذ، واستمرار التفتيش، وتتبّع مصادر التهريب، ومساءلة المخالفين، بالتوازي مع تعزيز الوعي بالمخاطر الصحية للاستخدام غير المنضبط.

وتبقى الرسالة الأهم أن البريجابالين دواء قد يؤدي دورًا علاجيًا مهمًا عند استخدامه بصورة صحيحة، لكنّه قد يتحول إلى خطر حقيقي عندما يُتناول، أو يُتداول خارج الضوابط الطبية، والقانونية.

فحماية المجتمع لا تتحقّق بالضبط والعقوبة وحدهما، بل بتكامل الرقابة، والتوعية، والعلاج، وإنفاذ القانون؛ لضمان وصول الدواء إلى المريض الذي يحتاج إليه، ومنع تحوله إلى وسيلة للإضرار بصحة الأفراد، أو استغلالهم عبر التهريب، والترويج غير المشروع.

القانون والبيئة: جدلية التأثير والتأثر..

حين لا تعود البيئة مجرد موضوع للحماية ولا يبقى القانون مجرد أداة للتنظيم



الدكتور. منير محمد الصلوي

لم تَعُدْ العلاقة بين القانون والبيئة علاقة بسيطة تقوم على أن الأول يحمي الثانية، أو أن التشريعات تضع القيود اللازمة للحد من التلوث، والمحافظة على الموارد الطبيعية. فهذه الصورة، على صحتها، لا تكشف إلا جانبًا واحدًا من علاقة أكثر عمقًا وتعقيدًا؛ علاقة يتأثر فيها القانون بالبيئة، بقدر ما تؤثر القواعد القانونية في مصيرها.. ومن هنا تبرز فكرة (جدلية التأثير والتأثر) بوصفها مدخلًا لفهم التحولات التي يشهدها القانون في عالم تتزايد فيه التحديات البيئية.

من حماية البيئة إلى إعادة التفكير في القانون

نشأ جانب مهم من التنظيم القانوني البيئي استجابةً للمشكلات التي أحدثها النشاط الإنساني في الطبيعة؛ فالتلوث الصناعي، واستنزاف الموارد، وتدهور النظم البيئية، وتفاقم المخاطر التي تهدد صحة الإنسان، كلها عوامل دفعت الدول إلى سَنّ قواعد جديدة، وإنشاء مؤسسات متخصصة، وتطوير أدوات للرقابة والوقاية والمساءلة.

وفي هذا السياق، أصبح القانون وسيلة لتنظيم الأنشطة الاقتصادية، وتحديد المسؤوليات، وضبط استعمال الموارد الطبيعية، وإلزام المِلوِث بتحمل تبعات الأضرار التي يتسبب فيها. ولم تَعُدْ حماية البيئة شأنًا أخلاقيًا أو مطلبًا اجتماعيًا فحسب، بل غدت مجالًا تتدخل فيه الدولة من خلال التشريع والإدارة والقضاء.

غير أن هذا التطور لا يعني أن القانون بقي على حاله، وأن البيئة كانت مجرد موضوع أضيف إلى موضوعاته التقليدية. فالمشكلات البيئية كشفت عن قصور بعض التصورات القانونية المألوفة، واستدعت إعادة النظر في كيفية فهم المصلحة العامة، وحدود الملكية، وطبيعة المسؤولية، ونطاق تدخل الدولة، ومدى حماية الحقوق المرتبطة بالصحة، والعيش في بيئة سليمة.

وهكذا، لم يَعُدِ القانون يواجه مشكلة بيئية فحسب، بل أصبح مطالبًا بتطوير أدواته ومفاهيمه حتى يتمكّن من الاستجابة لها.

كيف تؤثر البيئة في القانون؟

إن الطبيعة المتغيرة للمشكلات البيئية تفرض على القانون تحديات تختلف عن كثير من التحديات التقليدية. فبعض الأضرار قد تقع بصورة تدريجية، وبعضها لا تظهر آثارها إلا بعد سنوات، وقد تتجاوز آثارها حدود المكان الذي نشأت فيه، بل تتعدى الجيل الذي تسبب فيه إلى أجيال لم تولد بعد.

وهذه الخصائص تثير أسئلة قانونية جوهرية: هل ينبغي انتظار وقوع الضرر حتى يتدخل القانون، أم تكفي المخاطر الجدية لتبرير اتخاذ تدابير وقائية؟ وكيف يمكن تحديد المسؤولية عندما تتعدد أسباب الضرر، وتتداخل الأنشطة التي أسهمت في حدوثه؟ ومن يتحمل تكلفة إصلاح الضرر البيئي؟ وكيف يمكن حماية مصالح الأجيال القادمة، وهي لا تستطيع التعبير عن مصالحها في الحاضر؟

لم تكن هذه الأسئلة مجرد مسائل فنية تتعلق بتطبيق نصوص قائمة؛ بل دفعت الفكر القانوني إلى تطوير مبادئ وأدوات تتلاءم مع خصوصية المخاطر البيئية، ومن أبرزها مبدأ الوقاية، ومبدأ الاحتراز، ومبدأ المِلوِث يدفع، وتقييم الأثر البيئي، وتعزيز الشفافية والمشاركة في القرارات التي قد تترتب عليها آثار بيئية مهمة.

إن البيئة، بهذا المعنى، ليست موضوعًا سلبيًا ينتظر تدخل المشرّع، وإنما هي واقع متجدّد يكشف مواطن القوة والقصور في النظام القانوني، ويدفعه إلى التطور.

كيف يؤثر القانون في البيئة؟

إذا كانت البيئة تدفع القانون إلى مراجعة أدواته ومفاهيمه، فإن القانون يمتلك، في المقابل، قدرة حقيقية على التأثير في الواقع البيئي. فهو الذي يحدد شروط إقامة المشروعات ذات الأثر البيئي، وينظم استغلال الموارد الطبيعية، ويضع الحدود القانونية للأنشطة الملوثة، ويقرر التزامات المنشآت والأفراد، ويحدد وسائل الرقابة والمساءلة.

لكن وجود النص القانوني لا يعني بالضرورة تحقق الحماية. فقد يكون التشريع متقدمًا في صياغته، بينما يظل أثره محدودًا بسبب ضعف الرقابة، أو قصور المؤسسات، أو عدم كفاية الإمكانات، أو غياب التنسيق بين الجهات المعنية، أو ضعف الوعي بالالتزامات القانونية.

ومن هنا، فإن فاعلية القانون البيئي لا تقاس بعدد القوانين الصادرة، ولا بكثرة المحظورات والعقوبات الواردة فيها وحدها، بل بقدرته على تحويل الحماية البيئية من إعلان للمبادئ إلى ممارسة مؤسسية قابلة للقياس والمساءلة. وخذ مثالًا من البحر: فثمة اتفاقيات دولية عديدة تحظر إلقاء النفايات من السفن، وتلزم الدول بمراقبة مياهها الإقليمية. لكن هذه الاتفاقيات لا تحمي البحر بذاتها؛ فالحماية لا تتحقق إلا حين تمتلك الدولة آليات رقابة، وكوادر مدربة، وقضاء متخصصًا قادرًا على المساءلة، وتعاونًا إقليميًا مع الدول المجاورة. وإذا ضعفت هذه العناصر، بقي النص جميلًا على الورق، وبقي البحر مُلوَّثًا في الواقع.

وهنا يتضح أن القانون لا يؤثر في البيئة بمجرد صدوره، بل حين يجد مؤسسات تحوله إلى ممارسة.

فالقانون الذي لا يُنفّذ قد يبقى وعدًا بالحماية، كما أن الإدارة التي لا تخضع للرقابة قد تعجز عن تحقيق أهداف التشريع، مهما كانت صياغته مُحكمة. ولذلك تتطلب الحماية البيئية تكاملًا بين التشريع والإدارة والقضاء والرقابة المجتمعية، إلى جانب توافر المعلومات والموارد اللازمة للتنفيذ.

الإنسان في قلب العلاقة

لا تكتمل قراءة العلاقة بين القانون والبيئة إذا جرى النظر إليهما بمعزل عن الإنسان. فالإنسان هو الذي يستفيد من الموارد الطبيعية، وهو الذي يؤثر في البيئة بأنشطته، وهو في الوقت نفسه من أكثر المتأثرين بتدهورها. والقانون هو الإطار الذي يسعى إلى تنظيم هذه العلاقة، بما يحقق التوازن بين حاجات التنمية ومتطلبات الحماية.

ولا يعني هذا التوازن تعطيل التنمية أو وضع البيئة في مواجهة الاقتصاد، كما لا يعني منح النشاط الاقتصادي حرية مطلقة على حساب الموارد الطبيعية وصحة المجتمع. وإنما يعني البحث عن نمط من التنمية يأخذ في الحسبان التكاليف البيئية الحقيقية، ويمنع تحميل المجتمع أضرارًا لم يتسبب فيها، ويحول دون استنزاف الموارد على نحو يحرم الأجيال القادمة من فرص الانتفاع بها.

وفي هذا الإطار، تبرز العدالة البيئية بوصفها سؤالًا عن كيفية توزيع المنافع والأعباء: من ينتفع بالمشروع الاقتصادي؟ ومن يتحمل آثاره الضارة؟ وهل تتوافر للأفراد والمجتمعات المتأثرة فرصة حقيقية لمعرفة المخاطر والمشاركة في القرارات المتعلقة بها؟ وهل تتوافر سُبل فعّالة للمطالبة بالحقوق، وجبر الأضرار؟

هذه الأسئلة تجعل حماية البيئة متصلة اتصالًا وثيقًا بحماية الحقوق، وسيادة القانون، والعدالة في توزيع المسؤوليات والمنافع.

جدلية تتجاوز الحدود والأجيال

تتجلّى العلاقة المتبادلة بين القانون والبيئة بصورة أوضح عندما تتجاوز المشكلة البيئية حدود الدولة الواحدة. فالتلوث البحري، وتغير المناخ، وتدهور التنوع البيولوجي، وغيرها من القضايا، لا يمكن التعامل معها دائمًا من خلال التشريع الوطني وحده؛ إذ تتطلب تعاونًا دوليًا، والتزامات مشتركة، وتنسيقًا بين السياسات الوطنية والاتفاقيات الدولية.

وفي الوقت نفسه، تظل قدرة القانون الدولي على تحقيق أهدافه مرتبطة بمدى وفاء الدول بالتزاماتها، ودمجها في أنظمتها القانونية، وإنشاء المؤسسات القادرة على تنفيذها. وهنا تتكرر الجدلية ذاتها: التحديات البيئية تدفع إلى تطوير القواعد الدولية، وهذه القواعد تسعى بدورها إلى التأثير في سلوك الدول والمؤسسات والأفراد.

وتتسع هذه العلاقة أيضًا لتشمل الزمن: فقرارات الحاضر قد تترك آثارًا تمتد لعقود، بينما تتحمل الأجيال المقبلة نتائج لم تشارك في صنعها. ومن ثم، فإن المسؤولية القانونية والبيئية لا ينبغي أن تقتصر على معالجة الأضرار بعد وقوعها، بل يتعين أن تشمل التفكير في المخاطر المستقبلية، وحسن إدارة الموارد، وصون فرص الحياة الكريمة لمن سيأتون بعدنا.

نحو فهم أعمق للقانون البيئي

إن النظر إلى القانون والبيئة من زاوية التأثير المتبادل يحررنا من تصور ضيق يجعل القانون مجرد مجموعة من النصوص التي تحظر التلوث وتعاقب المخالفين. فالقانون البيئي يكشف، في جوهره، عن قدرة النظام القانوني على التفاعل مع التحولات التي يشهدها المجتمع والطبيعة، وعن حاجته المستمرة إلى المراجعة والتطوير حتى يظل قادرًا على أداء وظيفته.

كما يكشف أن حماية البيئة ليست مسؤولية المشرّع وحده، ولا مهمة المؤسسات التنفيذية وحدها، بل هي مسؤولية تتطلب تعاون الدولة والمجتمع والقطاع الخاص، كلٌّ في حدود اختصاصه والتزاماته. فالنص القانوني يحدّد القاعدة، والمؤسسة تنفذها، والقضاء يحمي الحقوق، ويحاسب على المخالفات، والمجتمع يسهم في الرقابة والوعي والمشاركة الإيجابية.

وفي النهاية، لا ينبغي أن نسأل فقط: كيف يحمي القانون البيئة؟ بل ينبغي أن نسأل أيضًا: أيّ قانون تكشف لنا الأزمات البيئية أننا نحتاج إليه؟ وكيف يمكن للقواعد القانونية أن تتطور من دون أن تفقد استقرارها، وأن تحمي الطبيعة من دون أن تغفل حاجات الإنسان، وأن تنظم مصالح الحاضر من دون أن تهدر حقوق المستقبل؟

تلك هي جدلية التأثير والتأثر: بيئة تفرض على القانون أسئلة جديدة، وقانون يتحمل مسؤولية الاستجابة لها. وبين الطرفين تتحدد مساحة مهمة من مستقبل العدالة والتنمية وحقوق الإنسان.

فالقانون لا يقف خارج البيئة التي ينظمها، والبيئة ليست مجرد موضوع يقع تحت سلطته؛ إنهما يتقاطعان في واقع الإنسان وحياته ومستقبله. وكلما ازداد فهمنا لهذه العلاقة، ازدادت قدرتنا على بناء حماية قانونية لا تكتفي بملاحقة الضرر، بل تسعى إلى منعه، ولا تكتفي بتنظيم الحاضر، بل تتحمل مسؤولية المستقبل.

فالعلاقة بين القانون والبيئة علاقة وجود.

أستاذ القانون المدني المشارك
بكلية الحقوق جامعة عدن

التعاون القضائي الدولي في المجال الجنائي: الإطار القانوني وآفاق التطوير في اليمن



القاضي محمد حمود الهتار

أسهم التطور في وسائل النقل، والاتصال، والتحويلات المالية، والتقنيات الرقمية، ونظم المعلومات؛ في تسهيل حركة الأشخاص والأموال والبيانات عبر الحدود، واستفاد الجناة من ذلك في توزيع أنشطتهم، وإخفاء آثارها بين دول عدة؛ فأصبحت بعض الجرائم تتجاوز حدود الدولة الواحدة، وقد لا تكفي جهود دولة واحدة لملاحقتها.

وقد يتوقف التحقيق أو المحاكمة على اتخاذ إجراء في دولة أخرى، كسماع شاهد، أو الحصول على بيانات مصرفية، أو تجميد أموال متصلة بالجريمة، مما تبرز معه الحاجة إلى تعاون قضائي منظم يتيح للدول مساعدة بعضها بعضًا، مع احترام قوانينها وضماناتها.

مفهوم التعاون القضائي الدولي وصوره

يقصد بالتعاون القضائي الدولي في المجال الجنائي الآليات القانونية التي تتيح للدول مساعدة بعضها بعضًا في التحقيق، والمحاكمة، وتنفيذ الأحكام، والتدابير القضائية في القضايا ذات العنصر الأجنبي. وينفّذ الإجراء في إقليم الدولة المطلوب منها، وفق قانونها والاتفاقية النافذة بينها وبين الدولة الطالبة.

وتتعدد صور التعاون القضائي الدولي، وأبرزها المساعدة القانونية المتبادلة، وتسليم المطلوبين، ونقل المحكوم عليهم، والتعاون في تعقب العائدات الإجرامية ومصادرتها واستردادها، فضلًا عن الاعتراف بالأحكام الجنائية الأجنبية أو تنفيذ آثارها حيث يجيز القانون أو الاتفاقية ذلك. وتشمل المساعدة القانونية المتبادلة الإنابات القضائية، وسماع الشهود والخبراء، وتبادل المعلومات، وتبليغ الأوراق القضائية، وقد تمتد إلى التفتيش، والضبط، وتجميد الأموال، وفقًا للسند المنطبق.

وتختلف هذه الصور في شروطها وآثارها؛ فنقل المحكوم عليه إلى دولة أخرى لتنفيذ العقوبة يختلف عن الاعتراف بحكم أجنبي وترتيب آثار تنفيذية عليه، ولكل منهما سنده القانوني ومتطلباته. وقد تجتمع صور متعددة في القضية الواحدة، وفق مراحلها وظروفها والأساس القانوني المنطبق.

نشأة التعاون القضائي الدولي وتطوره

ارتبط التعاون القضائي في بداياته بالقنوات الدبلوماسية، وكان تنفيذ الطلبات يتوقف على قبول الدولة المطلوب منها الإجراء. ثم أخذت الاتفاقيات الثنائية تنظم هذا التعاون، فحدّدت شروط تسليم المطلوبين، وتنفيذ الإنابات القضائية، وإجراءاتهما.

ومع اتساع الجرائم العابرة للحدود، لم تَعُدْ الاتفاقيات الثنائية وحدها كافية لتنظيم التعاون؛ فظهرت اتفاقيات إقليمية ودولية تناولت مجالات أوسع، من غسل الأموال والإتجار بالبشر إلى الفساد والإرهاب والجرائم الإلكترونية. واستلزم تنفيذ هذه الاتفاقيات تنسيقًا بين السلطات القضائية، والجهات المركزية، وأجهزة إنفاذ القانون، كلٌّ في حدود اختصاصه.

أهمية التعاون وضماناته

تتجلى أهمية التعاون القضائي في تذليل العقبات التي تحول من دون استكمال الدعوى، وتمكين السلطات من جمع المعلومات، وحفظ الأدلة، وتعقب مرتكبي الجرائم، وضبط أدواتها ومتحصلاتها. كما يتيح تنفيذ الأحكام، وقد يساعد المتضررين على استرداد حقوقهم وأموالهم، وفق القانون المنطبق.

ويظل تنفيذ طلبات التعاون مقيدًا بالضمانات القانونية وحقوق الأشخاص المعنيين، ومنها حقّ الدفاع، والمحاكمة العادلة، وحظر التعذيب، وصون الحرية والملكية والخصوصية. وفي طلبات التسليم، يُبحَث ما إذا كان المطلوب معرضًا للتعذيب أو الاضطهاد، وفق القانون والاتفاقية المنطبقة.

الأساس القانوني للتعاون القضائي الدولي

يتحدّد الإطار القانوني لكل طلب في ضوء الإجراء المطلوب والقواعد النافذة بين الدولة الطالبة والدولة المطلوب منها التنفيذ؛ فالتشريع الوطني يبين الجهات المختصة، وشروط قبول الطلب، وإجراءات تنفيذه، وضماناته، فيما تحدّد الاتفاقية النافذة بين الدولتين نطاق التعاون والتزامات كل طرف، وعند غياب اتفاقية أو سكوتها عن مسألة، يُرجَع إلى التشريع الوطني، الذي قد يجيز التعاون على أساس المعاملة بالمثل.

وفي هذا السياق، تؤكد المادة (6) من الدستور اليمني التزام الدولة بالعمل بميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وميثاق جامعة الدول العربية، وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة.

كما نظم قانون الإجراءات الجزائية رقم (13) لسنة 1994 الإنابة القضائية الدولية، فقرّرت المادة (251) سريان أحكام الفصل الخاص بها عند عدم وجود اتفاقية مع الدولة الأجنبية أو خلو الاتفاقية من حكم للمسألة، فيما أجازت المادة (252) للنيابة العامة أو المحكمة، في أثناء نظر الدعوى، إنابة سلطة أجنبية لاتخاذ إجراء أو أكثر من إجراءات التحقيق الابتدائي أو النهائي، وتوجَّه إلى وزارة الخارجية؛ لتبليغها بالطرق الدبلوماسية، ويجوز في حالات الاستعجال إرسالها مباشرة إلى السلطة القضائية الأجنبية، على أن تُرسَل صورة منها وجميع وثائقها إلى الوزارة لتبليغها بالطريق الدبلوماسي.

أما الإنابة الواردة من سلطة أجنبية، فتقبلها النيابة العامة أو المحكمة إذا وصلت بالطريق الدبلوماسي، وتنفذ وفق القانون اليمني، وفي حال وردت مباشرة، فلا تبلَّغ السلطة الأجنبية بنتيجة الإجراء قبل وصول الطلب الرسمي بالطريق الدبلوماسي، وفق المادة (253).

وتناولت التعليمات العامة للنيابة العامة، في المواد (562–568)، الإنابة القضائية، والتعاون بين الدول، بما في ذلك التعاون مع الدول العربية، وتسليم المطلوبين. أما تسليم المواطن اليمني إلى سلطة أجنبية، فيحظره الدستور في المادة (45)، وتؤكده المادة (10) من قانون الإجراءات الجزائية.

وفي الإطار العربي، صدّق اليمن على اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي بالقانون رقم (36) لسنة 1983. ونظمت الاتفاقية الإنابات القضائية، والتبليغ، وتسليم المطلوبين، ونقل المحكوم عليهم، وفق شروطها. كما صدّق على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب بالقانون رقم (34) لسنة 1999، التي تضمنت أحكامًا للتعاون القضائي والأمني في هذا المجال.

وأبرم اليمن اتفاقيات ثنائية مع دول عدة، تختلف موضوعاتها بين التعاون القضائي والقانوني، وتسليم المطلوبين، ونقل المحكوم عليهم. ومن بين هذه الدول المملكة العربية السعودية، وإسبانيا، والأردن، والسودان، وسوريا، وجيبوتي، ومصر، والمغرب.

وعلى المستوى الدولي، وافق اليمن على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بموجب القانون رقم (47) لسنة 2005، وعلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بموجب القانون رقم (17) لسنة 2007. وتتضمن الاتفاقيتان، كلٌّ في نطاقها، أحكامًا للمساعدة القانونية المتبادلة، وتسليم المجرمين، والتعاون بشأن العائدات الإجرامية ومصادرتها، فيما تفرد اتفاقية مكافحة الفساد أحكامًا خاصة لاسترداد الموجودات.

كما تضمن قانون مكافحة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب رقم (1) لسنة 2010، المعدل بالقانون رقم (17) لسنة 2013، وقانون مكافحة الفساد رقم (39) لسنة 2006، أحكامًا خاصة بالتعاون القضائي الدولي.

ومن الناحية العملية، يتطلّب إعداد كل طلب تحديد الإجراء المطلوب، وسنده القانوني، والتحقق من سريان الاتفاقية ذات الصلة بين الدولتين، وما يرتبط بها من تحفظات أو إعلانات، ثم استيفاء متطلبات القانون الوطني وضماناته.

تطوير التعاون القضائي في اليمن

يقتضي تطوير التعاون القضائي مراجعة الأطر الدولية والإقليمية والثنائية ذات الصلة، ثم فحص التشريع اليمني لتحديد مدى كفايته واتساقه معها. ويشمل ذلك توضيح اختصاصات الجهات المعنية، وتنظيم مسارات تلقي الطلبات وإحالتها، وإعداد نماذج وأدلة إجرائية تراعي متطلباتها القانونية والفنية.

ويستلزم تحويل هذه المراجعة إلى عمل مؤسسي تدريب القضاة، وأعضاء النيابة، والموظفين المختصين على إعداد الطلبات وتنفيذها، وإنشاء قاعدة محدثة للاتفاقيات، وسجل لمتابعة الطلبات ومراحلها، وتعزيز التنسيق بين النيابة العامة ووزارات العدل والخارجية والداخلية والبنك المركزي وسائر الجهات المعنية، وفق طبيعة كل طلب.

والغاية من هذه التدابير أن تصل طلبات التعاون مكتملة، وأن تنفّذ وفق القانون وفي وقت مناسب، بما يسند التحقيق، والمحاكمة، وإنفاذ الأحكام، مع صون سيادة الدولة، والضمانات المقرّرة للأشخاص المعنيين.

وفي الختام، يفتتح هذا المقال سلسلةً تتناول صور التعاون القضائي الدولي في المجال الجنائي، كلًّا على حدة، وتعرض أساسها القانوني، وشروطها، وإجراءاتها، والجهات المختصة بها، وما يواجه تطبيقها من صعوبات قانونية وعملية، وتهدف إلى توضيح مسارات طلبات التعاون، ومتطلبات تنفيذها، بما يكفل وضوح الإجراءات، وحسن التعامل معها.

*عضو شعبة حقوق الإنسان والتعاون القضائي الدولي
بديوان النيابة العامة

المراجعة الداخلية صمام أمان للأداء الإداري والمالي والفني في وزارة العدل



عيدروس المدوري

في ظل التوجهات الحديثة لوزارة العدل نحو مأسسة العمل، وترسيخ مبادئ الحوكمة والشفافية، تتضاعف أهمية وجود منظومة رقابية داخلية مرنة ومتطورة لا تقتصر على الأدوار التقليدية في كشف الازدواجية، أو تتبع الأخطاء بعد وقوعها، بل تتجاوز ذلك لتكون أداة توجيه وقائية وبناءة، تضمن النزاهة، وحسن إدارة الموارد العامة، وتطوير كفاءة المؤسسة.

وفي هذا الصدد تشكّل الإدارة العامة للمراجعة الداخلية بحسّها المؤسسي، وهيكلها التنظيمي المطور؛ العمود الفقري للرقابة الشاملة داخل ديوان عام الوزارة والمرافق التابعة لها، حيث تعتمد في أداء مهامها الجسيمة على توزيع تخصصي مدروس ينقسم إلى ثلاث إدارات رئيسة تندرج تحتها أقسام تضمن تغطية كافة مفاصل العمل الإداري والمالي والتقني على النحو التالي:

أولًا: إدارة المراجعة الإدارية والكتابية:

تسعى هذه الإدارة إلى ترسيخ الانضباط وحفظ الذاكرة المؤسسية، إذ إن استقرار العمل المؤسسي يبدأ من مدى الالتزام باللوائح والأنظمة المنظمة للوظيفة العامة، وتوثيق كافة المعاملات والقرارات بأسلوب منهجي يسدُّ الثغرات، ويدعم اتخاذ القرار، وتتولى هذه الإدارة مسؤوليتها عبر قسمين رئيسيين، هما:

1. قسم المراجعة الإدارية: يختصُّ هذا القسم بالفحص الدوري للقرارات والتعاميم الإدارية الصادرة للتحقق من سلامة استنادها إلى القوانين واللوائح النافذة، كما يتولى مراجعة ملفات المنتسبين والسجلات الخاصة بالحضور والغياب، والانضباط الوظيفي، والتأكد من استيفاء كافة إجراءات التعيين والترقية والنقل والانتداب للشروط القانونية فضلًا عن تقييم الأداء الإداري العام، واكتشاف أي اختناقات في التسلسل الإداري للعمل على معالجتها.

2. قسم المراجعة الكتابية: يُعنى هذا القسم بضمان سلامة الدورة المستندية، وحفظ الذاكرة المؤسسية للوزارة من خلال تدقيق المراسلات والسجلات، وأرشيف الصادر والوارد، ويتأكد القسم من التسلسل الرقمي والزمني الصحيح لكافة الوثائق، ومراجعة الدفاتر الإدارية؛ لضمان خلوها من أي تعديل أو كشط غير قانوني، والتأكد من مطابقة الوثائق المكتوبة للإجراءات التنفيذية الفعلية.

ثانيًا: إدارة المراجعة المالية:

تعمل هذه الإدارة على صون المال العام، وتحقيق كفاءة الإنفاق، إذ تعدُّ الرقابة المالية الواقية الحصن المنيع الذي يحمي المال العام، ويضمن توجيه الموارد المالية نحو الأهداف المنشودة بكفاءة وشفافية، وتنفذ هذه الإدارة واجباتها من خلال ثلاثة أقسام متخصصة، هي:

1. قسم مراجعة الموارد (الإيرادات) :

يتولى هذا القسم تدقيق كافة قسائم وسجلات تحصيل الإيرادات والرسوم القضائية والإدارية، والتأكد من توريدها كاملة، وبشكل منتظم إلى الحسابات البنكية المعتمدة، كما يحرص على متابعة المتأخرات والمديونيات المستحقة للوزارة، وإجراء المطابقات الدورية؛ لضمان تحصيل كافة مستحقات الدولة.

2. قسم مراجعة الاستخدامات (المصروفات):

يمارس الرقابة السابقة والمزامنة لعمليات الصرف عبر فحص أوامر الصرف والشيكات ومطابقتها مع الاعتمادات المعتمدة في الموازنة التقديرية، ويدقق القسم في مدى اكتمال الدورة المستندية (الفواتير الإيصالات والموافقات الرسمية) إضافة إلى المراجعة التفصيلية لكشوفات المرتبات والأجور والمكافآت؛ لضمان استحقاقها القانوني.

3. قسم مراجعة الموجودات (الأصول والمخازن):

يختص هذا القسم بالرقابة على كافة الأصول الثابتة والمنقولة للوزارة (من عقارات، ووسائل نقل، وأجهزة مكتبية وغيرها) ويرأس ويشرف على أعمال الجرد الدوري والمفاجئ للمخازن ومطابقة الرصيد الفعلي بالسجلات المخزنية إلى جانب التحقق من سلامة عمليات الشراء، والتخزين، والصرف، وطرائق التكهين، أو الاستبعاد، أو الاتلاف.

ثالثًا: إدارة المراجعة الفنية:

تعمل هذه الإدارة على حماية الأصول الرقمية وضمان جودة المشاريع مع تحول الوزارة نحو الأتمتة وتحديث بنيتها التحتية المادية والتكنولوجية، وهو ما جعل المراجعة الفنية ضرورة ملحة لمواكبة التطور، وحماية استثمارات الوزارة، ويتولى تنفيذ مهام هذه الإدارة قسمان، هما:

1ـــ قسم مراجعة تقنية المعلومات: يضطلع بمهمة مراجعة الأنظمة المحاسبية والإدارية الإلكترونية وتدقيقها، وضمان سلامة البيانات، وأمن المعلومات، وصلاحيات الدخول، كما يقيم القسم كفاءة سياسات النسخ الاحتياطي، وخطط الطوارئ للتعافي من الكوارث، ومدى جاهزية الشبكات للتصدي للمخاطر السيبرانية؛ لضمان استمرارية الخدمات القضائية والعدلية من دون انقطاع.

2ـــ قسم مراجعة البنى التحتية: يختصّ بالرقابة الفنية على عقود ومواصفات المشاريع الهندسية والإنشائية للمقرات، والدور القضائية، وتقوم كوادر القسم بالمتابعة الميدانية للتأكد من مطابقة أعمال التنفيذ للمواصفات الهندسية المعتمدة ودقة جودة المواد المستخدمة، ومراجعة المستخلصات المالية المقدمة من المقاولين قبل الشروع في اعتمادها وتأديتها، وأيضًا الإشراف على سلامة المناقصات بالإشراف على عملية فتح المظاريف.

إن هذا الهيكل التنظيمي المتكامل للإدارة العامة للمراجعة الداخلية بإداراتها الثلاث وأقسامها السبعة لا يمثل مجرد تقسيم إداري بل هو رؤية استراتيجية شمولية تهدف إلى بناء بيئة عمل عادلة منظمة وآمنة، بيئة تكفل حماية المقدرات الوطنية، وترفع من مستوى الأداء المؤسسي بما يسهم بشكل مباشر في دعم رسالة العدالة الشاملة، وخدمة المواطنين بكفاءة واقتدار.

استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي: بين المسموح والممنوع



القاضي/ عبد العليم مهيوب المليكي

لم يعد الذكاء الاصطناعي فكرة من أفكار المستقبل، بل أصبح واقعًا يطرق أبواب المهن، ومنها المهنة القضائية. ومع قدرته المتزايدة على قراءة النصوص، وتنظيم المعلومات، وتحليل الوثائق، ومراجعة الكتابة، لم يعد السؤال: هل يمكن للقضاء أن يستفيد منه؟ وإنما: في أي الأعمال يجوز أن يستعين به القاضي، وأين يجب أن يتوقف؟

والإجابة لا تقوم على الخوف من التقنية، ولا على الانبهار بها، وإنما على التمييز بين ما هو من جوهر الوظيفة القضائية، وما هو من الأعمال المعينة عليها.

الاجتهاد جوهر القضاء

قال النبي ﷺ: "إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر". فهذا الحديث أصل في أن القضاء ليس مجرد إعلان نتيجة، بل اجتهاد في طلب الحق، فالحاكم المؤهل يبذل وسعه، وينظر في الوقائع والأدلة والنصوص، ثم يصل إلى ما يراه حقًا. فإذا أصاب فله أجران، وإذا أخطأ بعد استفراغ وسعه فله أجر اجتهاده.

ومن هنا يبدأ السؤال: هل استخدام الآلة يساعد القاضي على اجتهاده، أم يحل محل اجتهاده؟ فإن ساعده فهو أداة، وإن حل محله في تكوين القناعة والنتيجة، فهو أمر يمس جوهر الوظيفة القضائية.

لماذا يجوز الاستعانة بالآلة؟

القاضي يستخدم اليوم أدوات كثيرة لا تقوم مقامه: الكتب، وقواعد البيانات، وبرامج الكتابة، وآلات التصوير، والحاسبات. ولا أحد يقول إن استخدام القلم يجعل القلم قاضيًا، أو إن استخدام كتاب فقهي يجعل الكتاب صاحب الحكم. والذكاء الاصطناعي من هذه الزاوية لا يختلف: فهو وسيلة، والعبرة بما يُفوَّض إليها وما يبقى في يد القاضي.

ترتيب الوقائع: تنظيم لا حكم

قد تكون القضية مؤلفة من مئات الصفحات، تتوزع وقائعها بين صحيفة الدعوى، والجواب، والمذكرات، والمحاضر، والعقود، والمراسلات. ويمكن للآلة أن تستخرج التسلسل الزمني للأحداث، وتصنف الوقائع، وتبين مواضع تكرارها أو اختلاف عرضها.

وذلك جائز لأن الآلة هنا لا تقول للقاضي ما هي الحقيقة القضائية، وإنما تساعده على رؤية المادة التي سيبحث فيها. هي لا تقول: "صدق هذا الطرف"، وإنما: "هذه أقوال الطرف الأول، وهذه أقوال الطرف الثاني". ولا تقول: "هذه الواقعة ثابتة"، وإنما تحدد المواضع التي وردت فيها. تنظيم المادة شيء، والحكم على المادة شيء آخر.

المراجعة اللغوية: لا تمسّ استقلال القاضي

إذا كون القاضي قناعته، وحدد أسباب حكمه، ثم استعان بأداة لاكتشاف خطأ إملائي أو نحوي أو علامات ترقيم، فإن الآلة لا تتدخل في الحكم، وإنما تساعد في إخراج ما قرَّره القاضي في صورة أكثر سلامة. فإذا قالت إن كلمة مكتوبة خطأ، فليس في ذلك تدخُّل في القضاء. أمَّا إذا غيرت معنى العبارة أو أضافت سببًا لم يقصده القاضي، فهنا تجاوزت حدود المراجعة، ولا يقبل ذلك إلا بعد أن يراجعه القاضي ويقرّر أنه يعبر عن إرادته القضائية. فالمعيار ليس اسم الأداة، وإنما حدود تأثيرها في القرار.

تحسين الصياغة: الشكل للآلة والمضمون للقاضي

قد يحتاج الحكم إلى إعادة ترتيب فقرة، أو إزالة تكرار، أو تحسين انتقال. ولا حرج في الاستعانة بأداة تقترح صياغة أوضح، ما دام القاضي لا يتنازل لها عن مضمون حكمه. فالمضمون هو الوقائع الثابتة، والأدلة التي اطمأنت إليها المحكمة، والدفوع التي قبلتها أو رفضتها، والتكييف، والنتيجة. أما تحسين الأسلوب، وترتيب الفقرات، وتقليل التكرار، فهي أعمال يمكن أن تستعين فيها بالأدوات الحديثة، بشرط أن تظل سلطة التغيير النهائي للقاضي.

التسبيب: وسيلة لا بديل

التسبيب من أهم مظاهر الحكم القضائي الحديث، لكنه لم يكن في صدر الإسلام نظامًا إجرائيًا مكتوبًا بالصورة التفصيلية التي عرفتها النظم الحديثة. ثم تطورت النظم، وأصبح التسبيب وسيلة لضمان سلامة الحكم، وتمكين الخصوم من معرفة الأساس، وتمكين محكمة الطعن من مراقبته. وهذا يكشف أن التسبيب وسيلة لإظهار سلامة الاجتهاد، لا بديل عن الاجتهاد ذاته.

ومن هنا يمكن للآلة أن تفيد في مراجعة التسبيب: تلفت نظر القاضي إلى دفع جوهري لم يجد جوابًا، أو واقعة ذكرت ثم لم يظهر أثرها، أو فقرة تكرر المعنى، أو انتقال يحتاج إلى بيان. لكنها لا ينبغي أن تصنع السبب القضائي من تلقاء نفسها. فإذا قالت: "هذا الدفع مرفوض"، فالقاضي هو الذي يقرّر لماذا. وإذا قالت: "هذا الدليل كافٍ"، فالقاضي هو الذي يقرر مدى كفايته. وإذا اقترحت تكييفًا، فالقاضي هو الذي يراجعه ويقبله أو يرفضه. وبذلك تساعد في اختبار سلامة البناء، من دون أن تبني الحكم.

كشف العيوب: مراجعة لا وصاية

قد يبدو السماح للآلة بانتقاد مسودة الحكم متعارضًا مع استقلال القاضي. لكن التأمل يكشف عكس ذلك. فالقاضي نفسه يعرض مسودته للمراجعة، ويعيد قراءتها، وقد يطلب من زميله ملاحظة خلل لغوي أو منطقي. والاستعانة بأداة في هذا الجانب لا تعني أن الآلة أصبحت صاحبة سلطة على القاضي. هي فقط تقول: "قد يكون هنا موضع يحتاج إلى مراجعة". أما القرار بشأن صحة التنبيه، فيبقى للقاضي. وهذا هو الفارق بين المراجعة والوصاية.

ما لا يجوز

إذا كانت هذه الأعمال جائزة لأنها مساعدة لا تنقل سلطة الحكم، فإن المنع يظهر عندما تدخل الآلة في صميم القرار القضائي:

- لا يجوز أن تكون هي التي تقدّر الأدلة؛ لأن تقدير الدليل وتكوين القناعة من عمل المحكمة.
- ولا أن تحسم التكييف القانوني؛ لأن التكييف نتيجة فهم الواقعة، وربطها بالقانون.
- ولا أن تقرر المسؤولية أو تحدد ثبوت الجريمة أو الالتزام.
- ولا أن تختار النتيجة النهائية للحكم.

والأخطر أن يعتمد القاضي على مخرجاتها من دون تحقق، خصوصًا في النصوص القانونية والأحكام والمراجع؛ لأن الخطأ الذي تقع فيه الأداة لا تنتقل مسؤوليته إليها، وإنما تبقى على من اعتمد عليها.

"القضاة ثلاثة" فهل الذكاء الاصطناعي رابعهم... الحد الذي لا يجوز تجاوزه

قال النبي ﷺ: "القضاة ثلاثة: اثنان في النار، وواحد في الجنة. رجل قضى بغير حق وهو يعلم، فذلك في النار. ورجل قضى بغير علم، فأهلك حقوق الناس، فذلك في النار. ورجل قضى بالحق، فذلك في الجنة". فالحديث يقرّر خطورة القضاء بغير حق أو بغير علم. ومن هنا فإن التقنية لا ينبغي أن تكون سببًا في أن يتخلى القاضي عن علمه واجتهاده.

فالذكاء الاصطناعي قد يساعد القاضي في الوصول إلى العلم، لكنه لا يجوز أن يتحول إلى مصدر يستغني به عن التحقق. وقد يساعده على ترتيب الأدلة، لكنه لا يقرّر له قيمتها. وقد يساعده على فهم النصوص، لكنه لا يعفيه من قراءتها وتطبيقها. وقد يساعده على صياغة الحكم، لكنه لا يملك أن يصوغ له قناعته.

المعيار الحقيقي: من صاحب القرار؟

يمكن اختصار المسموح والممنوع في معيار واحد: إذا بقيت الآلة وسيلة تساعد القاضي على أداء وظيفته، فهي أداة. وإذا أصبحت هي التي تحدد للقاضي ما يجب أن يعتقده أو يحكم به، فقد تجاوزت حدود الأداة.

فقد يكون استخدام واحد مشروعًا في حالة، وغير مشروع في أخرى. يجوز أن تقول الآلة: "وجدت في الملف ثلاثة مواضع ورد فيها هذا المستند". لكن لا يجوز أن تتحول هذه المعلومة إلى حكم آلي بأن المستند حجة قاطعة. ويجوز أن تقول: "هذه المادة القانونية تتعلق بالمسألة". لكن يجب على القاضي الرجوع إليها، والتحقق من سريانها، وصحة فهمها. ويجوز أن تقول: "هذه الفقرة تتكرر مرتين". لكن لا يجوز أن تحذف معنى جوهريًا من دون مراجعة القاضي. وهكذا يكون القرار دائمًا بشريًا، والاستعانة تقنية.

عين ثالثة لا قاضٍ رابع

مستقبل العلاقة بين القضاء والذكاء الاصطناعي لا يقوم على الرفض المطلق، ولا على الثقة المطلقة، بل على الاستخدام الرشيد: أن تكون الآلة عينًا ثالثة، تكشف ما قد لا يراه القاضي، وأداة تنظم ما قد يتشتت عليه، ومساعدًا يختصر الوقت، وقارئًا ثانيًا يلفت نظره إلى مواطن تحتاج إلى مراجعة.

لكنها لا تكون قاضيًا رابعًا. فالقاضي هو الذي يزن الأدلة، ويفهم الوقائع، ويكيفها، ويجتهد، ويقرر، ويتحمل مسؤولية الحكم. والآلة لا تزيد القاضي علمًا بمجرد أنها قالت شيئًا، ولا تجعل رأيًا صحيحًا لمجرد أنها اقترحته. إنما قيمتها في أنها تساعد القاضي على أداء عمله بصورة أفضل، من دون أن تسلبه عمله. والقاعدة الذهبية: استعن بالآلة فيما يعينك على الاجتهاد، ولا تستعن بها فيما يستبدل اجتهادك. فإذا بقيت الآلة في موضع الوسيلة، أمكن أن تكون التقنية رافدًا لتطوير العمل القضائي. أما إذا انتقلت إلى موضع صاحب القرار، فإننا لا نكون قد استخدمنا التكنولوجيا لخدمة العدالة، وإنما نقلنا جزءًا من أمانة القضاء إلى جهة لا تتحمل مسؤوليتها.

والقضاء، مهما تطورت أدواته، سيبقى في جوهره: علمًا، واجتهادًا، وقناعة، ومسؤولية، وأمانة.

قاضي المحكمة التجارية م/ عدن

دراسة قانونية في تكييف الخطف المقترن بجرائم أخرى كقتل الضحية أو الاغتصاب



القاضي شائف علي الشيباني

المادة (249) من قانون الجرائم والعقوبات اليمني: تنصُّ على أن: يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن خمس سنوات كل من خطف شخصًا، فإذا وقع الخطف على أنثى أو على حدث أو على مجنون أو معتوه أو كان الخطف بالقوة أو التهديد أو الحيلة كانت العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سبع سنوات، وإذا صاحب الخطف أو تلاه إيذاء أو اعتداء أو تعذيب كانت العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن عشر سنوات، وذلك كله من دون إخلال بالقصاص أو الدية أو الأرش على حسب الأحوال إذا ترتب على الإيذاء ما يقتضي ذلك، وإذا صاحب الخطف أو تلاه قتل أو زنا أو لواط كانت العقوبة الإعدام.

يشير النص الى عدد من الأحكام سنبينها وفقًا لما يلي:

أولًا – تحديد صور الخطف وعقوبته:

- خطف الأشخاص الذي يقع بغير قوة أو تهديد أو حيلة وعقوبته الحبس مدة لا تزيد عن خمس سنوات.
- الخطف الذي يقع على أنثى أو حدث أو مجنون أو معتوه، أو كان الخطف بالقوة أو التهديد أو الحيلة، وعقوبته الحبس مدة لا تزيد عن سبع سنوات.
- الخطف الذي يصاحبه أو يليه إيذاء المخطوف أو الاعتداء عليه أو تعذيبه وعقوبته عشر سنوات.
- الخطف الذي يصاحبه أو يليه قتل المخطوف أو الزنا أو اللواط به، وعقوبته الإعدام.

وما تقدم يتبين أن الصورة العادية للخطف هو الذي قد يقع من دون قوة أو تهديد أو حيلة، ثم يشير النصُّ إلى الصور المشددة للعقوبة، كما هو في البنود (2، 3، 4).

ثانيًا: أثر الخطف حين يصاحبه أو يليه قتل وفقًا للمادة (٢٤٩):

يعرف الخطف بأنَّه اعتداء غير مشروع على الحرية الشخصية يتحقق بنقل المخطوف من مكان إلى آخر بالقوة، أو التهديد، أو الحيلة، وقد يتحقق بغير إكراه أو حيلة ولا تشترط المادة (249) غرضًا خاصًا للاختطاف، وإنما رتبت أثرًا مشددًا إذا صاحب الخطف حالة من حالات التشديد المقترنة به، ومن ذلك إذا تلاه أو صاحبه قتل.

ومن ثم، لا يلزم أن يكون الاختطاف غاية نهائية مستقلة في ذهن الجاني.

فقد يكون الغرض من الاختطاف ارتكاب جريمة أخرى، ومع ذلك يبقى الاختطاف قائمًا متى اتجهت إرادة الجاني إلى أخذ المجني عليه ونقله وإخضاعه لسيطرته.

وتظهر أهمية ذلك في العبارة التي اختارها المشرّع اليمني: "إذا صاحب الخطف أو تلاه قتل أو زنا أو لواط كانت العقوبة الإعدام".

فالنص يفترض اجتماع الخطف مع جريمة أخرى، ولم يجعل وقوع الجريمة المصاحبة أو اللاحقة سببًا لاستبعاد وصف الخطف، بل رتب عليه أثرًا عقابيًا خاصًا.

ثالثًا - ثمرة التكييف (خطف تلاه قتل):

1 - إن القتل قد يكون عمدًا، مثال ذلك: استدراج سائق تاكسي لإيصال المتهمين إلى منطقة، وعند وصوله إلى منطقة نائية عن السكان تم إيقافه وقتله وأخذ المبالغ المالية التي كانت بحوزته.

2 - وقد يتحقق القصد كذلك إذا توقع الجاني إزهاق روح الضحية نتيجة لفعله، فأقدم عليه قابلًا حدوث هذه النتيجة (القصد الاحتمالي)، ومثاله استدراج فتاة قاصرة إلى مسكن المتهم؛ لكي يعطيها حلوى ثم قام باغتصابها وتكميم فمها؛ لمنعها من الاستغاثة فانقطع نَفَسُها وماتت على أثر ذلك، فيكون التكييف الموافق لصحيح القانون (خطف تلاه اغتصاب وقتل الضحية).

3ـــ وقد يكون القتل شبه عمد كما لو مات المخطوف نتيجة اعتداء لا يؤدي غالبًا إلى إزهاق الروح، ولم يكن الجاني يريد قتله، ولكن يريد تحقيق غرضًا آخر كطلب فدية.

4ـــ وقد يكون القتل خطأً، كما لو انقلبت السيارة عند نقل المخطوف فمات المخطوف، يتحقق الوصف القانوني بالمادة المشار إليها.

5ـــ وقد يموت المخطوف بسبب إصابته من رجال الأمن في أثناء مطاردة الخاطف ومقاومته لهم.

6ـــ ومن ناحية أخرى أن عقوبة الإعدام المقررة وفقا لنص المادة المشار إليها هي الإعدام وجوبًا، فهي أشدُّ من تطبيق المادة (234/3) من قانون الجرائم والعقوبات اليمني التي تجيز للمحكمة الحكم بالإعدام جوازًا.

رابعًا - مقارنة المادة ٢٤٩ من قانون الجرائم والعقوبات بالمادة الثانية من قانون الاختطاف والتقطع رقم (٢٤) لسنة ٩٨:

- لم يفرق قانون الاختطاف والتقطع بين وقوع الخطف بالقوة أو التهديد أو الحيلة وبين وقوعه بدون ذلك، كما أنَّه توسّع إلى تجريم تزعّم العصابات والاشتراك فيها، وحالات خطف وسائل النقل، وجرائم حالة احتجاز الرهائن..
- تشديد العقوبة لحالات الاختطاف كما يلي:

الحالة الأولى: العقوبة بالحبس مدة لا تقل عن اثنتي عشرة سنة، ولا تزيد عن خمس عشرة سنة أيًا كان الخطف بالقوة أو بالتهديد أو بالحيلة أو بدون أي من تلك الوسائل.

الحالة الثانية: العقوبة بالحبس مدة عشرين سنة إذا وقع الخطف على أنثى أو حدث، وهذه أولى صور تشديد العقوبة.

الحالة الثالثة: العقوبة بالحبس مدة لا تزيد عن خمس وعشرين سنة إذا صاحب الخطف أو تلاه إيذاء أو اعتداء.

الحالة الرابعة: العقوبة الإعدام إذا صاحب الخطف أو تلاه قتل أو زنا أو لواط.

- يختلف تكييف حالات الخطف التي تدخل في نطاق قانون مكافحة جرائم الاختطاف والتقطع عن الخطف المنصوص عليه في المادة (249) من قانون الجرائم والعقوبات من حيث الغاية التشريعية والنطاق: فالمادة (249) تحمي الحرية الشخصية من الخطف بوصفه اعتداءً جنائيًا فرديًا على حرية الإنسان، ويكفي لتطبيقها تحقق أركان الخطف التي حددها النصُّ.

أمَّا قانون مكافحة جرائم الاختطاف والتقطع، فلم يأتِ لمجرد إعادة تجريم الخطف، وإنما لمواجهة ظاهرة إجرامية أشدّ خطورة تتمثل في الاختطاف والتقطع، وما يترتب عليهما من ترويع الناس، وتهديد الأمن العام، والاعتداء على الأشخاص والأموال.

ويرد هذا النوع من الخطف في سياق الجرائم الإرهابية في التشريعات الأخرى.

وعليه، فالمعيار ليس مجرد تحقق الخطف، وإنما مدى انتماء الواقعة إلى الظاهرة الإجرامية التي استهدف القانون الخاص مكافحتها.

*رئيس دائرة التدريب والتأهيل بمكتب النائب العام

سلسلة «شهادات من الميدان»

رئيس محكمة صيرة الابتدائية القاضي نزار السمان.. بين ضغط القضايا وأمانة العمل القضائي

تقرير - القضائية

في أروقة المحاكم، حيث تتزاحم الملفات، وتتقاطع حكايات الناس، لا تحكي الأوراق كل شيء؛ فخلف كل ملف إنسان ينتظر إنصافًا، وخلف كل جلسة خصومة يسعى أطرافها إلى كلمة تفصل في نزاع طال أمده، أو حكم يعيد إلى صاحبه حقًّا يراه ضائعًا.

وبين هذه الحكايات، تتجسد مسؤولية القاضي، التي لا تقتصر على دراسة الأوراق، وإصدار الأحكام، بل تمتد إلى إدارة ميزان العدالة بما يتطلبه من دقة وصبر وتجرد والتزام بالقانون، وإدراك أن كل قضية، مهما بدت تفاصيلها إجرائية، قد تحمل حكاية إنسان ينتظر نهاية نزاع أثقل حياته.

في محكمة صيرة الابتدائية بالعاصمة المؤقتة عدن، يتولّى القاضي نزار السمان مسؤولية رئاسة المحكمة، في ميدان تتشابك فيه القضايا، وتتعدد احتياجات المتقاضين، وتفرض طبيعة العمل القضائي متابعة مستمرة لسير الإجراءات، وحرصًا على انتظام الجلسات، ومواكبة الملفات حتى تصل إلى مراحلها القانونية.

هنا، حيث تختلط أصوات المراجعين بوقع الأقدام في الممرات، وتتراكم على المكاتب ملفات تنتظر الدراسة والفصل، لا تُقاس المسؤولية بعدد الساعات التي يقضيها القاضي خلف مكتبه فحسب، بل بحجم الأمانة التي يحملها، وبقدرته على التوفيق بين متطلبات العمل القضائي وأعبائه الإدارية، من دون أن يغيب عن ذهنه أن وراء كل دعوى أشخاصًا ينتظرون الفصل في خلافاتهم، وقد يرتبط ذلك باستقرار أسرة أو حماية حقّ أو إنهاء نزاع امتد أثره إلى حياتهم اليومية.

بداية يوم مزدحم.. حين تسبق الملفات ساعات العمل

مع بداية يوم جديد، تبدأ في المحكمة حركة لا تتوقف عند انعقاد الجلسات؛ فهناك ملفات تحتاج إلى مراجعة، وقضايا مدرجة على جدول المواعيد، وإجراءات يتعين استكمالها، ومراجعون يتوافدون؛ لمتابعة معاملاتهم، والاستفسار عن مسار دعواهم.

في هذا المشهد اليومي، يجد رئيس المحكمة نفسه أمام مسؤوليتين متلازمتين: مسؤولية قضائية تتطلب دراسة القضايا والحرص على سلامة الإجراءات، ومسؤولية إدارية تستلزم متابعة انتظام العمل، وتنسيق الجهود بين القضاة وأمناء السر والموظفين، والتعامل مع الصعوبات التي قد تؤثر في سير الإجراءات.

ويؤكّد القاضي نزار السمان أن المهمة لا تنتهي بانعقاد الجلسة، أو تأجيلها إلى موعد آخر؛ فكل قضية تستدعي متابعة ما جرى فيها، والتحقّق من استكمال إجراءاتها، وتحديد الخطوات اللاحقة التي يتطلبها مسارها القانوني.. مضيفًا: "بين ملف وآخر، يظلّ التحدي قائمًا في إدارة الوقت المتاح، بما يحقّق التوازن بين كثافة العمل، وضرورة منح كل قضية ما تستحقّه من عناية".

وراء كل ملف.. حق ينتظر الإنصاف

في المحاكم، لا تتشابه القضايا في تفاصيلها، حتى وإن تقاربت عناوينها؛ فلكل دعوى ظروفها، ولكل خصومة ملابساتها، ولكل طرف روايته، وما يقدّمه من أدلة ودفوع. وقد تبدو القضية في ظاهرها مجموعة أوراق ومحاضر، لكنها بالنسبة إلى أصحابها حكاية ممتدة من القلق والانتظار، وربما خلاف أثقل تفاصيل حياتهم اليومية.



يشير رئيس محكمة صيرة إلى أن التعامل مع القضايا لا يمكن أن يكون مجرد انتقال من ملف إلى آخر، أو سباقًا لإنجاز أكبر عدد من الإجراءات، بل مسؤولية تتطلب التثبت من الوقائع، وتمحيص الأدلة، واحترام حقوق الدفاع، وإتاحة الفرصة القانونية لكل طرف لعرض أقواله ودفوعه.

وفي هذا السياق، يوضح القاضي السمان أهمية المتابعة القضائية التي تساعد على عدم إغفال الملفات، ومعالجة أسباب تعثر الإجراءات متى أمكن ذلك، مع المحافظة على الضمانات القانونية التي تكفل للمتقاضين حقّهم في محاكمة عادلة.

بين القانون والإنسان.. عدالة لا تغفل أصحاب الحكايات

خلف منصة القضاء، يقف القاضي أمام وقائع ونزاعات تتفاوت في طبيعتها وآثارها؛ بعضها يرتبط بمعاملات وحقوق مالية، وبعضها يتصل بخلافات أسرية أو مصالح اجتماعية، فيما تحمل قضايا أخرى آثارًا قد تمتد إلى مستقبل الأفراد وعلاقاتهم ومحيطهم الأسري.

وفي مواجهة هذه الوقائع، يفيد القاضي نزار السمان بالقول: "لا تعني الإنسانية أن يحل التعاطف محل القانون، كما لا يعني تطبيق القانون إغفال الأبعاد الإنسانية للنزاع؛ فالقاضي مطالب بأن يستمع إلى أطراف الخصومة، ويفهم ما يطرحونه من أقوال ودفوع، ثم يزن الوقائع والأدلة وفقًا للقانون، من دون تمييز أو محاباة".

وأضاف: "قد يكون أكثر ما يحتاج إليه المتقاضي، قبل صدور الحكم، أن يجد من يستمع إليه، وأن يفهم الإجراءات التي تمرُّ بها قضيته، وأن يشعر بأن حقَّه في عرض دعواه مصان، حتى وإن لم تأتِ النتيجة التي ينتظرها على النحو الذي يتمناه".

ومن هنا، تتجاوز إنسانية العمل القضائي مجرد التعامل اللطيف مع المراجعين؛ فهي تظهر أيضًا في احترام كرامة المتقاضين، والحرص على وضوح الإجراءات، وعدم التعامل مع معاناة الناس باستخفاف، مع بقاء الفصل في النزاع خاضعًا للأدلة، وأحكام القانون.

إدارة المحكمة.. مسؤولية لا تظهر في الأحكام وحدها

قد يرى المتقاضي القاضي وهو يجلس على منصّة الحكم، لكنه لا يرى بالضرورة تفاصيل العمل الإداري والتنظيمي، الذي يسبق انعقاد الجلسات، ويتواصل بين موعد وآخر.

ومن موقعه رئيسًا لمحكمة صيرة الابتدائية، أكّد القاضي نزار السمان أن هذه المسؤولية تتطلب التوفيق بين الواجبات القضائية ومتطلبات الإدارة اليومية للمرفق، في ظل ضرورة المحافظة على انتظام العمل، ومتابعة أداء الأقسام، والعمل على تذليل الصعوبات التي قد تعترض سير الإجراءات.

ويشدّد على أن نجاح المحكمة يتحقّق من خلال منظومة عمل تتوافر فيها المتابعة، والتنظيم، والتنسيق، ويعرف فيها كل موظف طبيعة مسؤولياته، بما يضمن عدم تعطل الإجراءات، أو ضياع الوقت في معالجة أوجه القصور التي يمكن تلافيها.

ويقول: "كلما كان العمل الإداري أكثر انتظامًا، تهيأت للقضاة ظروف أفضل للتفرغ لدراسة القضايا والفصل فيها، وأصبح بمقدور المحكمة التعامل مع متطلبات العمل اليومية بكفاءة أكبر".

العدالة الناجزة.. احترام لوقت الناس

في حياة المتقاضين، لا يكون انتظار الفصل في القضية مجرد مسألة إجرائية؛ فقد يرتبط النزاع بحقّ مالي متوقف، أو علاقة أسرية مضطربة، أو مصلحة لا يستطيع صاحبها حسمها قبل صدور الحكم. ولهذا، فإن كل تأخير غير مبرر قد يضيف إلى معاناة الأطراف أعباءً جديدة، ويطيل حالة الترقب التي يعيشونها.

ومن هنا، يشير القاضي نزار السمان إلى أن العدالة الناجزة تكتسب معناها الإنساني من الحرص على إدارة الإجراءات بكفاءة، ومتابعة القضايا، وتجنب التأجيلات التي لا تستدعيها الضرورة القانونية، من دون التفريط في حقّ الدفاع أو التسرّع في إصدار الأحكام.

وقال: «فليس المطلوب أن تغادر الملفات أرفف المحكمة بأسرع وقت ممكن فحسب، بل إن تصل إلى أحكام، وقرارات سليمة، تستند إلى دراسة موضوعية، وأسس قانونية واضحة».

ضغط العمل.. تحديات تتجاوز منصة القضاء

لا تنفصل مسؤولية رئيس المحكمة عن التحديات التي تواجه العمل القضائي في الواقع اليومي؛ فتزايد القضايا، وتعدّد الإجراءات، والحاجة إلى استكمال الملفات ومتابعتها، كلها عوامل تجعل إدارة الوقت والجهد مسألة تتطلب قدرًا كبيرًا من التنظيم والانضباط.

وأوضح القاضي نزار السمان أن التحديات تزداد عندما تتداخل المسؤوليات القضائية مع المهام الإدارية، إذ يجد رئيس المحكمة نفسه مطالبًا بمتابعة سير القضايا، والإشراف على انتظام العمل، والتعامل مع احتياجات المرفق، ومواجهة الصعوبات التي قد تظهر في أثناء أداء الموظفين لمهامهم.

مشيرًا إلى أنَّه في ظل الظروف التي تعيشها بلادنا في هذه المرحلة، تصبح الإدارة الجيدة عاملًا مهمًا في الحدّ من آثار الصعوبات القائمة، من خلال ترتيب الأولويات، وتنظيم المهام، وتعزيز التنسيق بين العاملين، والاستفادة من الإمكانيات المتاحة.

فريق العمل.. شركاء في أداء الرسالة

يؤكّد القاضي نزار السمان على أن المحكمة لا تقوم على جهد شخص واحد، مهما بلغت أهمية موقعه ومسؤولياته؛ فالقضاء منظومة تتكامل فيها أدوار القضاة، وأمناء السرّ، والموظفين، والإداريين، وسائر العاملين.

وينوه على أن انتظام هذه الأدوار تشكل قدرة المحكمة على استقبال القضايا، وتنظيم الجلسات، وتوثيق الإجراءات، وحفظ الملفات، ومتابعة المعاملات، وتقديم الخدمات اللازمة للمراجعين.

فقد تتطلب خطوة إجرائية بسيطة تنسيقًا بين أكثر من قسم، وقد يؤدي تأخّر وثيقة، أو نقص في ملف إلى إرجاء إجراء آخر، الأمر الذي يجعل العمل الجماعي عنصرًا أساسيًا في المحافظة على انسيابية الإجراءات.

القضاء.. ثقة تُبنى بالممارسة

لا تُبنى ثقة المواطنين بالقضاء من الأحكام وحدها، بل من التجربة التي يعيشها المتقاضي منذ دخوله المحكمة؛ من احترامه، وطريقة التعامل مع طلبه، ووضوح الإجراءات، وقدرته على عرض قضيته، وإحساسه بأن حقوقه محل اعتبار وحماية.

وفي السياق، يقول القاضي نزار السمان: "قد لا يعرف المواطن تفاصيل العمل القضائي والإداري الذي يجري داخل المحكمة، لكنه يستطيع أن يلمس أثره عندما يجد إجراءاته منظمة، ومعاملته قائمة على الاحترام، وقضيته تسير وفق المسار القانوني المقرّر لها".

ويضيف: «لهذا، فإن مسؤولية القاضي تتجاوز حدود الملف المعروض أمامه؛ لتتصل بصورة القضاء في المجتمع، وبمدى اطمئنان الناس إلى أن النزاعات يمكن حسمها عبر المؤسسات القانونية، وأن الحقوق لا تُصان إلا بالاحتكام إلى القانون».

وتظلّ هذه المسؤولية حاضرة في عمل القاضي نزار السمان من موقعه رئيسًا لمحكمة صيرة الابتدائية، ضمن واجب قضائي يقوم على تطبيق القانون، وصون الحقوق، ومتابعة انتظام العمل، والمحافظة على الضمانات التي تكفل للمتقاضين حقّهم في الوصول إلى العدالة.

في نهاية اليوم.. رسالة لا تنتهي بإغلاق الملفات

مع نهاية يوم العمل، قد تخلو قاعة المحكمة من أصوات المتقاضين، وتُغلَق بعض الملفات بعد استكمال إجراءاتها، فيما تنتظر ملفات أخرى جلساتها المقبلة، أو استكمال ما يلزم للفصل فيها.. لكن المسؤولية القضائية لا تنتهي بانتهاء الدوام، ولا تختصر في عدد الجلسات التي عُقدت أو الأحكام التي صُدرت.

ومن خلف تفاصيل العمل اليومي في محكمة صيرة الابتدائية، تبرز طبيعة المسؤولية التي يتولاها القاضي نزار السمان؛ مسؤولية تجمع بين إدارة المرفق القضائي، ومتابعة سير الإجراءات، والتعامل مع احتياجات العمل، والالتزام بأن تظلّ حقوق المتقاضين في صميم المهمة القضائية.

فخلف كل ملف حكاية إنسان، وخلف كل جلسة أمل في الإنصاف، وخلف كل حكم أمانة لا تحتمل التهاون.. وبين ضغط القضايا وواجبات الإدارة، تظلّ رسالة القضاء أن تُصان الحقوق بالقانون، وأن يجد كل متقاضٍ طريقه إلى العدالة، وأن تبقى ثقة الناس بالمؤسسة القضائية غاية تستحق كل هذا الجهد.



«سؤال المواطن».. لماذا لا تكون كل شهادة دليلًا حاسمًا؟

من أقوال الشهود إلى قناعة المحكمة.. كيف يقيّم القضاء الشهادة؟

تقرير - القضائية

في كثير من القضايا، تمثل شهادة الشهود عنصرًا مهمًا في كشف الحقيقة، وتوضيح ملابسات الواقعة، وقد تسهم في تحديد ما حدث، وكيف وقع، ومن كان حاضرًا في مكان الحادث.. لكن هل تعني كل شهادة أن ما ورد فيها حقيقة ثابتة؟ وهل يكفي أن يؤكّد شخص أنَّه شاهد الواقعة حتى تصبح أقواله دليلًا حاسمًا في القضية؟

الحقيقة أن الشهادة، على أهميتها في الإثبات، ليست حكمًا نهائيًا على الواقعة، ولا تُقيَّم بمعزل عن بقية الأدلة والقرائن. فقد يختلف الشهود في رواية الحدث، أو تتأثر ذاكرتهم بمرور الوقت، أو تكون رؤيتهم للواقعة محدودة، كما قد ينقل بعضهم معلومات سمعها من الآخرين من دون أن يشاهدها بنفسه.

ولهذا، فإن قيمة الشهادة لا تتوقف على وجودها فحسب، بل ترتبط بمدى دقتها، ومصدر المعلومات التي تتضمنها، ومدى اتساقها مع الوقائع والأدلة الأخرى.

أولًا: هل تكفي شهادة شاهد واحد لإثبات الواقعة؟

ليس عدد الشهود وحده هو المعيار الذي تُقاس به قوة الشهادة؛ فقد تكون شهادة واحدة دقيقة ومباشرة ذات أهمية كبيرة، بينما تتضمن شهادات متعددة تناقضات أو معلومات غير مؤكدة.. ويتوقف تقدير الشهادة على طبيعة القضية، والوقائع المراد إثباتها، والقواعد القانونية المنظمة للإثبات.

ومن المهم التمييز بين الشاهد الذي رأى الواقعة بنفسه، والشخص الذي ينقل ما سمعه من الآخرين؛ فلكل منهما طبيعة مختلفة في المعلومات التي يقدمها، ويجب التحقق من مصدرها ومدى صلتها بالواقعة محل التحقيق.

كما أن اختلاف الشهود في بعض التفاصيل لا يعني بالضرورة أن أحدهم يتعمد الكذب، فقد ينتج الاختلاف عن زاوية الرؤية، أو ظروف المكان والإضاءة، أو سرعة وقوع الحدث، أو مرور فترة زمنية طويلة قبل الإدلاء بالشهادة.

وفي المقابل، فإن تطابق الأقوال لا يكفي وحده لإثبات صحتها، بل يتعين النظر في ظروف الإدلاء بها، ومدى استقلال كل شهادة عن الأخرى.

ثانيًا: كيف تُقيَّم الشهادة أمام النيابة والمحكمة؟

تؤدي النيابة العامة دورًا مهمًا في التحقّق من أقوال الشهود في أثناء التحقيق، من خلال مناقشة تفاصيل الواقعة، وتحديد مصدر معلومات الشاهد، وفحص مدى اتّساق أقواله، ومقارنتها بالأدلة والقرائن المتاحة، والتحقّق من وجود تناقضات جوهرية تستدعي مزيدًا من البحث.

ولا يعني ذلك أن كل اختلاف في الأقوال يؤدي إلى استبعاد الشهادة، وإنما يتطلّب الأمر التمييز بين الاختلافات البسيطة التي قد تكون طبيعية، والتناقضات الجوهرية التي تمسّ أصل الواقعة أو هوية مرتكبها أو ظروف ارتكابها.

أما المحكمة، فتتولى تقييم الأدلة المطروحة أمامها وفقًا للقانون، وتبحث مدى اطمئنانها إلى الشهادة في ضوء مضمونها وظروفها وعلاقتها ببقية عناصر الدعوى.

ولا تكون الشهادة حاسمة لمجرد أن صاحبها أدلى بها أمام المحكمة، بل تخضع للفحص، والتقدير ضمن منظومة الإثبات القانونية.

وتزداد أهمية هذا التقييم عندما تتعارض أقوال الشهود مع أدلة مادية أو تقارير فنية، إذ يتعين بحث أوجه التعارض وأسبابه، وعدم التعامل مع أي دليل بمعزل عن سياق القضية، وأدلتها الأخرى.

ثالثًا: متى تضعف الشهادة؟ وهل يعني ذلك أنَّها كاذبة؟

قد تضعف القيمة الإثباتية للشهادة إذا كانت مبنية على السماع لا المشاهدة المباشرة، أو تضمنت تناقضات جوهرية، أو افتقرت إلى التفاصيل اللازمة لفهم الواقعة، أو تعارضت مع أدلة موثوقة من دون تفسير مقنع.

وقد تتأثر أيضًا بوجود مصلحة محتملة للشاهد، أو علاقة تربطه بأحد أطراف القضية، وهي أمور تستدعي التحقّق والتقييم، لكنها لا تعني تلقائيًا أن الشهادة كاذبة.

ومن الضروري هنا التمييز بين ضعف الشهادة وثبوت كذبها؛ فعدم كفاية أقوال الشاهد لإثبات واقعة معينة لا يعني بالضرورة أنَّه تعمد الإدلاء بمعلومات غير صحيحة، إذ قد يكون صادقًا فيما يتذكره، لكن ما يتذكره لا يكفي وحده لحسم القضية.

وفي القضايا الجنائية على وجه الخصوص، لا يجوز أن يتحول مجرد الاشتباه أو تضارب الأقوال إلى أساس للجزم بالمسؤولية الجنائية، بل يجب أن تُبحَث الأدلة في مجموعها، وأن تُراعى قرينة البراءة والضمانات القانونية المقرّرة للمتهم، وفقًا للقانون النافذ.

لماذا يهمُّ هذا الموضوع المواطن؟

لأن الشهادة قد تؤثر في مصير أشخاص وحقوقهم وحرياتهم، فإن التعامل معها بمسؤولية يمثل ضرورة لتحقيق العدالة.. فالشاهد مطالب بأن يدلي بما شاهده أو علمه بصدق، وأن يميّز بين ما رآه بنفسه، وما سمعه من الآخرين، وألا يضيف إلى روايته استنتاجات يعرضها وكأنَّها وقائع مؤكّدة.

كما ينبغي للمواطن ألا يتعامل مع مجرد تداول رواية أو شهادة في وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي بوصفها دليلًا نهائيًا على الإدانة، فإثبات المسؤولية الجنائية من اختصاص الجهات القضائية المختصّة، وليس نتيجةً لحكم يصدره الرأي العام قبل استكمال الإجراءات القانونية.

وتبقى القاعدة الأساسية أن الشهادة وسيلة من وسائل الإثبات، تتحدّد قيمتها بمدى موثوقيتها، وصلتها بالواقعة، ومدى توافقها مع بقية الأدلة، وفقًا للقواعد القانونية الواجبة التطبيق.

الخلاصة.. الشهادة تُفحَص ولا تُسلَّم بها تلقائيًا

ليست كل شهادة دليلًا حاسمًا، كما أن اختلاف الأقوال لا يعني بالضرورة كذب الشهود. فالحقيقة القضائية لا تُبنى على مجرد تكرار الروايات أو كثرة أصحابها، وإنما على فحصها والتحقّق منها، وموازنتها ببقية الأدلة، في إطار من الضمانات القانونية التي تحمي حقوق الجميع.

سؤال المواطن: هل تكفي شهادة شاهد لإدانة متهم؟

الإجابة: يتوقف ذلك على طبيعة القضية والقواعد القانونية المنظمة للإثبات ومدى كفاية الشهادة وقوتها في ضوء بقية الأدلة.. فالمحكمة هي التي تقيّم الأدلة وفقًا للقانون، ولا يُفترض أن تكون الشهادة حاسمة لمجرد الإدلاء بها.

«سؤال المواطن».. إجابة مبسطة من داخل منظومة العدالة.

(الدليل يتكلم)

بصمات الأصابع.. كيف تتحول البصمة إلى دليل جنائي؟

من مسرح الجريمة إلى المختبر.. رحلة أثر صغير في البحث عن الحقيقة

القضائية - تقرير

قد يترك الجاني في مسرح الجريمة أثرًا لا ينتبه إليه، أو يظن أنَّه لا يحمل ما يكشف هويته، فقد تكون لمسة على باب، أو أثرًا على زجاج نافذة، أو بصمة على أداة استُخدمت في ارتكاب جريمة.. آثار صغيرة قد لا تُرى بالعين المجردة، لكنها قد تحمل معلومات مهمة تساعد المحققين في كشف ملابسات الواقعة.

إنَّها بصمات الأصابع، إحدى وسائل التعرُّف على الهوية التي اكتسبت أهمية كبيرة في العمل الجنائي، لما تتميّز به من خصائص تساعد الخبراء على فحص الآثار، ومقارنتها ببصمات أشخاص محدّدين.

لكن كيف تتحول هذه الخطوط الدقيقة إلى دليل يمكن الاستناد إليه في التحقيق؟ وما دور الأدلة الجنائية والنيابة العامة والمحكمة في التعامل معها؟ وهل يعني العثور على بصمة في مسرح الجريمة أن صاحبها هو مرتكبها بالضرورة؟

أولًا: ما الذي يجعل بصمة الإصبع مميّزة؟

تتميز أطراف أصابع الإنسان بأنماط من الخطوط الجلدية الدقيقة، تتّخذ أشكالًا مختلفة، من بينها الأقواس والحلقات والدوامات.. وتتشكل هذه الأنماط خلال نمو الجنين، وتظلُّ مستقرّة إلى حدّ كبير طوال حياة الإنسان، ما لم تتعرض طبقات الجلد العميقة لإصابة أو تلف مؤثر.

وتكمن أهمية هذه الخطوط في تفاصيلها، وتفرعاتها، ونهاياتها، ومواضع التقاء الخطوط، أو انفصالها، إذ يمكن أن تشكل مجتمعة نمطًا مميزًا يساعد الخبراء على مقارنة بصمة مجهولة ببصمة معلومة.

ولهذا تستخدم بصمات الأصابع في مجالات متعدّدة، من التحقّق من الهوية إلى التحقيق في الجرائم، شريطة التعامل معها وفق إجراءات علمية وفنية سليمة.

ثانيًا: كيف تبقى البصمة في مسرح الجريمة؟

قد تنتقل آثار من المواد الموجودة على أطراف الأصابع إلى الأسطح التي يلمسها الشخص، فتترك بصمة قد تكون واضحة للعين، أو كامنة لا تظهر إلا باستخدام وسائل فنية مناسبة.

وتختلف إمكانية العثور على البصمة باختلاف طبيعة السطح والظروف المحيطة به؛ فقد تُكتشف آثار على الزجاج والمعادن والأسطح الملساء، بينما تتطلب الأسطح الأخرى أساليب مختلفة للفحص، وقد لا تكون بعض الآثار صالحة للاستخدام أصلًا.

وهنا تبدأ مهمة فريق الأدلة الجنائية، الذي يتعامل مع المكان بحذر، ويوثق مواضع الآثار، ويستخدم الوسائل المناسبة للكشف عنها وتصويرها ورفعها وحفظها.

وتُعَدُّ هذه المرحلة أساسية؛ لأن العبث بمسرح الجريمة أو لمس الأسطح من دون احتياطات مناسبة قد يؤدي إلى إتلاف الآثار، أو تلوثها، أو اختلاطها بآثار أخرى، بما يؤثر في إمكانية الاستفادة منها لاحقًا.

ثالثًا: من الأثر الخفي إلى المختبر

بعد العثور على البصمة، لا يكفي مجرد وجودها لإثبات هوية صاحبها، إذ يجب توثيق الأثر، والتعامل معه وفق الإجراءات الفنية، ثم إخضاعه للفحص والمقارنة بواسطة مختصين مؤهلين.

ويعمل خبير البصمات على دراسة التفاصيل الظاهرة في الأثر، ومدى وضوحها، وما إذا كانت تحتوي على خصائص كافية تسمح بإجراء مقارنة موثوقة.

ثم تُقارن البصمة المجهولة ببصمة معلومة، وفق المنهج الفني المعتمد، مع مراعاة جودة الأثر، واحتمالات التشوه، أو النقص، أو التداخل.

وقد تنتهي عملية الفحص إلى وجود توافق يدعم نسبة البصمة إلى شخص معين، أو إلى عدم كفاية التفاصيل للوصول إلى نتيجة، أو إلى استبعاد التطابق.

وهنا تظهر أهمية الخبرة الفنية؛ فليست كل بصمة تُعثر عليها صالحة للتعرُّف على صاحبها، وليست كل مقارنة قادرة على تقديم نتيجة حاسمة.

رابعًا: هل تعني البصمة أن صاحبها ارتكب الجريمة؟

هذا هو السؤال الأهم في التعامل القضائي مع بصمات الأصابع.

العثور على بصمة لشخص في مسرح الجريمة لا يعني تلقائيًا أنّه ارتكب الجريمة.

فقد يكون وجود البصمة في مكان معين أمرًا طبيعيًا ومشروعًا، كأن يكون الشخص من سكان المنزل، أو العاملين في الموقع، أو سبق له التعامل مع غرض موجود فيه.

ولهذا يجب التمييز بين أمرين: الأول، نسبة البصمة إلى صاحبها؛ والثاني، تفسير سبب وجودها، وصلتها بالواقعة محل التحقيق.

فحتى عندما تتوافر نتيجة فنية تدعم نسبة البصمة إلى شخص محدد، يبقى على جهة التحقيق دراسة ظروف العثور عليها، وطبيعة المكان والغرض الذي ظهرت عليه، واحتمال وجود تفسير مشروع لوجودها، ومدى ارتباطها بالأدلة الأخرى.

وقد تكتسب البصمة أهمية أكبر عندما تتّفق مع قرائن مستقلة، مثل تسجيلات المراقبة، أو أقوال الشهود، أو الأدلة المادية، أو البيانات الرقمية، بحسب طبيعة كل قضية.

وهكذا، فإن البصمة قد تساعد في ربط شخص بغرض أو مكان، لكن تحديد دلالة هذا الارتباط على ارتكاب الجريمة يتطلب فحص جميع ظروف القضية.

خامسًا: ما دور النيابة العامة؟

تؤدي النيابة العامة دورًا محوريًا في التحقيق في الجرائم، ومن ذلك الاستفادة من الأدلة الفنية التي يمكن أن تساعد في كشف الحقيقة، وتحديد المسؤوليات.

وعندما تكون البصمات ذات صلة بالواقعة، يمكن أن تستعين جهة التحقيق بالخبراء المختصين؛ لفحص الآثار، وإعداد التقارير الفنية، مع التحقّق من ظروف ضبطها، وحفظها، وطريقة التعامل معها.

كما ينبغي أن تتناول التحقيقات النتائج الفنية في سياقها الصحيح، وألا تُفسر نتيجة فحص البصمات بمعزل عن الوقائع الأخرى، أو يُفترض مسبقًا أن وجود أثر ما يثبت الاتّهام.

فالغاية من التحقيق ليست البحث عمّا يؤيد فرضية واحدة فحسب، بل فحص الأدلة، والقرائن، والتحقّق من التفسيرات المحتملة، وصولًا إلى الحقيقة وفق القانون.

سادسًا: كيف تنظر المحكمة إلى دليل البصمة؟

عندما تُعرض نتائج فحص البصمات ضمن ملف القضية، فإن التقرير الفني يصبح جزءًا من المواد التي تنظر فيها المحكمة وفق القواعد القانونية والإجرائية المعمول بها.

ومن المسائل المهمة التي يمكن أن تثار عند تقييم هذا الدليل: مدى سلامة إجراءات جمع البصمة وحفظها، وكفاءة الخبير، والمنهج الذي اتبعه في المقارنة، وجودة الأثر ومدى كفايته، ومدى اتّساق النتيجة مع بقية أدلة الدعوى.

وقد تبرز الحاجة إلى مناقشة الخبير أو توضيح بعض جوانب التقرير، بحسب ما تقتضيه القضية، والإجراءات القانونية.

ويظلّ الفارق جوهريًا بين أن يقدّم الخبير رأيًا فنيًا بشأن البصمة، وبين أن تقرّر المحكمة دلالة هذا الرأي في ضوء الوقائع، والأدلة، والدفوع المطروحة أمامها.

فالخبير يفحص الأثر ويشرح النتيجة الفنية، أمّا الفصل في الدعوى، وتقدير الأدلة، فيخضعان لاختصاص المحكمة وفق القانون.

سابعًا: سلسلة حيازة الدليل.. ضمانة لا يجوز إغفالها

لا تتوقف قيمة البصمة على دقّة الفحص وحدها؛ بل ترتبط أيضًا بسلامة الإجراءات التي مرَّت بها منذ لحظة العثور عليها.

ويُعرَّف توثيق مراحل ضبط الدليل، ونقله، وحفظه، وفحصه؛ باسم «سلسلة حيازة الدليل»، وهي إجراءات تساعد على تتبع العينة، والتحقّق من هويتها، وسلامتها، وعدم تعرضها للتبديل، أو التلوث.

وتشمل أهمية هذه السلسلة تسجيل ظروف العثور على الأثر، وتوثيق إجراءات جمعه، وتحديد الأشخاص الذين تعاملوا معه، وتسجيل عمليات نقله، وتسليمه، وفحصه، وفق النظام المعتمد.

وتبرز أهمية هذه الضمانات في العمل الجنائي والنيابي؛ لأن أي خلل في التعامل مع الأثر قد يثير تساؤلات حول موثوقيته، ويؤثر في مدى إمكانية الاعتماد على نتائجه.

ثامنًا: بين العلم والعدالة

لقد أسهم تطور تقنيات فحص البصمات وقواعد البيانات الجنائية في تعزيز قدرات الجهات المختصّة على مقارنة الآثار، والتعرُّف على الهويات المحتملة. ومع ذلك، لا يمكن لأي تقنية أن تعفي المحقّق أو الخبير من ضرورة التحقّق، أو أن تلغي حقّ الأطراف في مناقشة الأدلة وفق القانون.

فالتكنولوجيا تقدّم وسائل أكثر تطورًا للفحص والمقارنة، لكنها لا تضمن وحدها صحة كل استنتاج، ولا تفسر بالضرورة الظروف التي أدَّت إلى وجود البصمة في مكان معين.

ومن هنا تأتي أهمية التدريب المستمر للعاملين في الأدلة الجنائية، وتعزيز التعاون بين جهات الضبط والتحقيق والخبراء، والالتزام بالمعايير الفنية والإجرائية التي تحافظ على سلامة الدليل.

الخلاصة: بصمة صغيرة.. ومسؤولية كبيرة

قد تبدأ إحدى القضايا بأثر صغير على سطح زجاجي أو مقبض باب، ثم تنتقل رحلة هذا الأثر من مسرح الجريمة إلى المختبر، ومنها إلى ملف التحقيق، وقد يصل تقريره الفني إلى قاعة المحكمة.

لكن هذه الرحلة لا تكتمل بمجرد العثور على البصمة، بل تحتاج إلى جمع سليم، وفحص علمي، وتفسير دقيق، وإجراءات قانونية تحفظ حقوق جميع الأطراف.

فالبصمة قد تقدّم معلومة مهمة تساعد في كشف الحقيقة، إلا أن قيمتها الحقيقية تتحدّد بسلامة الدليل، وصحة الاستنتاج، ومدى ارتباطه بالواقعة، وتقييمه ضمن بقية عناصر القضية.

وفي ميزان العدالة، لا يكفي أن نعرف لمن تعود البصمة؛ بل يجب أن نفهم ماذا تثبت، وما الذي لا تستطيع إثباته، وكيف يمكن الاستناد إليها دون تجاوز حدودها العلمية والقانونية.

معلومة جنائية

البصمة قد تحدّد صاحب الأثر، لكنها لا تثبت وحدها بالضرورة ارتكاب الجريمة.

فنسبة الأثر إلى شخص، وتحديد دلالته على الواقعة، مسألتان مختلفتان؛ ولكل منهما متطلباتها الفنية والقانونية.

في الحلقة الثالثة من سلسلة «الدليل يتكلم» DNA.. البصمة التي تختبئ داخل الإنسان

كيف يساعد الحمض النووي في التعرُّف على الهوية وربط العينات بالأشخاص؟ وما حدود دقته، وكيف تتعامل النيابة والمحكمة مع نتائجه بوصفها دليلًا فنيًا؟

استهداف المطارات المدنية.. جريمة تمسُّ القانون الدولي وتهدّد حقَّ الإنسان في الحياة والأمان

تقرير – القضائية

لم تَعُدِ المخاطر التي تهدّد المطارات المدنية مجرد احتمالات مرتبطة بظروف النزاعات المسلحة، بل أصبحت واقعًا يضع حياة المسافرين والعاملين في قطاع الطيران أمام أخطار مباشرة، ويثير تساؤلات قانونية وإنسانية جوهرية، بشأن مدى احترام قواعد القانون الدولي، وتصنيف مرتكبي هذه الجرائم في قوائم التنظيمات الإرهابية الدولية.

تتجلّى خطورة هذه الهجمات في استهداف مطاري الملك خالد الدولي في العاصمة السعودية الرياض، ومطار العاصمة عدن الدولي، وما ارتبط بها من تهديد لحياة المدنيين، وتعريض حركة الطيران للخطر، وصولًا إلى سقوط ضحايا في مطار الملك خالد الدولي، بينهم معتمرون وزوار.

تكتسب هذه الجرائم أهمية استثنائية بالنظر إلى طبيعة المنشآت المستهدفة، والوظيفة المدنية التي تؤديها، والأعداد الكبيرة من المسافرين والعاملين الذين يوجدون فيها، فضلًا عن الآثار الإنسانية التي قد تتجاوز موقع الهجوم لتطال أسرًا بأكملها، ومرضى ينتظرون العلاج، ومغتربين يسعون إلى العودة، ومسافرين لا تربطهم بالصراع أي صلة.

ومن هنا، فإن التعامل مع الهجمات التي تطال المطارات المدنية يجب ألا يقتصر على الإدانة السياسية أو توصيف الأضرار، بل ينبغي أن يمتد إلى تفاعل المجتمع الدولي بشكل عام، وذلك لضمان عدم إفلات من ارتكب هذه الجرائم من العقاب القانوني.

مطار الملك خالد الدولي.. ضحايا مدنيون وأسئلة قانونية لا يجوز تجاوزها

يمثل استهداف مطار الملك خالد الدولي في الرياض تطورًا بالغ الخطورة، بالنظر إلى طبيعة المنشأة المستهدفة، وما أُعلن عن تعرض مرافق المطار وطائرة مدنية لهجمات، وما نُتِجَ عن ذلك من خسائر بشرية، وأضرار مادية.

وتتضاعف الأبعاد الإنسانية لهذه الجرائم مع سقوط ضحايا من المدنيين، بينهم معتمرون وزوار، كانوا في سياق رحلاتهم وتنقلاتهم الاعتيادية، بعيدًا عن أي مشاركة في الأعمال العسكرية.

وهنا تبرز المأساة في صورتها الأكثر وضوحًا: أناس قصدوا السفر أو أداء مناسكهم أو زيارة ذويهم، فإذا بهم يجدون أنفسهم في مواجهة خطر يهدّد حياتهم في منشأة يفترض أن توفر لهم الأمن والسلامة.

إن وجود المعتمرين والزوار بين الضحايا يضفي على الواقعة بُعدًا إنسانيًا مؤلمًا، لكنّه لا يمثل أساسًا مستقلًا للتجريم؛ فالحماية القانونية مقرّرة لجميع المدنيين من دون تمييز بسبب الجنسية أو الوجهة أو الغرض من السفر.

وفي هذا الحالة فإن الهجوم عمدًا على مرافق مدنية لا تشكل أهدافًا عسكرية، يثبت مسألة انتهاك تلك التنظيمات حظر استهداف الأعيان المدنية، ويرتقي إلى جريمة حرب توافرت فيها كافة العناصر والشروط القانونية اللازمة.

مطار عدن الدولي.. شريان حياة لا يجوز تعريضه للخطر

في العاصمة عدن، تتجاوز أهمية المطار وظيفته بوصفه المرفق الوحيد للنقل الجوي؛ فهو منفذ حيوي للمواطنين في بلد أنهكته الحرب، وتراجعت فيه الخدمات، وأصبحت فيه الرحلات الجوية بالنسبة إلى كثيرين ضرورة لا غنى عنها.

فالمرضى الذين يحتاجون إلى العلاج في الخارج، والطلاب الذين يسعون إلى استكمال تعليمهم، والمغتربون الذين يريدون العودة إلى أسرهم، والعائلات التي فرقتها الظروف، جميعهم يعتمدون على استمرار حركة الطيران المدني، وسلامة مرافقه.

وقد أعادت الهجمات التي طالت مطار عدن الدولي، وما رافقها من سقوط مقذوفات في مرافقه وبالقرب من طائرات مدنية، المخاوف من تحول هذا المرفق الحيوي إلى بؤرة تهديد مستمرة لحياة المسافرين والعاملين.

وتكمن خطورة هذه الجريمة في أن الخطر لا يتوقف عند الإصابة المباشرة أو الأضرار المادية، بل يمتد إلى احتمال وقوع كارثة جوية إذا تزامن الهجوم مع هبوط طائرة أو إقلاعها، أو أدّى إلى إصابة مدرج أو منشأة أساسية لسلامة الملاحة.

ومن هنا، فإن حماية مطار عدن الدولي لا ينبغي أن تُعامل بوصفها شأنًا أمنيًا محليًا فحسب، بل بوصفها ضرورة إنسانية وقانونية، تتصل بحقّ اليمنيين في الحياة والأمان والتنقل، وبحقّهم في الوصول إلى العلاج والتعليم والعمل، بعيدًا عن مخاطر الاستهداف العسكري.

ماذا يقول القانون الدولي عن استهداف المطارات المدنية؟

يوفر القانون الدولي الإنساني الإطار القانوني الأساسي لحماية المدنيين والأعيان المدنية في أثناء النزاعات المسلحة، وتستند هذه الحماية إلى قواعد اتفاقيات جنيف لعام 1949، والبروتوكولين الإضافيين لعام 1977 حيثما تنطبق أحكامهما، فضلًا عن قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي.

وتقوم هذه الحماية على ثلاثة مبادئ رئيسة، هي: التمييز بين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية، والتناسب في الهجمات، واتّخاذ الاحتياطات الممكنة؛ لتجنب إلحاق الضرر بالمدنيين أو الحدّ منه.

1. مبدأ التمييز بين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية

يفرض القانون الدولي الإنساني على أطراف النزاع التمييز بين المدنيين والمقاتلين، وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية، ويحظر توجيه الهجمات إلى المدنيين والأعيان المدنية بصفتهم تلك.

والمطار المخصّص للطيران المدني يُعَدُّ، من حيث الأصل، عينًا مدنية تتمتع بالحماية القانونية، بما يشمل مرافقه المستخدمة؛ لخدمة المسافرين والرحلات المدنية، ما لم يستوفِ هدف محدّد داخله الشروط القانونية التي تجعله هدفًا عسكريًا.

2. مبدأ التناسب وحظر الأضرار المدنية المفرطة

يحظر القانون الدولي الإنساني شنّ هجوم يُتوقع أن يؤدّي إلى خسائر عرضية في أرواح المدنيين أو إصابات بينهم أو أضرار بالأعيان المدنية، تكون مفرطة مقارنة بالميزة العسكرية الملموسة، والمباشرة المتوقعة من الهجوم.

وتتأكّد أهمية هذا المبدأ في المطارات، حيث تتجمع أعداد كبيرة من المسافرين والعاملين، وقد توجد طائرات على المدارج أو بالقرب من مرافق التشغيل، الأمر الذي يجعل أي خطأ في تقدير المخاطر سببًا محتملًا لوقوع كارثة إنسانية.

3. واجب اتخاذ الاحتياطات الممكنة

يلتزم أطراف النزاع باتّخاذ الاحتياطات الممكنة عمليًا؛ لتجنب إلحاق الضرر بالمدنيين والأعيان المدنية أو تقليله إلى أدنى حدّ ممكن.

ويشمل ذلك التحقّق من طبيعة الهدف، واختيار الوسائل والأساليب التي تحدّ من المخاطر، وإلغاء الهجوم أو تعليقه إذا تبيّن أن الهدف ليس عسكريًا أو أن العملية ستخالف القواعد القانونية ذات الصلة.

والمطارات المدنية تكتسب هذه الالتزامات أهمية خاصة



بسبب احتمالات سقوط طائرة أو إصابة عدد كبير من الركاب والعاملين في وقت واحد.

متى يتحول استهداف المطار إلى جريمة حرب؟

إن وصف الهجوم بأنّه جريمة حرب ليس مجرد توصيف إعلامي أو سياسي، بل نتيجة قانونية تستلزم إثبات عناصر محددة، والتحقّق من طبيعة النزاع والقواعد الواجبة التطبيق، وتحديد المسؤولية الجنائية وفق الأدلة.

ويجرّم نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ضمن الشروط التي يحدّدها، تعمّد توجيه هجمات ضد الأعيان المدنية التي لا تشكّل أهدافًا عسكرية، كما يتضمّن أحكامًا بشأن بعض الهجمات التي يُشنُّ بها مع العلم بأن الخسائر العرضية المتوقعة في أرواح المدنيين أو الأضرار بالأعيان المدنية ستكون مفرطة بوضوح مقارنة بالميزة العسكرية الإجمالية الملموسة، والمباشرة المتوقعة.

وبناءً على ذلك، فإن استهداف مطار مدني يُعَدُّ جريمة حرب لطبيعة الهدف، والقصد المرتبط بالهجوم الخالي من أي هدف عسكري، والظروف المحيطة به، والعناصر القانونية للجريمة، فضلًا عن مسائل الاختصاص القضائي.

وفي حالة مطار الملك خالد الدولي، فإن استهداف مرافق المطار وطائرة مدنية، وسقوط ضحايا بينهم معتمرون وزوار، يثبت أن هذا المرافق لم يشكل أهدافًا عسكرية، وبذلك فأن الهجوم استوفى العناصر القانونية اللازمة لتوصيفه كـ(جريمة حرب)، وكذا في حالة (مطار عدن الدولي)، فإن التقييم القانوني يؤكّد أنّها جريمة إنسانية أخرى.

المسؤولية الجنائية.. من نفذ الهجوم ومن أمر به؟

لا تقف المسؤولية الجنائية عن الجرائم الدولية بالضرورة عند الشخص الذي نفذ الهجوم ماديًا، بل قد تمتد، وفق الأدلة والنصّ القانوني المنطبق، إلى مَنْ أمر بارتكابه، أو حرّض عليه، أو أسهم في التخطيط له، أو تنفيذه، متى توافرت شروط المسؤولية المقرّرة قانونًا.

كما قد تنشأ مسؤولية القادة والرؤساء عن بعض الجرائم التي يرتكبها مرؤوسوهم، إذا تحقّقت الشروط القانونية ذات الصلة بالسيطرة الفعلية والعلم بالجريمة، وعدم اتّخاذ التدابير اللازمة لمنعها، أو قمعها، أو إحالتها إلى السلطات المختصّة.

ومن ثم، فإن التحقيق في استهداف المطارات يجب ألا يقتصر على تحديد الجهة التي أعلنت مسؤوليتها عن الهجوم، بل ينبغي أن يتناول طبيعة التخطيط للعملية، وسلسلة إصدار الأوامر، وهوية المنفذين، والأدوار التي اضطلع بها كل شخص تثبت صلته بالفعل.

ويستلزم ذلك جمع الأدلة الفنية والجنائية وتحليلها، وفحص بقايا المقذوفات ومساراتها، والاستعانة بالتسجيلات، والصور، وشهادات الشهود، والسجلات ذات الصلة، مع الحفاظ على سلامة الأدلة، وضمان إمكان التحقّق منها أمام الجهات القضائية المختصّة.

حماية الطيران المدني مسؤولية تتجاوز الحدود

ترتبط حماية المطارات المدنية، إلى جانب قواعد القانون الدولي الإنساني، بالمنظومة الدولية المنظمة للطيران المدني، وفي مقدمتها اتفاقية شيكاغو للطيران المدني الدولي لعام 1944، وغيرها من الاتفاقيات ذات الصلة بأمن الطيران ومكافحة الأفعال غير المشروعة الموجهة ضد الطائرات والمرافق الجوية، بحسب نطاق انطباق كل منها.

وتؤكّد هذه المنظومة أهمية سلامة الطيران المدني، والتعاون بين الدول والجهات المختصّة في مواجهة المخاطر التي تهدّد الطائرات، والركاب، والعاملين في المطارات.

ولا تقتصر آثار الهجمات على الدولة التي يقع فيها الاعتداء، بل قد تمتد إلى تعطيل الرحلات، وتحويل مساراتها، ورفع تكاليف النقل والتأمين، وإرباك حركة المساعدات والإجلاء الطبي، وإضعاف ثقة شركات الطيران والمسافرين بسلامة الملاحة الجوية.

وتزداد هذه المخاطر عندما تقع الهجمات في مدارج الإقلاع والهبوط، أو الطائرات التي تستعد لنقل المسافرين، إذ إن المسافة بين حادثة تنتهي من دون إصابات وكارثة تودي بحياة العشرات قد تكون محدودة للغاية.

ومن هنا، تبرز أهمية دور المؤسسات الدولية المعنية بالطيران المدني، وحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، كلٌّ في حدود اختصاصه، في دعم التحقيقات الفنية، وتبادل المعلومات، وتعزيز إجراءات السلامة، ومساعدة السلطات المختصّة على الحدّ من المخاطر التي تهدّد المدنيين.

البُعد الإنساني.. عندما يتحول المطار إلى مصدر للخوف

خلف كل هجوم يستهدف مطارًا مدنيًا حكايات إنسانية لا تختزلها بيانات الخسائر أو الأضرار المادية.

هناك معتمر كان يأمل إتمام رحلته والعودة إلى أسرته، وزائر جاء لأداء غرض إنساني أو عائلي، ومريض ينتظر السفر للحصول على العلاج، وأمّ تنتظر عودة ابنها من الغربة، وأسرة تسعى إلى الاجتماع بعد فراق طويل.

وهناك أيضًا موظف يؤدي عمله داخل المطار، وطيار يستعد لنقل الركاب، وفني وعامل خدمات لا علاقة لهم بالعمليات العسكرية، لكنهم يجدون أنفسهم فجأة في دائرة الخطر.

وفي مطار الملك خالد الدولي، تكشف سقوط الضحايا، بينهم معتمرون وزوار، عن الوجه الأكثر قسوة لاستهداف المنشآت المدنية؛ إذ تتحول رحلة عادية يفترض أن تكون آمنة إلى مأساة تمسُّ حياة الأفراد وأسرهم، وتترك آثارًا نفسية وإنسانية تتجاوز لحظة الهجوم.

وفي مطار عدن الدولي، فإن التهديدات التي تطال حركة الطيران تضاعف معاناة المواطنين في بلد يواجه أزمات متراكمة، ويعتمد فيه كثيرون على السفر الجوي للوصول إلى العلاج، أو استكمال التعليم، أو العودة إلى أسرهم.

ولا يتوقف أثر الهجمات عند مَنْ يوجدون داخل المطار لحظة وقوعها؛ فمجرد استمرار التهديد قد يدفع شركات الطيران إلى توقيف الرحلات، ويجعل المسافرين يترددون في السفر، ويضع المرضى وأسرهم أمام خيارات صعبة ومكلفة.

من الإدانة إلى العدالة.. ما الذي ينبغي فعله؟

إن الإدانة السياسية، على أهميتها، لا تكفي وحدها لمنع تكرار الهجمات، أو ضمان إنصاف الضحايا.. فالحماية الفعلية تتطلب إجراءات قانونية مشدّدة من أجل الحدّ من المخاطر التي تهدّد المدنيين.

وتتمثل أبرز الخطوات المطلوبة في الآتي:

1_ توثيق الأدلة وحفظها: من خلال فحص بقايا المقذوفات، وتحليل الصور، والتسجيلات، وجمع شهادات الشهود، والتقارير الطبية والفنية، وحفظ سجلات حركة الطيران، بما يضمن موثوقية الأدلة، وقابليتها للاستخدام القضائي.

2_ تحديد المسؤولية وفق القانون: عدم الاكتفاء بالاتهامات العامة أو تحميل المسؤولية على أساس الانتماء وحده، بل تحديد الأدوار الفردية وإثباتها وفق المعايير القانونية الواجبة.

3_ تعزيز حماية المدنيين: من خلال تطوير أنظمة الإنذار المبكر، ورفع مستوى التنسيق بين سلطات الطيران والأمن والطوارئ، ووضع خطط فعالة للاستجابة والإخلاء، بما يقلّل المخاطر على المسافرين والعاملين.

4_ دعم التعاون الدولي: عبر المؤسسات المختصّة بالطيران المدني والقانون الدولي وحقوق الإنسان، كلٌّ بحسب اختصاصه؛ لتعزيز السلامة، وتبادل المعلومات، وتقديم الدعم الفني والقانوني اللازم.

5_ ضمان إنصاف الضحايا: بتوفير الرعاية الطبية والنفسية للمتضررين، والنظر في جبر الضرر، وتعويض المستحقين، وفق القواعد القانونية المنطبقة، مع مراعاة حقوق أسر الضحايا.

6_ منع الإفلات من العقاب: من خلال إحالة الوقائع إلى الجهات القضائية المختصّة متى توافرت الأسس القانونية، والتعاون في التحقيق، والملاحقة وفق قواعد الاختصاص، والإجراءات المقرّرة.

حماية المطارات المدنية حماية للإنسان والقانون

إن استهداف مطاري الملك خالد الدولي في الرياض وعدن الدولي يطرح قضية تتجاوز حدود الجغرافيا والسياسة، لتلامس جوهر الالتزام القانوني بحماية المدنيين، والأعيان المدنية من الهجمات الإرهابية.

إن حماية المطارات المدنية ليست دفاعًا عن منشآت ومرافق فحسب، بل دفاع عن حقّ الإنسان في الحياة والأمان، وعن حرية التنقل، وعن كرامة المسافرين والعاملين، وعن حقّ الأسر في الاجتماع من دون خوف.

ومن هنا، فإن الموقف المطلوب لا ينبغي أن يقتصر على بيانات الإدانة، بل يجب أن يتجسد في إجراءات عملية لمنع مثل هذه الهجمات الإرهابية، والتعامل مع مصادر هذا الخطر كمنظمات إرهابية كداعش والقاعدة وغيرها.

المسؤولية القانونية عن نشر الشائعات.. متى يتحول تداول الأخبار الكاذبة إلى جريمة؟

القاضي خالد الحسني

في ظل الانتشار الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي، وسرعة تداول المعلومات؛ أصبحت الشائعات من أبرز التحديات التي تهدّد سمعة الأفراد، واستقرار المجتمع، وثقة المواطنين بالمؤسسات العامة.. فلم يُعَدْ نشر خبر غير صحيح يقتصر أثره على معلومة مضللة سرعان ما تُنسى، بل قد يتسبب في أضرار مادية ومعنوية جسيمة، أو يثير الذعر والاضطراب، أو يمسُّ اعتبار أشخاص وجهات، أو يؤثر في سير العدالة.

وتزداد خطورة هذه الظاهرة عندما يتعامل بعض الناس مع منصات التواصل الاجتماعي بوصفها فضاءً خاليًا من المساءلة القانونية، فينشرون معلومات مجهولة المصدر، أو يعيدون تداول ادعاءات لم يتحققوا من صحتها، أو ينسبون وقائع وأقوالًا إلى أشخاص وجهات من دون دليل.

والحقيقة أن حرية التعبير لا تعني إباحة اختلاق الوقائع أو الاعتداء على حقوق الآخرين، كما أن استخدام حساب شخصي أو اسم مستعار لا يجعل الفعل، متى توافرت أركان الجريمة، بمنأى عن المساءلة.

أولًا: ما المقصود بالشائعة من الناحية القانونية؟

الشائعة هي معلومة أو ادّعاء يجري تداوله من دون التثبت من صحته، وقد يكون مختلقًا بالكامل، أو يتضمن جزءًا من الحقيقة جرى تحريفه أو إخراجه عن سياقه، أو ينسب إلى شخص أو جهة قولًا أو فعلًا لم يصدر عنهما.

غير أن التكييف القانوني لا يتوقف على إطلاق وصف «شائعة» على المنشور، وإنما يتطلّب النظر في مضمونه، وطريقة نشره، والقصد من ورائه، والأثر الذي يمكن أن يحدثه، والنصّ القانوني المنطبق عليه.

فليس كل خبر غير صحيح جريمة بالضرورة، إذ تختلف المسؤولية بحسب طبيعة الواقعة وظروفها، ومدى توافر القصد الجنائي، والأركان التي يشترطها القانون، فقد تندرج بعض الأفعال ضمن نشر الأخبار الكاذبة، أو القذف والسب، أو التشهير، أو التحريض، أو غيرها من الجرائم التي يحدّد القانون عناصرها وشروط قيامها.

ومن هنا، فإن التمييز بين الخطأ غير المتعمد في نقل المعلومات وبين اختلاق الأخبار ونشرها بسوء قصد، يمثل مسألة جوهرية في تحديد المسؤولية القانونية.

ثانيًا: ماذا يقول القانون اليمني عن نشر الشائعات؟

وضع المشرّع اليمني أحكامًا تتعلّق بنشر الأخبار الكاذبة، ومحظورات النشر، بما يهدف إلى حماية السلم العام، والمصلحة العامة، وحقوق الأفراد واعتبارهم.

وتنصُّ المادة (198) من قانون الجرائم والعقوبات رقم (12) لسنة 1994م، على معاقبة من يذيع أو ينشر علنًا وبسوء قصد أخبارًا أو أوراقًا كاذبة أو مزورة أو مختلقة أو منسوبة كذبًا إلى غيره، إذا كان من شأنها تكدير السلم العام أو الإضرار بالمصالح العامة. كما تشدّد المادة العقوبة عند تحقّق هذا الأثر، وفقًا لشروط النصّ.

وتبرز أهمية هذا الحكم في أنّه لا يجرّم مجرد تداول أي معلومة خاطئة على نحو مطلق، بل يربط المسؤولية في هذه الصورة بالقصد السيئ، وطبيعة الخبر، والأثر الذي يمكن أن يترتب على نشره، وفقًا لما يتطلبه النصُّ القانوني.

كما يتناول قانون الصحافة والمطبوعات رقم (25) لسنة 1990م محظورات النشر، إذ تحظر المادة (103) تعمد نشر بيانات أو أنباء أو معلومات غير صحيحة، بهدف التأثير على الوضع الاقتصادي، وإحداث التشويش، أو البلبلة في البلاد، إلى جانب محظورات أخرى تتصل بالتحريض، والعنف، والاعتداء على حقوق الأشخاص.

وتؤكّد المادتان (23) و(24) من القانون واجب الصحفي في الحصول على المعلومات والحقائق من مصادر موثوقة ونقلها بأمانة، والامتناع عن نشر المعلومات غير الموثوق بصحتها، أو تشوبه المعلومات الصحيحة، أو نسبة أقوال وأفعال إلى أشخاص، وجهات من دون التحقّق من صحتها.

وهذه الأحكام تجعل التثبت من المعلومات قبل نشرها التزامًا مهنيًا وقانونيًا، لا مجرد خيار تحريري.

ثالثًا: متى تتحقق المسؤولية الجنائية؟

تتوقف المسؤولية الجنائية عن نشر الشائعات على توافر أركان الجريمة المحدّدة في النصّ القانوني المنطبق على الواقعة.. ولذلك لا يكفي، في كل الحالات، إثبات أن المعلومة المنشورة غير صحيحة، بل ينبغي التحقّق من بقية العناصر التي يتطلبها القانون.

ومن أبرز المسائل التي يجري النظر فيها:

1. طبيعة المحتوى المنشور: هل يتضمن خبرًا مختلقًا، أم ادعاءً يمسُّ سمعة شخص، أم معلومات من شأنها الإضرار بالمصلحة العامة أو تكدير السلم العام؟

2. القصد من النشر: هل جرى نشر المعلومة بسوء قصد، أو تعمد صاحبها اختلاقها أو تحريفها؟ ويظل تقدير القصد مرتبطًا بظروف الواقعة والأدلة والنص القانوني المنطبق.

3. وسيلة النشر وعلانيته: هل نُشرت المعلومة عبر صحيفة أو موقع إلكتروني أو حساب عام أو مجموعة رقمية؟ وما مدى انتشارها وطبيعة الجمهور الذي وصل إليه المحتوى؟

4. الضرر أو الأثر المحتمل: هل توافرت الشروط التي يتطلبها القانون بشأن تكدير السلم العام، أو الإضرار بالمصلحة العامة، أو المساس بسمعة شخص واعتباره؟

5. الأدلة المتاحة: هل توجد نسخ من المنشورات، أو تسجيلات، أو مراسلات، أو قرائن رقمية، يمكن التحقّق من صحتها، ونسبتها إلى من قام بالنشر؟

وتظل المسؤولية في النهاية مسألة قضائية تخضع للتحقيق، وتقدير الأدلة، وتطبيق النصوص القانونية، ولا يجوز افتراض إدانة أي شخص لمجرد اتهامه بنشر شائعة.

رابعًا: التشهير بالأفراد والمسؤولية عن المساس بالسمعة

من أخطر صور الشائعات اختلاق وقائع، تمسُّ شرف الأشخاص واعتبارهم، أو اتهامهم بارتكاب أفعال مشينة أو جرائم من دون سند، أو تداول معلومات خاصة، بقصد الإضرار بهم.

وقد يترتب على هذه الأفعال ضرر اجتماعي أو وظيفي أو أسري، حتى إذا اتضح لاحقًا أن الادعاءات لا أساس لها من الصحة. ولا يمحو حذف المنشور بالضرورة الآثار التي أحدثها، ولا يمنع ذلك تلقائيًا من بحث المسؤولية القانونية متى توافرت شروطها.

ويتضمن قانون الصحافة والمطبوعات أحكامًا تحظر القذف، والسب، والإهانة، والاعتداء على كرامة الأشخاص واعتبارهم. كما توضح اللائحة التنفيذية للقانون، في المواد المتعلقة بمحظورات النشر، صورًا من الاعتداء على السمعة والتشهير.

ويملك المتضرّر، بحسب طبيعة الواقعة والقواعد القانونية المنطبقة، اللجوء إلى الجهات المختصّة للمطالبة بحماية حقوقه، واتّخاذ الإجراءات القانونية المناسبة، بما في ذلك طلب جبر الضرر متى توافرت شروطه.

ومن المهم التمييز بين النقد المشروع لأداء المسؤولين أو المؤسسات، وبين اختلاق وقائع، أو توجيه اتهامات شخصية غير مسندة. فالنقد المرتبط بالشأن العام لا يساوي تلقائيًا التشهير، كما أن صفة الشخص العامة لا تسقط حقه في الحماية القانونية.

خامسًا: هل إعادة نشر الشائعة تعفي صاحبها من المسؤولية؟

من الأخطاء الشائعة الاعتقاد بأن المسؤولية تقع حصرًا على الشخص الذي أنشأ الخبر الكاذب أول مرة، وأن من يكتفي بإعادة نشره أو تداوله لا يتحمل أي تبعة.

فإعادة النشر قد تكون فعلًا مستقلًا يخضع للتقييم القانوني بحسب المحتوى المنشور، وطبيعة المشاركة، والقصد، ومدى توافر أركان الجريمة ذات الصلة. ولا يكفي القول إن المنشور منقول عن حساب آخر لإعفاء الناشر تلقائيًا من المسؤولية.

ويشمل ذلك تداول الصور أو التسجيلات المجتزأة، ونشر تصريحات منسوبة زورًا إلى مسؤولين، أو إعادة نشر اتهامات تمسُّ سمعة أشخاص، أو تقديم معلومات قديمة على أنّها وقائع جديدة بقصد التضليل.

أمَّا مشاركة المحتوى بغرض كشف الشائعة والتحذير منها، أو تصحيحها ونفيها، فتختلف في طبيعتها عن ترويجها، ويظلّ تقدير كل حالة مرتبطًا بالمضمون، والسياق، وطريقة العرض.

ولهذا، فإن عبارة «منقول» أو «لست مسؤولًا عن صحة الخبر» لا تمثل حصانة قانونية مطلقة.

سادسًا: مسؤولية الصحفي ورئيس التحرير والمؤسسات الإعلامية

تكتسب المسؤولية المهنية أهمية خاصة عندما يتعلق الأمر بوسائل الإعلام التي يفترض أن تؤدي دورًا أساسيًا في نقل المعلومات الموثوقة إلى الجمهور.

فالنشر الصحفي لا ينبغي أن يقوم على سرعة السبق وحدها، بل على التحقّق من صحة الوقائع، ومراجعة مصادرها، والتواصل مع الأطراف المعنية، والتمييز بين الخبر والرأي والادّعاء غير المثبت.

ويُلزم قانون الصحافة والمطبوعات الصحفيين بالحصول على الحقائق من مصادر موثوقة ونقلها بأمانة، كما يحظر نشر المعلومات غير الموثوق بصحتها أو نسبة أقوال وأفعال إلى أشخاص، وجهات من دون التحقّق منها.

وتتأكد مسؤولية رئيس التحرير بصفته المسؤول عن إدارة العمل التحريري والإشراف على المحتوى المنشور في الصحيفة أو الموقع الإعلامي الذي يرأس تحريره.

وفي هذا السياق، نصّت المادة (201) من القانون رقم (12) لسنة 1994م بشأن الجرائم والعقوبات، وفقًا للنصّ المشار إليه، على مسؤولية رؤساء التحرير والناشرين بوصفهم فاعلين أصليين في الجرائم المرتكبة عن طريق الصحف، بمجرد النشر. كما نصّت المادة (42) من القانون رقم (25) لسنة 1990م بشأن الصحافة والمطبوعات على تحمّل رئيس التحرير المسؤولية الكاملة عما يُنشَر في الصحيفة.

وبناءً على ذلك، فإن مسؤولية رئيس التحرير لا تقتصر على الجوانب الإدارية والتنظيمية، بل تشمل الالتزام بواجبات الرقابة التحريرية، والتحقّق من سلامة المواد قبل نشرها، وفقًا لأحكام القانون.

فإذا تضمنت المادة المنشورة أخبارًا كاذبة أو مضللة، أو انطوت على فعل يجرّمه القانون، فإن تحديد المسؤولية القانونية يظلُّ مرتبطًا بطبيعة المحتوى المنشور، ومدى انطباق النصّ القانوني على الواقعة، وتوافر الشروط اللازمة للمساءلة.

وتتطلب المسؤولية عن المواد المنشورة تحديد دور كل طرف وفقًا للقانون وظروف الواقعة؛ فقد تشمل المساءلة من أنشأ المحتوى أو نشره أو شارك في نشره، وقد تمتد إلى المسؤولين عن الوسيلة الإعلامية في الحالات التي ينصُّ عليها القانون، مع مراعاة الشروط والاستثناءات القانونية.

ولا يعني ذلك أن الصحفي مطالب بتبني رواية واحدة أو الامتناع عن نشر القضايا المثيرة للجدل، وإنّما أن يلتزم بالتوازن والدقة والتحقق، وألا يحوّل الشكوك أو الاتهامات إلى حقائق محسومة. فحرية النشر تقترن بالمسؤولية المهنية والقانونية، واحترام حقوق الأفراد، وعدم الإضرار بسمعتهم أو المساس بحقوقهم من دون سند مشروع.

سابعًا: الشائعات التي تمسُّ السلم العام والاقتصاد وسير العدالة

لا تقف آثار الشائعات عند حدود الإضرار بسمعة الأفراد؛ فقد تتجاوز ذلك إلى مصالح أوسع، بحسب طبيعة المعلومات، وظروف نشرها.

فقد تؤدي معلومات كاذبة عن الأوضاع الأمنية إلى إثارة الخوف والهلع، أو تؤثر أخبار اقتصادية مختلقة في قرارات المواطنين والمتعاملين، أو تثير ادّعاءات غير موثقة بشأن المؤسسات العامة حالة من الارتباك، وفقدان الثقة.

كما تكتسب الشائعات المتعلقة بالقضايا الجنائية والتحقيقات والمحاكم أهمية خاصة؛ إذ قد تؤثر في سمعة أطراف القضية أو تضلل الرأي العام أو تمسُّ سلامة الإجراءات القضائية.

وقد نظم قانون الصحافة والمطبوعات محظورات تتعلق بنشر بعض إجراءات التحقيق، والمحاكمة، والجلسات السرية، وما من شأنه تضليل العدالة، أو التأثير في سيرها، وفقًا للضوابط الواردة في القانون.

ومن ثم، فإن نشر معلومات غير متحقّقة عن قضية منظورة أمام القضاء قد تثير مسؤولية قانونية متى توافرت شروطها، فضلًا عن الأضرار التي يمكن أن تلحق بحقوق الأطراف، وسلامة الإجراءات.

ثامنًا: الأدلة الرقمية ودورها في كشف الشائعات

أصبحت الأدلة الرقمية عنصرًا مهمًا بالتحقيق في الوقائع المرتبطة بالنشر الإلكتروني، إذ يمكن أن تساعد المنشورات المحفوظة والروابط والتسجيلات والبيانات الفنية المتاحة قانونًا في تحديد طبيعة المحتوى، وتسلسل تداوله.

ومع ذلك، لا يكفي وجود صورة لاسم حساب أو لقطة شاشة وحدها، في جميع الأحوال، لإثبات أن شخصًا بعينه أنشأ المنشور أو نشره، فقد تكون هناك حسابات منتحلة أو محتويات مجتزأة أو صور معدلة.

ولهذا ينبغي أن تخضع الأدلة الرقمية للفحص، والتحقّق من سلامتها، ونسبتها إلى أصحابها، وفق الإجراءات القانونية المعتمدة، مع مراعاة مشروعية جمع الأدلة، وحماية الخصوصية.

وعند التعرّض لشائعة تمسُّ السمعة أو تتضمن اتهامًا خطيرًا، يُستحسَن الاحتفاظ بنسخة من المحتوى، ورابطه، وتاريخ نشره، وما يتوافر من بيانات ذات صلة، وتقديمها إلى الجهات المختصّة بدلًا من الدخول في حملات تشهير مضادة، أو نشر معلومات شخصية عن المشتبه بهم.

تاسعًا: ما الذي ينبغي على المواطن فعله قبل نشر أي خبر؟

إن الحدّ من الشائعات مسؤولية مشتركة، ولا تقتصر على الجهات الأمنية والقضائية والمؤسسات الإعلامية. فلكل مستخدم لوسائل التواصل دور في منع انتشار المعلومات المضلّلة.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال خطوات عملية، أبرزها:

- التحقّق من مصدر الخبر، والبحث عن تأكيده من جهة موثوقة، أو مصدر رسمي مختصّ.
- عدم التعامل مع الصور أو التسجيلات المتداولة بوصفها دليلًا قاطعًا من دون التأكد من تاريخها، وسياقها، وصحتها.
- التمييز بين الوقائع المثبتة، والآراء، والتوقعات، والاتهامات التي لم يبت فيها القضاء.
- الامتناع عن نشر بيانات شخصية أو اتهامات، تمسُّ سمعة الآخرين من دون سند مشروع.
- تصحيح المعلومة الخاطئة عند ثبوت عدم صحتها، وعدم الاستمرار في ترويجها بعد ظهور الحقيقة.
- اللجوء إلى الجهات المختصّة عند التعرّض للتشهير، أو عند توافر معلومات جدية عن جريمة، بدلًا من تحويل المنصات الرقمية إلى ساحات للاتهام، والعقاب الجماعي.

كما ينبغي للمؤسسات الرسمية سرعة إصدار المعلومات الدقيقة عند وقوع الأحداث التي تثير اهتمام الجمهور؛ لأن غياب المعلومات الموثوقة يتيح المجال لتكاثر الروايات المتضاربة.

عاشرًا: بين حرية التعبير والمسؤولية القانونية

إن مكافحة الشائعات لا تعني تقييد حقّ المواطنين في التعبير، أو منع الصحافة من ممارسة دورها الرقابي، بل تستهدف التمييز بين التعبير المشروع عن الرأي وبين السلوك الذي ينتهك الحقوق، أو يخالف القانون.

فمن حقّ المواطن أن يسأل وينتقد ويطالب بالشفافية، ومن حقّ الصحفي أن يبحث في قضايا الشأن العام، وينشر المعلومات التي تم التحقّق منها، ومن حقّ المجتمع أن يحصل على معلومات دقيقة تساعده على اتّخاذ قرارات واعية.

وفي المقابل، لا ينبغي استخدام حرية التعبير غطاءً لاختلاق الوقائع، أو تلفيق الاتهامات، أو نشر معلومات كاذبة بسوء قصد، متى كانت الأفعال مستوفية للأركان القانونية الموجبة للمساءلة.

وتبقى الضمانات القضائية أساسًا في هذا المجال؛ فلا إدانة من دون دليل معتبر، ولا عقوبة خارج إطار القانون، ولا يجوز أن تتحول مكافحة الشائعات نفسها إلى ذريعة لتصفية الحسابات، أو إسكات النقد المشروع.

خاتمة

إن المسؤولية القانونية عن نشر الشائعات تمثل إحدى الوسائل التي تحمي المجتمع من التضليل والاعتداء على الحقوق، لكنها لا تؤدي غايتها بمجرد وجود النصوص القانونية، بل تحتاج إلى وعي مجتمعي، وثقافة إعلامية مسؤولة، وسرعة في إتاحة المعلومات الموثوقة، وتطبيق القانون على الوقائع التي تثبت أركانها.

فالكلمة المنشورة ليست فعلًا عابرًا دائمًا؛ قد تكون سببًا في حماية حقّ، وقد تتحول إلى وسيلة للإضرار بإنسان أو إثارة الخوف بين المواطنين، أو تضليل الرأي العام.

ومن هنا، فإن التحقّق قبل النشر، واحترام سمعة الآخرين، والتمييز بين الخبر والادّعاء، والاحتكام إلى الم

القضائية

صحيفة السلطة القضائية - شهرية - تصدرها وزارة العدل

الموقع الإلكتروني: https://alqadaeya-ye.net

العدد/ 28 - السبت 31 أكتوبر 2026م الموافق 20 جماد أول 1448 هـ - 12 صفحة



يمكنكم التواصل والضغط على الرابط التالي:
https://alqadaeya-ye.net/?page_id=4114

وزارة العدل تختتم برنامجًا تدريبيًا متقدمًا في السكرتارية التنفيذية





عدن – القضائية

اختتمت وزارة العدل، بالعاصمة المؤقتة عدن، البرنامج التدريبي المتخصّص في السكرتارية التنفيذية المتقدمة، الذي نظمه قطاع الشؤون المالية والإدارية، واستمر خلال المُدَّة من 4 إلى 8 أكتوبر، مستهدفًا رؤساء أقسام السكرتارية في مختلف قطاعات الوزارة وإداراتها.

وأكّد وكيل وزارة العدل لقطاع الشؤون المالية والإدارية، القاضي طارق العزاني، خلال تدشين البرنامج، أهمية تنفيذ البرامج التدريبية المتخصّصة الهادفة إلى تطوير مهارات الكوادر الوظيفية، ورفع مستوى الأداء الإداري، وتعزيز الكفاءة المؤسَّسية، بما يواكب متطلبات العمل المؤسَّسي الحديث.

وأشار إلى أن تأهيل رؤساء أقسام السكرتارية، وإكسابهم المعارف والمهارات الحديثة، يمثلان ركيزة مهمة لتحسين الأداء الإداري، نظرًا للدور الذي تضطلع به السكرتارية في تنظيم الأعمال، وإدارة المراسلات والوثائق، والتنسيق والمتابعة، ودعم مختلف مستويات العمل الإداري بالوزارة.

وتلقى المشاركون في البرنامج، الذي نفَّذه المدربُ الأستاذ شهيد سعيد الصبري، معارف ومهارات مُتقدّمة في مجال السكرتارية التنفيذية، شملت تنظيم الأعمال الإدارية، وإدارة المراسلات والملفات، والتنسيق والمتابعة، وتنظيم الوقت والمهام، إلى جانب تطبيقات عملية، هدفت إلى تعزيز قدراتهم المهنية، وربط المعارف المكتسبة بواقع العمل.

وشهد البرنامج تفاعلًا ومشاركة فاعلة من المتدربين، من خلال المناقشات والتطبيقات العملية، التي أسهمت في تعزيز الاستفادة من محاوره، وتطوير مهارات المشاركين في تنفيذ المهام الإدارية بكفاءة وفاعلية.

وفي ختام البرنامج، جرى توزيع شهادات المشاركة على المتدربين، بحضور وكيل وزارة العدل للشؤون المالية والإدارية، القاضي طارق العزاني، والوكيل المساعد للشؤون المالية والإدارية، القاضي محمد موسى؛ تقديرًا لمشاركتهم، واستكمالهم متطلبات البرنامج التدريبي.

وزارة العدل تشارك في اجتماع عربي لتطوير أنظمة التسجيل المدني والإحصاءات



عدن – القضائية

شاركت وزارة العدل، في اجتماع اللجنة المشتركة لخبراء وممثلي وزارات العدل والداخلية والجهات المعنية في الدول العربية، المخصّص لتعزيز وتطوير أنظمة التسجيل المدني، والإحصاءات في المنطقة العربية، الذي عُقِدَ عبر تقنية الاتصال المرئي (ZOOM).

ومثّل وزارة العدل في الاجتماع وكيل مساعد قطاع التوثيق القاضي علي إبراهيم الحداد، ومستشار وزير العدل لتقنية المعلومات الدكتور رأفت أحمد الحناني، وقد ناقش المشاركون سُبل تطوير أنظمة التسجيل المدني، وتوحيد الأطر القانونية والتنظيمية، وتعزيز التحول الرقمي في تسجيل وقائع الأحوال الشخصية والمدنية، بما يشمل المواليد والزواج والطلاق، والاستفادة من البيانات الإحصائية في دعم اتّخاذ القرار، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأكّد القاضي الحداد أهمية تطوير إجراءات التوثيق والتسجيل المدني، وتحقيق التكامل بين الجوانب القانونية والإجرائية والتقنية، بما يسهم في حفظ الحقوق القانونية للأفراد، ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين.

من جانبه، شدّد الدكتور الحناني على أهمية وضع إجراءات واضحة؛ لتسجيل الوقائع المدنية، وحفظ بياناتها إلكترونيًا وفق معايير منظمة، بما يوفر معلومات دقيقة تدعم التخطيط، وصناعة القرار.

وتهدف مشاركة وزارة العدل في الاجتماع إلى تعزيز التعاون العربي في مجال تطوير أنظمة التسجيل المدني، والإسهام في إعداد دليل استرشادي، يسهم في توحيد الإجراءات، والارتقاء بالأنظمة الإحصائية في المنطقة العربية.

تنسيقية عدالة الأحداث بمأرب تناقش أوضاع الأطفال المحتجزين واحتياجاتهم التعليمية والصحية



مأرب – القضائية

عقدت اللجنة التنسيقية لمشروع عدالة الأحداث في محافظة مأرب اجتماعها الدوري، برئاسة القاضية شفيعة أبو بكر، قاضي الأحداث بمحكمة مأرب الابتدائية؛ لمناقشة أوضاع الأطفال المحتجزين واحتياجاتهم، ومتابعة تنفيذ القرارات والتكليفات السابقة، وتعزيز التنسيق بين الجهات المعنية؛ لتوفير الرعاية، والحماية اللازمة لهم.

واستعرض الاجتماع، الذي عُقِدَ بقاعة مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل، جهود توفير التعليم للأطفال في مركز الاحتجاز الخاص بالأحداث، إلى جانب متابعة اعتماد شهادات الأطفال والمُدّة التعليمية التي قضوها، وتوفير الفصول الدراسية والكتب والمستلزمات المدرسية بالتنسيق مع مكتب التربية والتعليم بالمحافظة.

وناقش الاجتماع، في ضوء زيارة ميدانية للأحداث المحتجزين، احتياجاتهم الضرورية من الأدوات الصحية والمعقمات ومواد النظافة، وإعادة تأهيل دورات المياه، إلى جانب تفعيل عمل الشاشة والاستفادة منها في تنفيذ البرامج التعليمية والترفيهية الموجهة للأطفال.

كما تطرّق الاجتماع إلى استمرار متابعة تنفيذ دورات تأهيلية لأمهات الأحداث الجانحين والمحتجزين، ومتابعة المحامين المعينين من قبل وزارة العدل؛ لمعرفة سير القضايا، والنزول إلى أقسام الشرطة، وحضور جلسات التحقيق في النيابة العامة، وجلسات المحاكم، في ظل تزايد قضايا الأحداث، بما يسهم في ضمان متابعة قضاياهم وفق الإجراءات القانونية.

وأكّدت رئيس اللجنة، القاضية شفيعة أبو بكر، أهمية تفعيل الجانب التوعوي للتعريف باحتياجات الأحداث، والمشكلات التي تواجههم، وسُبل معالجتها، إلى جانب متابعة توفير المواد القرطاسية للأطفال، وتعزيز التنسيق مع مكتب التربية والتعليم؛ لتنفيذ برامج توعوية لطلاب المدارس.

وفي ختام الاجتماع، أقرّت اللجنة متابعة تنفيذ القرارات والتكليفات، وتكثيف النزول الميداني إلى مركز احتجاز الأحداث؛ للاطلاع على أوضاعهم واحتياجاتهم، وحصر قضاياهم والإسهام في معالجتها، بما يعزّز جهود الرعاية والحماية، وتحقيق العدالة للأطفال في محافظة مأرب.

النيابة العامة بسيئون تنفذ حكم الإعدام بحق ثلاثة مدانين بجرائم قتل ستة أشخاص عمدًا

سيئون – القضائية

نفذت نيابة استئناف سيئون، حكم الإعدام بحق المحكوم عليهم (ماجد حسن مبروك المحمدي)، و(مبروك حسن مبروك المحمدي)، و(محمد سليم أحمد بن علي سالم)، وذلك بعد إدانتهم بقتل المجني عليهم (سعيد مبارك عمر بن علي سالم)، و(تركي سعيد مبارك بن علي سالم)، و(محمد صالح مبارك بن علي سالم)، و(أحمد مبارك بن علي سالم)، و(عبدالله مبارك عمر بن علي سالم)، و(سالم عبدالله مبارك بن علي سالم)، عمدًا وعدوانًا، في القضية الجنائية رقم (3) لسنة 2020م جرائم جسيمة، نيابة حريضة الابتدائية.

وجرى تنفيذ حكم الإعدام تعزيرًا رميًا بالرصاص في ساحة إدارة الإصلاح والتأهيل بالوادي والصحراء، بعد استكمال جميع الإجراءات القانونية، استنادًا إلى الحكم الصادر عن محكمة حريضة الابتدائية، والمؤيد من محكمة استئناف سيئون، والمقرّ من المحكمة العليا للجمهورية - الدائرة العسكرية (الهيئة الجزائية «ب»)، والمصادق عليه من فخامة رئيس مجلس القيادة الرئاسي، وبتوجيهات معالي النائب العام القاضي قاهر مصطفى علي باستكمال إجراءات التنفيذ.

وقبل تنفيذ الحكم، بُذلت المساعي القانونية لإقناع أولياء دم المجني عليهم بالعفو مطلقًا أو بشرط الدية، إلا أنَّهم تمسكوا بحقهم، وطالبوا بتنفيذ الحكم الصادر بحقّ المحكوم عليهم.

وجرى تنفيذ الحكم بإشراف مباشر من رئيس نيابة استئناف سيئون القاضي فؤاد جابر لرضي، وبحضور وكيل نيابة حريضة الابتدائية القاضي ماجد رجب بن فقلة، ونائب مدير عام الأمن والشرطة بالوادي والصحراء العميد علي فرج الصاعي، ووكلاء أولياء دم المجني عليهم.

وأكّدت النيابة العامة استمرارها في تنفيذ الأحكام القضائية الباتة بعد استكمال درجات التقاضي، والإجراءات القانونية، والتصديق عليها من الجهات المختصّة، بما يكفل إنفاذ أحكام القضاء، وترسيخ سيادة القانون، وتحقيق العدالة.

نيابة الصناعة والتجارة بعدن تتلف 6 أطنان من الدقيق المنتهي الصلاحية وتنفذ حكمًا قضائيًا بشأن السكر البرازيلي



عدن – القضائية

نفّذت نيابة الصناعة والتجارة بالعاصمة عدن، عملية إتلاف ستة أطنان من الدقيق منتهي الصلاحية وغير الصالح للاستخدام الآدمي، إلى جانب تنفيذ حكم قضائي بإعادة لصق بطاقة البيان الإيضاحية على منتج السكر البرازيلي، في إطار جهود النيابة العامة؛ لتعزيز الرقابة على السلع المتداولة في الأسواق، وحماية صحة المستهلكين وسلامتهم.

وترأست القاضية جيهان الظافري، عضو نيابة الصناعة والتجارة، عملية إتلاف الدقيق، بمشاركة ممثلين عن وزارة الصناعة والتجارة، ومكتب الصناعة والتجارة بالعاصمة عدن، والهيئة العامة للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة.

وجرى تنفيذ عملية الإتلاف من خلال خلط الدقيق بمواد الملح، والأرز، والبوشة، والحجر الجيري، بما يمنع إعادة استخدامه للاستهلاك الآدمي، تمهيدًا للاستفادة منه في الاستخدامات العلفية للمواشي، وفقًا للضوابط والإجراءات المعتمدة من الجهات المختصّة.

وفي سياق متصل، نفّذت النيابة حكم محكمة الضرائب القاضي بإعادة لصق بطاقة البيان الإيضاحية على منتج السكر البرازيلي، في القضية المتعلقة باستيراد سلعة لا تحمل بيانات إيضاحية باللغة العربية، حيث قضى الحكم بإلزام المعنيين بوضع ورقة إيضاحية على المنتج، وإعادة لصق بطاقة البيان، وفقًا للإجراءات المحدّدة قانونًا.

وجرى تنفيذ الحكم بإشراف لجنة مشتركة، وبحضور القاضية جيهان الظافري، وممثلين عن وزارة الصناعة والتجارة، ومكتب الصناعة والتجارة بالعاصمة عدن، وبالتنسيق مع الجهات المختصّة؛ لضمان تنفيذ الحكم وفقًا للإجراءات القانونية.

وأكّدت القاضية جيهان الظافري أن هذه الإجراءات تأتي في إطار اضطلاع النيابة العامة بمسؤولياتها القانونية في حماية المستهلك، والحفاظ على الصحة العامة، ومواجهة المخالفات المتعلقة بتداول المواد الغذائية والسلع التجارية، مشددةً على أهمية التزام التجار والمستوردين بالاشتراطات القانونية والمواصفات المعتمدة، وفي مقدمتها استيفاء المنتجات للبيانات الإيضاحية المطلوبة باللغة العربية.

وأشارت إلى أهمية استمرار التنسيق بين النيابة العامة والجهات الرقابية المختصّة، بما يسهم في ضبط المخالفات التموينية والتجارية، وتنفيذ الأحكام القضائية، واتّخاذ الإجراءات القانونية بحقّ المخالفين، ومنع تداول المواد الغذائية غير الصالحة للاستهلاك الآدمي، وضمان حصول المستهلكين على منتجات آمنة، ومستوفية للمتطلبات القانونية.

علنية القضاء وحدود النشر الإعلامي للأحكام الابتدائية

لماذا تكتفي «القضائية» بالأحرف الأولى عند نشر أسماء المحكوم عليهم؟



2-2

جواد النابهي

رابعًا: علنية الحكم لا تعني التشهير بالمحكوم عليه:

ثمة فارق جوهري بين إعلان الحكم وبين التشهير بالشخص: الأول وظيفة مرتبطة بعلنية القضاء والشفافية وتعريف المجتمع بعمل المحاكم.

أما الثاني فيتجاوز نقل المعلومة القضائية إلى تقديمها بطريقة تجعل الشخص وواقعة الحكم محورًا للتشهير أو الإدانة الاجتماعية، خصوصًا إذا كان الحكم غير نهائي أو كانت القضية لا تزال قابلة للطعن.

وفي هذا السياق، تكتسب حماية الحياة الخاصة أهمية خاصة: فقد نص قانون الإجراءات الجزائية في المادة (14) على عدم جواز المساس بحرية الحياة الخاصة للمواطن إلا في الأحوال المصرح بها قانونًا. كما جعل القانون نفسه من خشية إفشاء أسرار الحياة الخاصة سببًا يمكن للمحكمة أن تستند إليه في جعل المحاكمة سرية كليًا أو جزئيًا.

ومن ثم فإن احترام الخصوصية ليس مفهومًا غريبًا عن المنظومة الإجرائية اليمنية، بل هو حاضر فيها بصورة صريحة.

خامسًا: الدقة في استخدام المصطلحات القضائية:

من أهم واجبات الإعلام القضائي أن يلتزم بالمصطلح القانوني الصحيح، فإذا صدر الحكم من محكمة ابتدائية، تكون الصياغة الأدق مثل: "المحكمة الابتدائية تقضي بإدانة....." أو "المحكمة الابتدائية تحكم على....."

ولا يصح الانتقال تلقائيًا إلى وصف الشخص بأنه "مدان نهائيًا" ما لم تكن هناك نتيجة قضائية نهائية تبرر هذا الوصف؛ والأمر نفسه ينطبق على كلمة "متهم".

فالمتهم هو من نسبت إليه واقعة جزائية وتباشر بحقه الإجراءات وفق القانون، أما الإدانة فهي نتيجة قضائية تصدر بحكم المحكمة.

وهذه الدقة في المصطلح ليست ترفًا لغويًا؛ إذ إن الإعلام القضائي الذي يخلط بين الاتهام والإدانة، والحكم الابتدائي والحكم النهائي، والحكم والواقعة المدعاة قد يقدم للجمهور صورة قانونية غير دقيقة عن القضية.

سادسًا: ماذا يحدث إذا طُعن في الحكم؟

عند استئناف الحكم، تدخل القضية مرحلة قضائية جديدة؛ وقد نظم قانون المرافعات والتنفيذ المدني انتقال الحكم إلى محكمة الاستئناف، وأوجب على المحكمة الابتدائية التي طُعن في حكمها إرسال ملف الطعن إلى محكمة الاستئناف، كما بين أن محكمة الاستئناف قد تؤيد الحكم أو تلغيه أو تعدله أو تعيد القضية في الحالات التي حددها القانون.

وهنا تظهر أهمية المتابعة الإعلامية: فإذا نشرت "القضائية" حكمًا ابتدائيًا، ثم صدر حكم استئنافي في القضية نفسها، فإن الخبر الجديد يجب أن يوضح هذه المرحلة اللاحقة، حتى لا يبقى الجمهور أسيرًا لمعلومة سابقة لم تعد تعبر بصورة كاملة عن الوضع القضائي للقضية.

وبذلك لا يكون الإعلام القضائي مجرد ناقل للحظة، بل وسيلة تساعد على فهم المسار القضائي المتكامل.

سابعًا: وفي القضايا الجزائية تكون المسؤولية أكبر:

القضايا الجزائية تختلف في آثارها الاجتماعية عن كثير من المنازعات المدنية؛ فمجرد اقتران اسم شخص بواقعة جنائية أو حكم قضائي قد تكون له آثار تتجاوز القضية نفسها، خصوصًا في عصر الإعلام الرقمي.

ولهذا فإن النشر القضائي المسؤول يقتضي التعامل مع هذه الأخبار بدرجة عالية من الدقة، خصوصًا عندما يتعلق الأمر بحكم ابتدائي قابل للطعن؛ ولا يعني ذلك بأي حال التقليل من حق المجتمع في معرفة ما يجري في المحاكم.

بل يعني أن حق المجتمع في المعرفة يجب أن يمارس بصورة مسؤولة، لا بصورة تتجاوز الغرض من الإعلام القضائي إلى الإضرار غير الضروري بالأشخاص.

ثامنًا: الإعلام القضائي ليس محكمة أخرى:

الإعلام القضائي لا يصدر الأحكام، ولا يملك تعديلها أو تفسيرها خارج ما تقرره المحكمة؛ فوظيفته تقتصر في نقل ما صدر عن القضاء، وأن يضعه في سياقه الصحيح.

ولهذا فإن "القضائية" حين تنشر حكمًا ابتدائيًا، فإنها لا تقول للجمهور: هذه هي الحقيقة النهائية في القضية، بل تقول: هذه هي النتيجة التي انتهت إليها المحكمة في هذه المرحلة من مراحل التقاضي؛ وهذا الفارق هو جوهر المهنية القضائية في التغطية الإعلامية.

تاسعًا: ما الذي ينبغي أن يعرفه الجمهور؟

الجمهور من حقه أن يعرف: اسم المحكمة التي أصدرت الحكم، ونوع القضية، والوقائع الأساسية التي تناولتها المحكمة بالقدر اللازم لفهم الحكم، ومنطوق الحكم، والأساس العام الذي أقيم عليه الحكم عند الحاجة، والمرحلة التي وصلت إليها القضية، ما إذا كان الحكم ابتدائيًا أو استئنافيًا أو نهائيًا، بحسب الوضع القانوني للقضية.

لكن ذلك لا يعني بالضرورة أن تكون كل البيانات الشخصية الواردة في الحكم جزءًا لازمًا من الخبر الصحفي.

فالمعيار المهني ينبغي أن يكون: ما المعلومة التي يحتاجها الجمهور لفهم الحكم؟ وليس ما أكبر قدر من المعلومات الشخصية التي يمكن نشرها؟ وهنا تكمن الفلسفة التي تستند إليها "القضائية" في الاكتفاء بالأحرف الأولى في نشر بعض الأحكام الابتدائية.

عاشرًا: بين الشفافية وحماية الحقوق:

الشفافية القضائية لا تعني إلغاء الخصوصية، كما أن حماية الخصوصية لا تعني إخفاء القضاء عن المجتمع؛ بل إن العلاقة الصحيحة بينهما تقوم على التوازن، فالقضاء العلني يعزز الثقة العامة، والإعلام القضائي يسهم في تعريف المجتمع بأداء المحاكم، وطرق الطعن تضمن للمتقاضي مراجعة الحكم وفقًا للقانون، بينما تفرض المسؤولية المهنية على الإعلام أن يقدم هذه المعلومات دون تجاوز غير ضروري لحقوق الأشخاص.

ومن هنا يمكن القول إن: علنية القضاء مبدأ قانوني، أما طريقة تقديم الحكم إعلاميًا فهي مسؤولية مهنية يجب أن تراعي القانون وطبيعة المرحلة القضائية وحقوق أطراف الدعوى.

وفي النهاية..

إن السؤال عن سبب الاكتفاء بالأحرف الأولى عند نشر أسماء المحكوم عليهم في الأحكام الابتدائية سؤال مهم، والإجابة عنه لا تقوم على وجود نص قانوني يفرض هذه الطريقة تحديدًا، وإنما على منهج تحريري احترازي يستند إلى فهم طبيعة التقاضي ودرجاته، وإلى ضرورة الموازنة بين الشفافية القضائية وحق الجمهور في المعرفة من جهة، وحقوق أطراف الدعوى واعتبارات الخصوصية من جهة أخرى.

فالقانون اليمني قرر علنية جلسات المحاكم والنطق بالأحكام، وقرر في الوقت ذاته نظام التقاضي على درجتين وطرق الطعن في الأحكام، وبين هذين المبدأين يتحرك الإعلام القضائي.

إنه لا يحجب الحكم عن المجتمع، ولا يتجاهل عمل المحاكم، ولا ينتقص من حجية ما تصدره السلطة القضائية؛ وإنما يسعى إلى أن يقدم الحكم بصفته القانونية الصحيحة، وفي مرحلته القضائية الصحيحة، وبالقدر الذي يخدم حق الجمهور في المعرفة دون تحويل النشر إلى أداة للتشهير أو استباق النتيجة النهائية للخصومة.

وفي النهاية، تبقى القاعدة المهنية الأهم:

القضاء يقول كلمته في كل مرحلة، والإعلام القضائي ينقلها كما قيلت؛ لا يضيف إليها حكمًا من عنده، ولا يحذف منها ما يلزم لفهمها، ولا يستبق الكلمة الأخيرة قبل أن يقولها القضاء.

المراجع:

قانون المرافعات والتنفيذ المدني رقم (40) لسنة 2002م.

قانون الإجراءات الجزائية رقم (13) لسنة 1994م.

قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 1991م.